

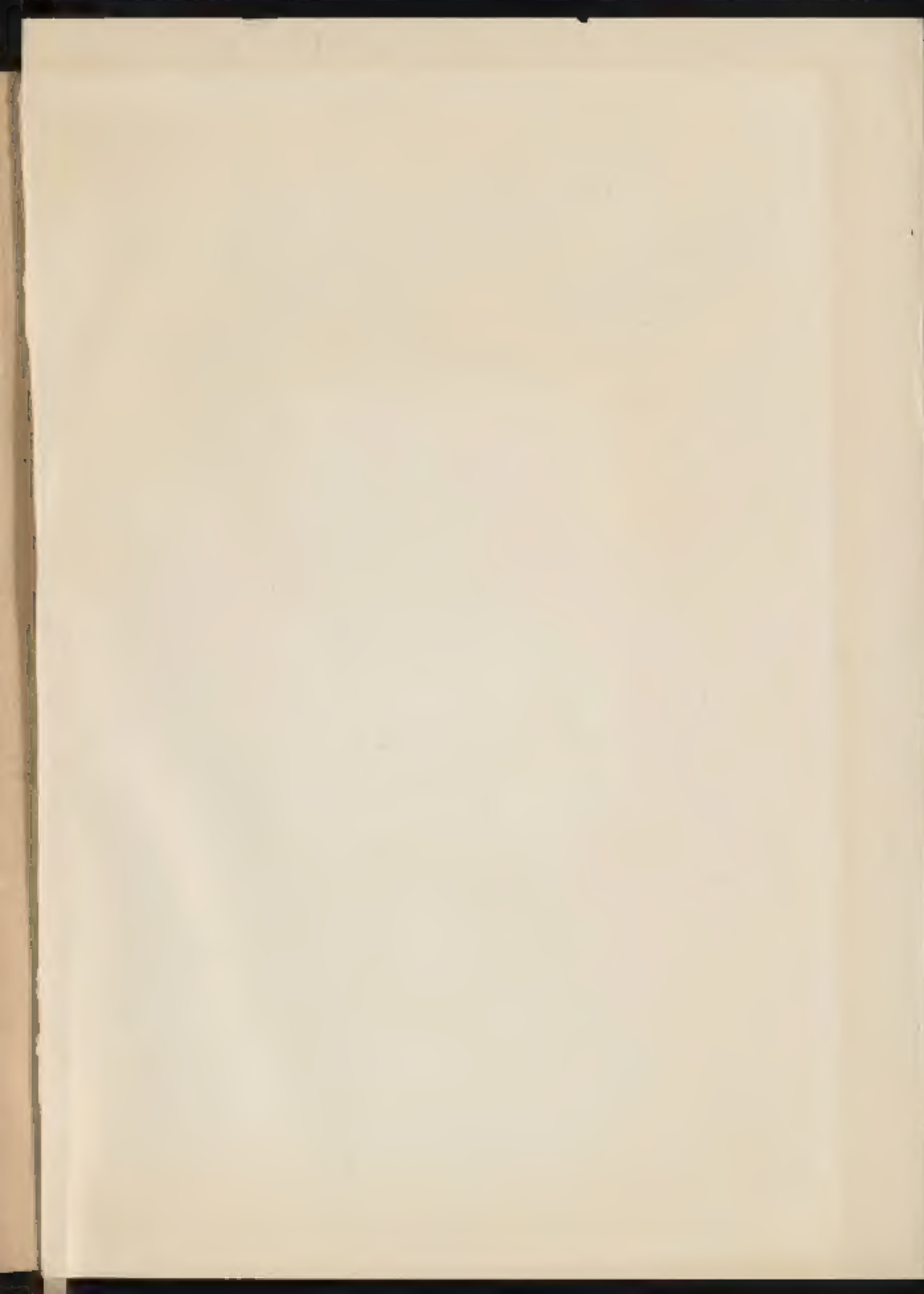
Gaylord  
PAMPHLET BINDER  
New York, N. Y.  
Brooklyn, Calif.

Columbia University  
in the City of New York

THE LIBRARIES







# الموازين في الشريعة الإسلامية

لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ

حسن بن محمد مخلوف

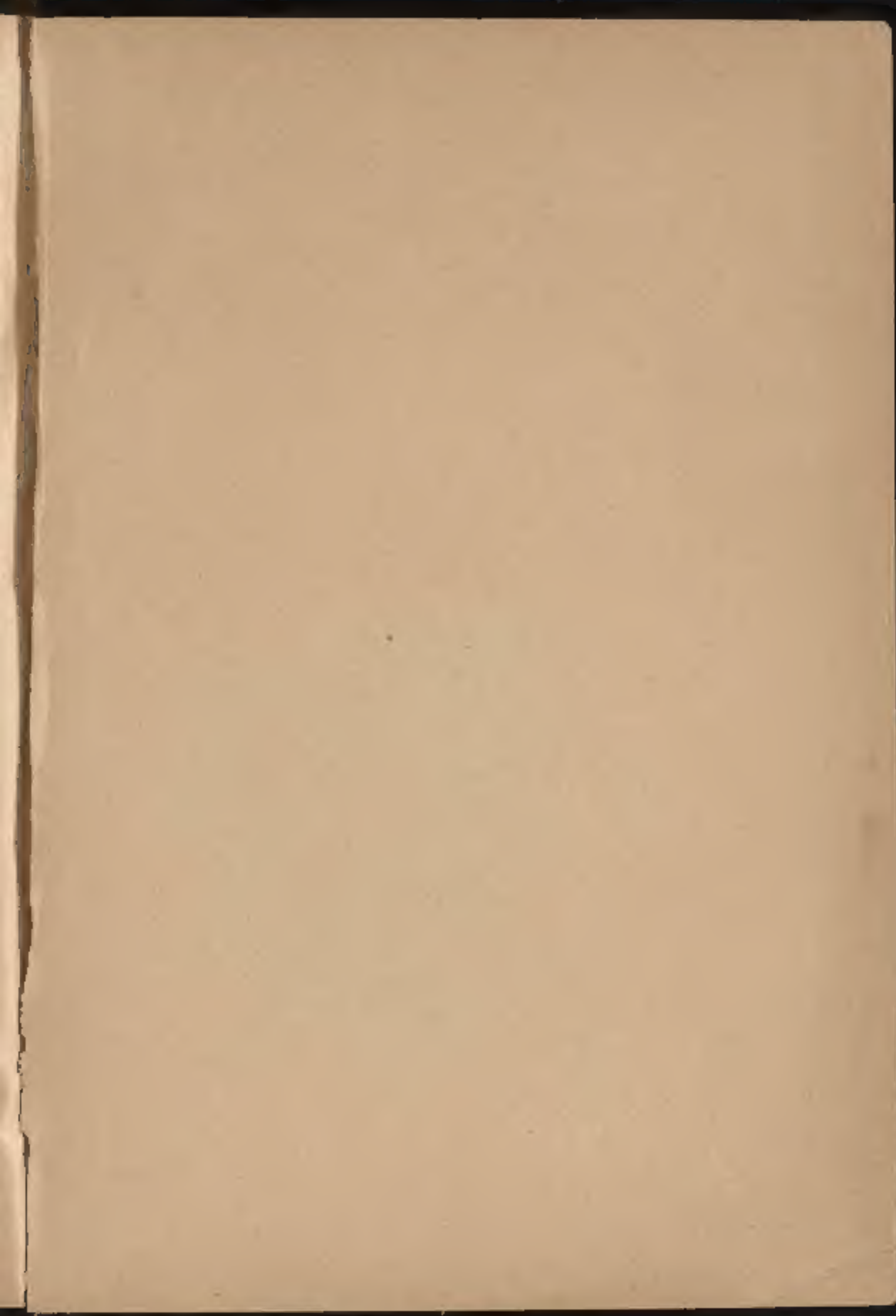
مفتي الديار المصرية سابقاً  
وعضو جامعة كبار العلماء

حقوق الطبع محفوظة المؤلف

القاهرة

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

١٩٥٢



# المَوَارِثُ في الشريعة الإسلامية

لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ

حسن بن محمد مخلوف

مفتي الديار المصرية سابقاً  
وعضو جماعة كبار العلماء

حقوق الطبع محفوظة لل المؤلف

القاهرة

مطبعة دار الكتاب العربي

١٩٥١



593.799

M2893

5-93-1908 H



# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وأصحابه  
أجمعين .

تمهيد :

كان جمهور العرب في الجاهلية يدينون ببقية من شرائع إبراهيم وإسماعيل  
عليهما السلام ، وبما أحدثوه في زمن الفقرة من عقائد وعادات . وكان مما أحدثوه  
ما تأباه العقول الراشدة والقطر السامية ، كالشرك بالله تعالى وعبادة الأوثان والتقرب  
إليها بالتقربان ، والبحيرة والسائبة والوصيلة والحامى <sup>(١)</sup> والاستقسام بالأزلام <sup>(٢)</sup>  
والطيرة <sup>(٣)</sup> والسكينة .

(١) روى البخاري عن سعيد بن المسيب قال ( البقرة ) التي ينجح درها ( لبنها ) للعواصم  
ولا يصليها أحد من الناس . ( والسائبة ) هي التي كانوا يسيرونها لأقربهم فلا يحمل عليها شيء . ( والوصيلة )  
الثافة البكر تكرر في أول نتائجها تأتي ثم تأتي بأشئ ، وكانوا يسيرونها للعواصم إن وصلت إحدى  
بأخرى ليس بينها ذكر . ( والحامى ) غل الإبل بضرب الضراب الممدود ( عصر مرات ) فإذا  
غضى ضرابه ودعوه للعواصم وأعفوه من الحمل فلا يحمل عليه شيء . وسموه الحامى .

(٢) الأزلام جمع زلم بفتحين وهو قدح يكسر فكون أى سهم صغير لا ريش له ولا نصل  
وكانت سبعة عند سادن السكينة عليها أعلام ، وكانوا يحكمونها في أمورهم فإن أمرتهم انتمروا وإن  
نهتهم انتهوا ، وقد قال الله تعالى فيها « ذلكم نسي » .

(٣) كان من عاداتهم في الجاهلية زجر الطير والبهائم أو التشاؤم بطيرانه فإن طار عينا يسمونها  
وإن طار يساراً تشاءموا . وفي لسان العرب : كان من عاداتهم زجر الطير والتصير يارحها وتعيق  
غرابها وأخذها ذات اليسار إذا أطروها فسموا الشؤم طيرة . وكان ذلك يصددهم عن مقاصدهم ففاه  
الفرح وأقبله ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع ولا دفع ضرر وفي الحديث  
« الطيرة شرك » .

وورد في الحديث العبادة والطيرة والطرق من الجيت ( والعبادة ) من عفت الطير أعفها عبادة  
رجرتها وهو أن تسمى بأسمائها ومساكنها وأصواتها فتدعده أو تشاءم والعائف المسكين بالطير  
أو غيرها .

( والطرق ) ضرب السكاكين بالحصى ( والجيت ) السحر وكل مالا خير فيه .

وكانت لم يحاسب ذلك فضائل معروفة ، ومكارم مأثورة ، وتقاليد متوارثة في العائلات والبيوع والمناحكات والمواريث .

فما بعث الله رسوله محمداً على الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق دعاهم إلى نبذ تلك المنكرات والجهالات تطهيراً لمقولهم ، وأعدم لقبول فيض العلم والهداية ، وأمرهم فيما تعارفوه من العائلات ونحوها بما فيه مصلحة راجحة ، ونهاهم عما فيه مفسدة ظاهرة ، وأقرهم على ما هو فضيلة وجميل ، وفصل لهم الأحكام وبين الحدود تبييناً لهم وتبصرة ، ومن ذلك أحكام التورث .

وكانوا في الجاهلية يتوارثون بالنسب والقرابة ، إلا أنهم لا يورثون سوى الذكور المقاتلين الذين يحوزون الغنيمة ويحمون الدمار ، ولا يورثون النساء ولا الصغار ، واستمر ذلك في الإسلام حيناً من الزمن إلى أن نزل بالمدينة قوله تعالى في سورة النساء : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً » أي مقطوعاً لا بد لهم من أن يحوزوه . ثم بينه الله تعالى بقوله « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين إلى آخر الآيات » . وقوله تعالى : « ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تتوثنهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان » فأمر الله تعالى بتورث النساء والصغار ، وزال بذلك ما كان في الجاهلية من حرمانهم من الإرث . ولا شك أن هذا أعدل تشريع وأحكمه ، به انتصف الله للضعيف ، ورفع من شأن المرأة في الأسرة والمجتمع ، وأمتعها بالملك والمال الموروث كما أمتع بهما الرجال .

وكذلك كان العرب يتوارثون بالخلف والمعاقدة فكان الرجل يعاقداً الرجل فيقول : دمي دمك وهدمي هدمك<sup>(١)</sup> وترثني وأرثك وتطلب بي وأطلب بك ؛ ويقبل الآخر فيتوارثان بذلك ، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى في سورة النساء : « ولكل جعلنا

(١) في القاموس : القدم يسكون الدال المهدير من القدماء . وقيل القبر أي قبري قبرك .

مواي بم ترش الولدان ولاقرتون ونس عمدت بتمسكم و توم حصمهم على ماري  
عن طائفة من لسف ثم سيع الله هذه التورث ، وبقوله تعالى : « وأولو  
الأرحام مصيبه أولى ببعض في كذب الله » ثم سبق للحنف ومطبعة أثر  
في التورث .

وهذه عند جمهور لأئمة . أما الحنفية فتدعي أن لأث المعاهدة والولاء يسع  
وبعد أخر عن الإث بمرض السبي والمصونية وبرحمه « ما كان سوى واحد  
من هؤلاء قدم في لإث على من حقه ولا يثبت له متى توفرت شروطه .  
وقد درج قاض لواث في ٧٧ سنة ١٩٤٣ على مذهب جمهور كما سيقى بيده

وكاء الإث بكون كذبت بالدعوة والتي ، فكان أرجح يسى ولد غيره فمسب  
له دون أية السبي وبرته ، وكان رسول صلى الله عليه وسلم فصل ابنه قد اعتق  
ريد من حارثة وساء ، ونسب أبو حنيفة من عنه ساء ، وظل ذلك في صدر الإسلام  
فترة من الزمن إلى أن برز قوة بني في سورة الأحزاب « ما كان محمد أباً أحد  
من حاكم و لكن رسول الله وحاتم النبيين » وقوله تعالى : « وما جعل أدياءكم  
أب ، كما دسكم قوكم بأفوهكم والله يقول حق ويهدي السبيل ، ادعوه لأيمانهم  
هو أفد عند الله من أن يقولوا آمين فبحواكم في لدين وموايكم » فظل  
السبي والإث به ، واستقر حكم الإسلام على عدم مشروعيته ، وبضرورة انقطاع  
الإث بسببه

وكان من أسباب الإث في صدر الإسلام الهجرة من مكة إلى المدينة ،  
ومؤاخاة بين المهاجرين والأنصار حين كان المشركون يملكون مكة في قلة وضعف وسهم حصة  
إلى انصره ونصوبه فهاجر رسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وأوحى الله تعالى  
على المؤمنين الهجرة إليها فخرج منهم كثير ، وهاج الأنصار وأزواجهم وأزواجهم  
على أنفسهم وصروهم على أعتابهم وأخى رسول بين جماعة من المهاجرين والأنصار  
فكان مهاجري إذا مات ولم يكن له سند من ولي مهاجري يرثه أخوه الأنصاري

ولا توارث بيته وبين قريبه المسلم الذي لم يهاجر من مكة ، كما هو تعالى في سورة  
الأنعام : « من الذين آمنوا وهاجروا وحدهم ، ثم آمنوا وانبأهم في رسول الله ولدى  
آبائهم وصعدوا أولئك معهم إلى الله ، ومن آمنوا وهاجروا معكم ، ولا تنه  
من شيء حتى يهاجروا » ، وإلا لآفة في آفة هي الورثة حسنة عن القرابة الحسنية  
بين المهاجري والأنصاري ؛ كما روى ذلك عن ابن عباس والحسن ومجاهد وغيره  
واستمر ذلك إلى أن أمر الله للإسلام وكثر المشركون وقويت شوكتهم وجمعهم بمكة ،  
ففسخ وجوب الهجرة وسبح الموت ، فحجرة والمؤاخاة بقوله تعالى في سورة  
الأحزاب : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين  
والمهاجرين » وبآية الأنفال : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله »  
الله بكل شيء عليم »

وقد أقام الإسلام للتوارث نظاماً من أحكام الطرسية الملكية الفردية ، فمن  
فيه ملكية الإنسان ، لا عقاراً ومقولات ، وسنن ، كنيته ، موته ، إلى ورثته ، وورث  
التركة بين مسخفتها ورثاً عادلاً لا حيف فيه ولا شطط ، وسنت الشرع له الحقوق  
المتعلقة بالتركة وتزويجها وشروط التوارث وأسباب لارث وموانعها وحظ كل وارث  
من التركة ، ويثبت من يرث ومن لا يرث وكيفية قسمة تركة بين الورثة ، وما سمع  
ذلك من الأحكام

ولم يدع التشريع الإسلامي شيئاً مما غنصه سحر لأمر في سلب ملكية  
التركة من يد المورث إلى ورثته ودوى الحقوق عليه إلا أنه يبدأ بقرار الحقوق  
في نصائها وقطعاً لأسباب التعال بين الناس على الأمور والتدعيم في مفاد حطوط  
الورثة من التركة وتوزيع مسكينهم

وبهذا الدستور الإلهي من عظيم الأثر في علاقات أفراد الأسرة بعضهم مع  
بعض ومعرفة حدود الملكية الوراثية تحت الشريعة على نفسه وبغيره ، فمن أن يعود  
رعى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعدوا القرآن وعدوه الناس »

وتعموا الفرائض وعمومها الدس ، في مرة مقنونة ولعمد مرفوع - ويوشك أن  
يختلف الشان في الفريضة فلا يجد أحدٌ يحجرها (أخرجه أحمد والسنن والدرر القطي)  
وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ( وهو الفرائض فيها من دينكم )

أما علم القرآن فلا يلهي هدي وأما الفروع بين الحق والباطل ، والجمع للعائد  
و مسدات ولم يلائم والأحاديث والمصنفين ولو عند لأمت ، وكل ما يدرج فيه البشر  
في سدة لأولى والآخرة ، فوجب نعمه ونعمته ، ومنه للحق وبشر لأهل به بين الدس

وأما علم الفرائض ونعمتها ، وهي هـ المورث - فقد أوجب الشارع على لأمت  
أشهر ، إليه ، وقد قام البعض بهذا الواجب بعد طرح عن الدفين ، ولا أتوا جملة  
بتركه كما هو الشان في سائر الواجبات الشرعية

وقد بين القرآن الكريم معطى هذه الفرائض بين وصية ، وثبت مصير « به  
وأفضية رسول الله صلى الله عليه وسلم » واعتد لإجماع على بعض أحكامهم ، وكان من  
أهم الصفة بها ردت ، أت صلى الله عليه أحد كونه قرآن في عهد « به وفي  
زمن أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما وثبت في « فحكم ريد » .

وحين دون الفقه الإسلامي كان باب المورث من أهم أبوابه وأدى منه حثه ، وقد  
أفردته كثير من الفقهاء ، تأليف « به المصنف به بل جمعه عنه ، مستقلاً به  
« علم الميراث » وعم الفرائض وسما العلم به فريضة وفريضة ، وهو نصف العلم على  
ما روه أبو هريرة شقيقه برحمة حتى حثي الإسلام وهي حاة الوفاة وصق ما عداه من  
الأحكام بحاة الحدة

وقد جرى المصنف شرعي في مسرعات المنفعة «موارث على حكم زرحج  
الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة المعين رضي الله عنه طبقاً به ٢٨٠ من لأئمة  
ترتب لحكم الشرعية ، ثم رأيت الحكومة الأحدى في بعض أحكام الموارث «قوال  
بعض لأئمة المختلين توسعة على الناس ورخصاً ، فصدرت القانون رقم ٧٧  
سنة ١٩٤٣ في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، لأحكام التي يعمل بها في المسائل ومسارعات

المتعقبة بنورث، وشتر الحريضة الرسمية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ وبعد من  
١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ وجاء في مذكرة لإصلاحية أن سلك مصر عليه من الأحكام  
في هذا القانون يرجع فيه إلى مذهب الحنفية

### تعريف التركة

التركة في اللغة تردف ميراث ونطق في اصطلاح الحنفية كما في ( الميراثية )  
وعبرها على ما تتركه الميت من الأموال عديمًا عن نعلق حق الغير معين منها ، وذلك  
أنه قد يتعلق عين من الأموال ، ويتركه حق للغير فليس يوده كأمين التي رهها المورث  
عدد ثمة وسهها له في حق مرهين يتعلق بعضها في حالة حياة الرهن ، وقد ساق قبل  
أداء الدين ولم يترك غير هذه العين كان مرهين أحق بها وكا حين التي جعلت مرهين  
للزوجة ولم يترك غيرها حتى مات الزوج ولا مال له سواه في حق الزوجة متعلق ببعضها  
في حياة مكات بذلك أحق بها من غيرها ، فكان كذلك لا يعد عند من التركة  
للموت يتعلق حق المرتهن في صيرورته تركة . وما فصل بعد ذلك من الأموال  
هو الذي يسمى تركة ، وهو الذي يتعلق به حق الميت في التجهيز وحقوق الدائنين  
والموصى لهم والورثة

ولأموال شمل العقارات والمنقولات والديون التي للميت في ذمة الغير وسائر  
الخصوف المالية حق الشرب ومسئل ونزور فكلها تركة تترك عن ميت  
وقد علق التركة على ما يبقى من أموال بعد التجهيز وسديد الديون وهو الذي  
تفقد فيه الوصايا ويستحقه الورثة

ومن الفقهاء من أضيق التركة على ما يحتمل ميت من أموال مطلقاً ، سواء يتعلق  
حق الغير بعين منه أم لا ، في يتعلق حق الغير بعينه وما يصرف في التجهيز وسداد  
الديون وما يبقى بعد ذلك كله من التركة . وهذا قول أحد القائلين ( م - ٤ - )  
حيث أوجب أداء ما يكفي لتجهيز وأداء الديون من التركة ، وأطلق في الديون شملت  
في يتعلق حق الغير بعين منها في حياة مورث وما يتعلق بدمته



## الحقوق المتعلقة بالتركة

ويعتلق بالتركة حقوق أربعة مرتبة وهي :

حق الميراث في التجهيز ونحوه من تحب عليه نفقته شرعاً ثم حق الدائنين في سداد ديونهم ثم حق الموصى به في تكميل الوصية ثم حق الورثة

### الحق الأول - التجهيز

تجهيز الميت من غسل وكفن وحمل وحسب في تركته بدو وجدت قبلها منها أداء ما يكتفى به من دين أو جديده تركته فحسب تجهيزه على من تحب عليه نفقته من أهله ، ومن لم يكن له من تحب عليه نفقته فحسب تجهيزه من بيت الله فيقدم حق الميت في التجهيز على حقوق جميع الدائنين سواء أكانت لدينين عينية أم غير عينية وهو مذهب الجماعة كما في معنى لسان ورمه ، لأن سفرته في حياته بالدين واحد فكذلك بعد موته ، فكفن ويحسب على الكفن جميع ما لا بد منه من غسل والحمل والدفن

وكذلك يبدأ من التركة تجهيز من تحب نفقته شرعاً على الميت بدو مات فيه ولو سحبه كالأول الفقير والوديع مخرج وكأروحة مطلقاً شبيهة كانت أو فقيرة لها من تحب عنه نفقته من الأقارب أولاً على قول أبي يوسف وقول مالك في إحدى الروايتين عنه وهو الأصح عند شافعية ، لأن كسوتها في جبينهم كانت واحدة على روحها مطلقاً فكذلك ما تكفن به بعد موتها لبقاء نفس أكثر الروحية بينهم بعد المات كالأول ، به من على الكفن في الحكم ما أثر بمقتضى التجهيز

وقال محمد بن الحسن والنسفي وأحمد بن حنبل لا تحب على الروح كفن روحه وكذلك سائر مؤن التجهيز لا يصح الروحية بينهما نفوت ، وبذلك لا يحل له منها والبطاينة وعنده وحارثة الروح ساحتها وأربع سوها عقب موتها بل يحسب كل ذلك في مالها إن كان لها مال وإلا فعلى من تحب عليه نفقته من أقربائهم ومن لم يكن



له أقر به، تحب عليهم نفقه، فعلى بنت أسلم كمن لا روح لها، وانفقوى على قول  
 أني يفسد به أحد دون أو بنت فيه من سبيه في انقراض الأول من بعده اتراسة  
 والمحير من التركة يكون بقدر نوصته مشروع لكلى لا يراف فيه  
 ولا يورسوه في ذلك خير ميت وأخيه من حب نفقه سبيه سره فيكم  
 قدر ما كان بسبه في حياته من أوسط نسبه أو من مدى كان به من به في لأحد  
 والجمع والرياءت ويشير في ذلك قوله تعالى «ولا تنسوا سره وما يقتروا  
 وكان بين ذلك قوام»

وفي مقبح جديدة ورث أو لوصي به كمن بنت تركته من كمن مثل  
 من حيث عدد الأثوب بخصر زيادة عن مثل ورث كمنه ما كثر من كمن مثل  
 من حيث القبة بخصر الكل وعس على السكس عشرة ١١ محققاً .

وفي دأخر الوصية على الروح تكثيرها وجهها الشرعي من كمن  
 له أو الكفة وحبوط وأجرة عمل وحمل ودون دون ما استاء في زمان من  
 مذهبهم وماء ومشدس وطعام ثلاثة أيام وهو ذلك ومن فعل ذلك دون رصة مية  
 الورثة البالغين يصنعه في ماله ١١

ومن ذلك يوم أنه لا يبر التركة ما حرت لعدة الآل بمذقه في إلى ما تم  
 واجمع ولا بين ونحوه لعدة مشروعيته

### الحق الثاني : دون الميت

يؤدي من التركة بعد ما أفاق في المحير ما على ميت للدين من الديون فندم  
 على الوصية وميراث وهو استغرق كل التركة وذلك كهداق روحته ونفس ما اشتراه  
 ومن ما اقتصره وأخره ما استأجره، وفي وقت التركة ما قصبت كفه وما بقى من  
 التركة يصرف إلى وصيه وميراث، وإن لم تق بها وكانت الديون كلها ديون محبة  
 أو كلها ديون مرضى ( وانزاد به مرض الموت ) قسمت التركة بين الغرباء بنسبة

ديومهم ، وورث كل مصنف دين صحة ويمصنف دين مرض يقضى أولاً دين الصحة عند  
الحتمية لكونه أقوى وما يبقى يقضى منه دين المرض

وإن الصحة : هو ما ثبت بالبيئة أو ثبت بالإقرار أو الكول عن اثنين  
(الامتياز منه) في حال الصحة ويتحقق به ما ثبت في حالة مرض وغيره  
بما به كبره من مسكه أو سبكه في مرض موه لأن وجوده قد علم في الواقع  
بغير الإقرار

ودين المرض هو ما كان ثابتاً بالإقرار في مرض موت أو فيه حكم المرض  
كإقرار من حج مسررة أو حج بمقتل قصاصاً

وأما الدين الذي على الميت لله تعالى كركعة والصدقة والسكيات وفدية الصوم  
ومحوه فذهب حنيفة أنه ما يوصى به سقط وجوب أدبه بالنوب في حق أحكام  
الدنيا لا في حق الإنم يترك ولا يلزم الورثة أدبه من الزكاة وأما ما أوصى به  
لميت فتؤدى من ثلث الباقي من الزكاة عند التحجير وقصده من المسد كما سبق في  
الحق الثالث

### الحق الثالث - الوصاء في الحد الذي يحد منه الوصية

عرف الفقهاء الوصية بأنها ثلث موصوف إلى ما بعد موت لافي مقدلة عوض  
عياً كان موصى به أو موصفة وقد يكون وصية تامة أو مقدمة مما شئت به كإوصية  
في عتبه من حقوق لله تعالى لم يؤدها أو قصر فيها كالحج وركعة والسكيات  
والدور وفدية الصوم والعتالة وغيرها وقد أوصى بها قبل موته ثم بعد من ثلث  
الباقي من التركة بعد الحقيقين ، غير أن كل هذا ورثة ، سواء أحاروا بوصية أو لم  
يعبروا ، وعند فقهاء رد عن الثلث بحسبهم وتعد من كل التركة وبما شئت فتم ، إذا لم  
يكن هناك ورثة ولا مفر له ، حسب على الغير ، وقد شئت أنه إن موصى به سقط  
وجوب أدبه من الزكاة عند وقى عليه لإنه

ولا يجب عند جمهور وصية بحره من المال لأحد على أحد لأقرب ولا بعد

إلا على من عليه حقوق تعبر سنة وأمانه غير شهد كذا ذكره لإمام من عند البر محدث  
انغرب، فإذا مات ابن عن ابن ومن من مات في حياته لا يحب أن يوصي لاس به  
شيء ويستحق منه جميع تركته ولا شيء لاس لاس اذكر لا طريق الإرث  
ولا طريق الوصية

ولاشك أن في حياته من يستحق أي جزء من التركة - مات موت أبيه  
قبل حده صراً، بغير مرض علاج هذه الحدة ومثاب من طريق آخر غير الإرث  
أحد ذكره بعض السلف من الأئمة

وبما صدر قانون الوصية في ٧١ سنة ١٩٤٦ وحب حرية من التركة بطريق الوصية  
(سنة وصية واحدة) فرع ولد سوى متى مات في حياته أو مات معه مثل  
ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته وكان حب عند موته شرعاً يكون  
هذا الميراث غير وارث وأن لا يرده بعضه عن ميت الذي من التركة سواء كان  
هذا الميراث واحد أو متعدد، وسواء كان ولد متوفى ذكر أو أنثى (مادة ٧٦،  
٧٧، ٧٨ م)

ومن أمثله رجل توفي عن من وأولاد ابن مات في حده فهؤلاء لأولاد  
وصية واحدة في تركته حده مثل ما كان يستحقه ولده ميراثاً في تركته أبيه لو كان  
حيًا عند وفاته فمستحقون في هذا المثل مات التركة صرفاً بوصية الواحدة لا صرفاً  
ميراثاً، وتقسيمه بينهم لله أكبر من حظ الأنثى ويستحق الأنثى باقي التركة  
بصورة سهم طريق الميراث

وإذا كان في هذا المثل من (أولاد لاس) أولاد ميت فميراثهم يستحقون  
حسب التركة بطريق الوصية الواحدة

وأوجب القانون تعبيراً مدوناً على حدة الورثة وإن لم يوص بها ميت  
في حدود نص الباقي من التركة عند الخلف السائقين، وأن تقدم في التنفيذ على  
سائر الوصايا فإن بقي شيء بعدها من الثلث تنفذ فيه الوصية لأخرى على الترتيب  
المقرر في أحكام الوصية عند التزامهم.

والأصل في هذا الباب قوله تعالى في سورة النقرة: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين المعروف جداً على اثنين) فذهب الجمهور إلى أن وصية من دس والأقربين كانت واحدة في هذه الآية؛ ثم سح الوصية ثمة حورث في سورة البقرة فبقى لغزاً بين من يرى أنها حق في التركة، وبين ذلك كما ذكره الآخس في تفسيره أن الله تعالى موص أولاً في آية النقرة الإيصاء للوالدين والأقربين، شرط أن تراعى الحدود وأن بين شكل قريب حقه حسب قرأته كما يشير إليه قوله تعالى: المعروف أي ما عدل.

وم كان الموصى قد لا يحسن ذلك وإنما قصد به مصادفة نولي لله نفسه بأن ذلك الحق على وجهه نبيش به أنه انصواب وأن فيه الحكمة السعة، وقصره على حدود لأمة من الدس والثنت ونحوهم، لا يمكن تغييرهم، فحق الحق من جهة الإجماع إلى ميراث فقهاء في سورة البقرة: (بصمكم لله في أولادكم) أي حر لأبيه، أي أن الذي قومه لله سبحانه إليكم في آية النقرة من نفسه بيه في آية الموارث إن عجزتم عن تعيين مة دره جهكم وب بين الله تعالى نفسه ذلك على آية الله انتهى حكم تلك الوصية حصول المقصود بقوى الطرق كما هو أمر، سار غيره عمل ثم عمله نفسه بيه بذلك ينتهي حكم الوكالة

وقد وردت لأحداث منه جهة لسح في الآية فقد أخرج أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عمر بن حمر بن حرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم على راحته في حجة الوداع فقال: إن الله قد قسم لكل من حصه في ميراث فلا تحور لوارث وصية. وفي رواية أخرى: إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وفاد كما قال صاحب البدائع أن ميراث الذي أعطى ميراث هو كل حقه وأن الوصية قد أرفعت ونحوه حقه فيها، إلى الميراث، وإذا تحول فلا يبقى له حق في الوصية كالدين إذا تحول من دمة إلى دمة لا يبقى في الدمة الأولى منه شيء. وكانت تؤولت من دمت المقدس إلى الكعبة فربق ست مقدس قلعة. ١٥

وهذا النوع من البيع هو ممنوع في غير أصول الفقه ، البيع نظري التحويل  
من محل إلى محل آخر ، كما ذكره خير لإسلام اردوى في الكشف في بيع الوصية  
وجوب في حق الكافة ، ثم هي مستحقة في حق الذين لا يرثون من والدين  
والأقربين

وهذه جماعة من السلف إلى أن الوصية واحدة مير الوارثين من الوالدين  
ولأقربين ، وذلك أن الوالدين والأقربين في آفة مئة عام من أن يكونوا وارثين ،  
أو غير وارثين فكانت الوصية لهم جميعاً واحدة ، ثم حصص منها لوارثين منهم آفة  
الميراث ولأحد الواردين في الباب ، وفي حق من لا يرث منهم في الوصية على  
حالته وهو الواجب في الواجب حصصهم ، وآفة لفقره بما عدم بخصوصه ، وبه ذهب  
فقهاء وحار من يندوا آخرون ، وإمام مسووعة ، ثم عوارث في حق من يرث منهم  
بآفة في حق من لا يرث منهم ، وسواء كانت مسووعة أو مخصوصة مير الوارثين منهم  
في وجوب الوصية مير الوارثين منهم ثابت باقي عند هؤلاء الأئمة ، فتجب الوصية  
لوالدين إذا كانا غير وارثين سبب كاختلاف لذين مثلاً ولأقربين غير وارثين ،  
ومهم فرع ولهم من مات في حياة آبيه مدى من عليه دون الوصية

وهذا استند الفقهاء إلى هذا وإلى أقوال من أئمة المذاهب الإسلامية في إيجاب  
الوصية له وتعيينه ، فيجوز لواردة في لمادة صدر مادعت إليه الضرورة ، وقد يكون  
الوصية مستحبة كالوصية لشخص معين غير وارث أو جهة خيرية بفقره ، وبذلك يقر ما  
إلى أنه تعالى وقد ركز للتصير في معنى واحداً أو من فقره وبذلك وقد جمع  
الموصى في وصيته بين وصية واحدة ومستحبة ، غير أن تعيينه ، إذا صرح به ، بل الذي  
تعدد فيه وصية مرتب على حسب ما هو متر في باب الوصية

الحال الذي تنفذ فيه الوصية :

أما الحال الذي تنفذ فيه الوصية شرعاً فبيان أن وصية إذا كانت مير وارثين  
كانت ، لا يراد عن الثلث عدت اتفاقاً غير توقف على إجابة الورثة ، وإن كانت

يريد منه لا يعد في الورثة، لا بإحالة الورثة، بل لا يعبروا بطلت فيه، وعن الثالث  
فقط، ومهدت في الثالث اتفاقاً.

وإذا كانت الوصية بوارث فلا يعد، لا بإحالة، بل في الورثة سواء كانت أم لا يريد  
عن الثالث أم بما يريد عنه.

قال ابن قدامة في المعنى: «وقال ابن أسد: «إن عبد الله بن جراح أهل لعلم عليه  
وله و بنت الأحرار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فروى من أئمة قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية  
ورث إلا أن يحار الورثة»

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم منع من عصه من ولد له وبغضل بعضهم على بعض  
في حال الصحة وقوة ذلك، وإمكان تلافى العطل بسببه بإعطاء الذي لم يقطعه في عهد  
ذلك منه من دفع مداواة والحسد بينهم في حقه ماله أو ماله أو ماله ملكه  
وتعلق الحقوق به وتقدر تلافى العطل بسببه أولى وأحرى» هـ

ودهم أئمة الزيدية كما نقله الشوكاني إلى حوار الوصية بطلت «قل للورث  
لا توقف على الإحالة، وقد واصل المسوخ في آية النقرة هو وجوب الوصية للورث  
فقط وهو لا يسميهم نسخ المحور، فيصح عدمه دون توقف على إحالة الورثة

ورده الجمهور بأن الحوار أضاف منسوخ من حديث ابن عباس، قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحور الوصية ورث إلا أن يشاء الورثة»

وقد أخذ قانون الوصية بهذا المذهب في حوار الوصية بطلت، لا يريد عن  
الثالث بدون توقف على إحالة الورثة كالوصية به لعبير الوارث (مادة ٣٧) بهذه  
الوصية إذا لم يحرها الورثة لا تنفذ عند الجمهور وتعد عند زيدية وفي حكم قانون  
الوصية «ووصى لوارثه لا يريد عن الثالث ولم يحرها الورثة تعد من ثبت الذي  
من التركة بعد التجهيز وقضاء الدين عملاً بهذه المادة.

### حكمه ترتيب هذه الحقوق الثلاثة

وإن قدم التحجير على قضاء الدين لأن التحجير من حكمة الأصبية بحيث وهو منتهى النفقة الضرورية في الحياة فكما أنه عدم على حقوق الدائنين في حال الحياة تقدم عليها بعد الوفاة .

وقدم قضاء دين لعدد على إوصيه لأن قضاء الدين واجب في حال الحياة والإوصية إن كانت مشترطة وبس في التركة وهـ ، بالكل فهي طوع والوجوب أقوى ، وإن كانت إوصية ما هو واجب فيه كان وجوبها حقاً للعدد كما في إوصية الواحدة فدين العبد مقدم عهدها لأنها في معنى الإرث ولإرث مؤخر عن الدين بالنقص وإن كانت واحدة حقاً لله تعالى فهي مؤخره أيضاً بتقديم حق العبد على حق الله لاحتياجهم وعنى الله تعالى . على أن الدين مقدم على إوصية . جمع ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : رأيت رسول الله بدأ بالدين قبل إوصية ، وروى مثله عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه

وأما تقديم إوصية على الدين في قوله تعالى في آية التوريث : ( من مد إوصية يوصي بها أو دين ) حكمه أن إوصية شئ الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض . فكان إخراجها شافاً على نفوس الورثة وكانت مقصة الإهمال منهم ، بخلاف الدين فإنه في أصله في مقابلة عوض وصل إلى الميت وقد يكون موقوفاً في التركة ، فكان من السهل على النفوس أدائه فقدم ذكر الإوصية أهـ ما سها وحث على تعجيلها وتيسيرها على شئ مثل الدين في السرعة إلى الأداء ، وبذلك من عصر الفقهاء إلى الدين بعده بعد استيفاء مخالف الإوصية وبها نزع محض على أن لعطف ذوي الآية لا يقتضي الترتيب لعمدة ، وعاية ما ندب عليه الآية تقديم حصة الدين والإوصية على الإرث . وقد دل الحديث على تقديم الدين على الإوصية .

وقد ثبت الإوصية على الإرث لأنه لو تقدم عليها ، سبق لهوصي له شئ ، فكان من الضروري تقديمها على الإرث .



## الحق الرابع - الإرث -

وما بقي من العركة بعد الحقوق الثلاثة السابقة يسحقه ورثته لست الذين تمت  
إرثهم بالكسب أو الله أو الإجماع ، وذلك على حسب القربى لآبى بيانه  
فإن لم يكن الميت وارث كاسب العركة حقاً فإنه سب الآبى :  
أولاً : لمن أقر له الميت بنسب على غيره

ومثال ذلك أن أقراو الإنسان بنسب شخص منه قد يتضمن تحميل نسبه  
على غيره ، وقد لا يتضمن ذلك فقد أقر من هذا الولد أنه وكان أهلاً للإقرار شرعاً ،  
وكان الولد يحرم النسب وهو في السن حيث ولد منه منه ، وصدقه الولد في إقراره  
بأن كان من أهل التصديق ، لم يكن في هذا لإقرار تحميل النسب على الغير ،  
أن هو إقرار مقصور على نفسه بغيره ، فيثبت سب هذا الولد منه ويرثه كسائر  
أولاده معاملة له بإقراره

أما إذا أقر بغيره نسب وهو من الآف أرثه أحوه مثلاً ، فقد حمل نسبه على  
غيره وهو الأب نفسه للإقرار على أبيه من هذا الولد منه ، فلا يصح هذا الإقرار  
في حق الأب إلا بقرهان أو تصديق الأب نفسه وقد لم يثبت نسبه من الأب ومات  
المقر مصرراً على إقراره صح إقراره في حق نفسه خاصة حتى يرد له الأحكام من العفة  
والحصة ، واستحقاق امرأته ركة مع ميراث في هذه العرفة عند الخفية قد لم يكن  
مقررات معروف يستحق جميع المال معاملة له بإقراره في حق نفسه خاصة من  
غير أن ينحو غيره منه غيره

وقد بين ذلك شرح السراحي في قوله إن مقر قد ضمن إقراره في هذه الصورة  
شبهين النسب واستحقاق من بالإرث ، لكن إقراره بنسب لأصل لأنه تحميل  
النسب على الغير ، والإقرار على الغير دعوى فلا تسع ، وعلى إقراره بنسب لأصل لأنه  
لا يعود له في غيره ، لم يكن له وارث معروف هـ ودفع القانون على أن استحقاق  
المقر له من في هذه العرفة ليس بطريق لإرث كما ذهب إليه بعض الأئمة (م ٤١)  
والكون هذا الإقرار وصية في المعنى صح رجوعه عنه قبل تصديق المقر له  
ولا ينتقل إلى فرع المقر ولا إلى أصله .



ولا أنه لا يرث المفقود من غيره فهو موقوف شخص عن وريثة منه مفقود لا يرث هذا المفقود من ميت حيث عدم تحقق حياته وقت موت مورث، وورثته هي الورثة المحقق وجودهم وقت موته — وإعنا يوقف للمفقود نصيب من التركة احتياطاً لاحتمال صوره حياة كما سيأتي في مسجته، وهذا طاهر حياة أحده وبقدر حكم نموه رد إلى سائر الورثة بنسبه أنفسهم في التركة

١٠. أن الحل إذا انفصل حياة في مدة مقررة شرعاً يستحق ما كان موقوفاً لأحده من تركة مورثه، تتحقق حياة وقت موته بولادته حياة في هذه المدة وأن هذا انفصل ميتاً فإن كان بهر حديه على أمه فلا يرث له عدم تحقق حياته وقت موت مورثه بالإبراء، وإن كان بحده على أمه ذهب نص الأئمة إلى أنه لا يرث أصلاً لمساواة، وسهد أحد القادون وسيأتي ذلك في ميراث الحمل.

ثالثاً: إذا مات ابن أو أكثر ممن يتوارثون كآب وبنه ونه نعم أيهما أسبق موتاً فلا استحقاق لأحدهما في تركة الآخر، سواء ماتا سبباً واحداً كسرق أو الخربق أو سببين مختلفين لعدم تحقق حياة أحدهما وقت موت الآخر وتقسيم تركة كل واحد على وريثه المحقق وجودهم وقت موته، وسيأتي بيان ذلك في ميراث العرق وللهدمي والخرق (م ١ و ٢ و ٣)

### مواضع الإرث

أدع ما دعوت به أهلية الإرث مع قدم سنه كما إذا قتل أخ أحد عمه عدواناً فإن القتل موت على الله ل أهلية الإرث فله من إرث مقتول مع وجود سبب الإرث وهو القرابة بنسبه، ويسمى هذا المسموع بحرماً

والمويع شرعاً أمه — رفق — والقتل — وحلاف أمين — وحلاف لدارين.

الأول الرق

فقد رفق فقد نص الفقهاء على أنه مباح من حيث رفق عليه لأنه غير أمين لمسكية ما رفق من سبب من أسباب ميراث فلا ينسكه بالإرث، ولأن جميع ما في يده

من مال ملك لسيده ، فهو ورثته من أقراره وقع له من سيده وهو أحسن منهم فيكون  
توريثاً للأحسنى بلا سب وهو باطل إجماعاً ، وكذا لا يرث رقيق غيره لا برثه غيره ،  
فل في شرح السراج . لرق يواه كما عند النكاح لا يرث ولا يورث إجماعاً ، ومما لرق  
الدقن كالكسب فيه لا يرث ولا يورث عند أبي حنيفة والشافعي وبجمهور الفقهاء .  
ولم ينص فيه من ثوريث هذا مع عدم وجود ربي الآن عند من لم يخرجه فانوما  
الشيء . الفصل

وانتقل من مبيع الإرث ما روي أنه عليه السلام قضى أن لا ميراث قبل  
وقال عمر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من مات من شيء ( روى ذلك  
في موطأ وأحمد في مسنده )

ولأن المال قد قصد الميراث ميرته من ماله . فلهذا هو موقوف بمرته . فقصده  
رحله . ومعه له من ماله قصده . ولأن الميراث مع القتل يؤدي إلى الفساد  
في الأرض ، واحترام بعض الناس عليه والله لا يحب الفساد

والفصل السابع من إرث عبد الخيمة هو الذي يجب فيه القصاص أو الكفارة .  
فإن الذي يجب فيه القصاص هو القتل العمد ، وعرفه الإمام أن يتعمد ضربه بألة  
معروف لأجزاء مثل سلاح ومنقل من حديد أو شبهة أو ما يجري مجراه في مرق  
الأجزاء ككسر وكبحر من خشب أو حجر أو برح .

وعرفه صاحباه ( أبو يوسف ومحمد ) أن يتعمد ضربه لا ينطقه أسنمة سواء  
أكان محمداً كالسيف ، أو السكين أم غير محمداً كحجر عظم وخشب عظيم ومنه  
الفصل الثامن .

والدليل على وجوب القصاص فيه قوله تعالى : « كتب عليكم القصاص في القتلى »  
ولم يراد به العمد بشرطه في قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً  
فيها وعصت الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » .

واقْتُلَ الذي تحب فيه الكفارة ( وهي تحرير رقة مؤمنة حين لم يجد نصيباً  
شهرين متتابعين ) :

ثلاثة أنواع :

١ - شبه العمد وهو عند الإمام أن يعتمد صرعه لا يفرق لأجره كالحجر  
والصا الصغير ، وكذا نفي الحد كالحجر العظيم .

وعرفه الصحاح أن يعتمد صرعه لا يفرق البنية ، وصرت بالحجر الصغير  
والخشب العظيم ، وأقوى أن الثوب قبل شبه عمد عند الإمام وعمد عده ، وصح  
هذا النوع شبه عمد لأنه فيه معنى عمدية باعتبار قصد القتل في الصرط ومعنى  
الخطأ باعتبار عدم قصده إلى القتل إذ ليست آله قتل فلم يجب فيه القصاص  
ووجبت فيه الكفارة ، ودخل تحت قوله تعالى « ومن قتل مؤمناً خطئاً فحري رقة  
مؤمنة » وقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » وفي الإنتم لو جود القصد  
إلى الصرط وإركاك ما هو محرم شرعاً ولدية ما ينطه على العاقبة

( والدية ) هي بدل النفس والفرق من المال ( ودية لمصصة ) في شبه العمد  
وسكون من الإبر وغيرها ( والله ) جماعة الذين سحوا الدية عن النفس وفي  
العاقبة قبلته تؤديها عنه في ثلاث سنين وبحل بفصلها كتب الفقه .

٢ - القتل الخطأ وهو نوعان :

( أ ) خطأ في القصد : وهو أن يرمى شخصاً من بعيد بطله صيداً فيقتله فإذا هو  
إنسان ، وإيما كان هذا خطأ في القصد لأنه لم يحط في الفعل حيث أصاب  
ما قصد رمية ، وإيما أخطأ في طبعه هذا الشيخ صيداً .

( ب ) خطأ في الفعل : وهو أن يرمى هدفاً فيصيب آدمياً ، وإيما كان خطأ  
في الفعل لأنه أخطأ هدفه فأصاب الإنسان .

٣ - القتل طارى محرم الخطأ . كما إذا سقط شخص ما ثم على مورثه فقتله .  
وهذا ليس بخطأ حقيقة عدم قصد الماتم إلى تتيء ، وما وجد معه حقيقة وحب  
عنه الصبر كعمل الطفل شمل كالحظ لأنه معدود كالخطأ .  
وفي هذين النوعين تحب مع الكفارة الذية على العاقبة ، وفيهما يتم دون  
إنتم القتل .

في هذه الأنواع الأربعة يحرم الموت من ميراث  
وهذا نوع خمس يسمى « القتل » . كما إذا حرم شرأ في الطريق  
في غير مسكه وندون من الحكة ، فوقع بها مورثه فقتل  
والقتل في هذا النوع ليس بالخطأ حقيقة ولا مباشرة للقتل فيجب فيه الفحص  
ولا الكفارة ، ولم يحق معه إنتم القتل ولا الحرمان من الإرث عند الخطئية ، وإن  
وحيث فيه ذية على العاقبة .

وبصو على أن القتل المباح من الإرث هو القتل غير حق ، أما إذا كان بحق  
كما إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دمه عن نفس أو عرس أو مال فإنه لا يمنع من  
الإرث ، لأنه قتل غير مخطور شرأ موله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم التي حرم الله  
إلا ما حق » .

وشرط أن يكون المقتل عاقلاً ناعماً ، فلا يحرم من الإرث إذا كان مجنوناً  
أو معتوهاً أو صبياً أو سجيناً .

\*\*\*

ودهب سكية إلى أن القتل مباح من الإرث هو القتل العمد العمدان  
وهو الذي يوجب القصص . وهو نوعان قتل بالشرعة وقتل بالنسب ( فالأول )  
أن يتمد ضرب إنسان معصوم الدم بما يقتل عاباً ، سواء كان محمداً كـ عيب  
والسكين ، أو مثقلاً كالحجر العظيم والخشب العظيم أو لا يقتل عاباً كالعصا .  
وسواء قصد بالضرب القتل أو قصد مجرد الضرب لعداوة أو عصب لغير تأديب .

أو قصد قتل شخص معين فصب شخصاً آخر ، أو حق إبادة أو قصد موهبة أو تمسكه تتبع الطعام واشرب منه أو شفاه ممدوه في سهر وهو لا يبحس الساحة .  
 ( واثني ) كاعتل بسب حمر نثر أو دفع شيء مرقى أو دابة في الطريق أو أخذ كلب غفور أندر صاحبه من قبل ، أو قد سخطم أو شرب مسموم لا بعد الأكل بوجود السم فيه ، وكأب كنه من يفسد أو يدله عليه على تفصيل معنى في كتبهم .  
 أما أصل الخطأ كما يدري هدى معد أنه صيد فإذا هو آدمي أو قصد الصرب على وجه اللعب ، أو قصد لاذن إحترقت مسروب فلا قصاص فيه ، بل فيه الذببة لكونه خطأ ، ولا يمنع من الإثرب

فإنع عدمه محصر في القتل العمد بالشره أو بالسم ، وهو شامل بالسمه الجمعية القتل العمد وأصل شبه العمد والقتل بالنسب ولا يثرب عدمه في القتل الخطأ أو الخرى سوى خطأ خلافة تحقيقيه بهما

وقد أحده بين مذهب المالكية مع القتل من الإثرب ، سواء أكان فاعلاً أصلاً أم شريكاً كمنحص على القتل ، وسهل له بأعمال تتصل به أو متبياً فيه كمن شهد دوراً على مورثه وترتب على شهادته الحكم على موته بالإعدام وتمعد الحكم ، أو حدد مورثه حدة في طريقه فقردى فيها شاته . ويدخل في ذلك من يضع السم لمورثه أو يحرض على وضعه أو يؤخر على قتله ونحو ذلك ( تراجع المادة ٣٩ ، ٤٠ من قانون العقوبات )

وشرط القبول أن يكون القتل العمد عدواناً وطعاً ، احتقاراً عما يدرك القتل بحق كما ذكر سابقاً ، أو كان بمصدر شرعى كما يد فاحاً مورثه مع روحته في حالة سب باعاشة وقتلها ، أو فاحاً ذات محرم منه مع آخر متبسة به فقتلهما فإن للدفاع عن المرمى عذر شرعى يبيح القتل فلا يترتب عليه الحرمان من الميراث ومن الأعداء الشرعية تحوز حق الدفاع الشرعى ، لأن أصل الدفاع مشروع ، ولا يمكن ضبط حده فيمنع عن التجاوز فيه .



وشرط القبول العمل والبيع ، ورطه بالنسبة لعله خمس عشرة سنة هلاية صطالة  
حتى لا يكون مثر خلاف أو موضع اشتباه أمام القضاة ( م - ٥ ) .

### الثالث - اختلاف الدين :

غير المسلم لا يرث المسلم إجماعاً ، والمسلم لا يرث غير مسلم عند جمهور الصنفين ،  
وإنه ذهب لأئمة لأربعة وعامة الفقهاء ، وعليه العمل كما ذكره ابن قدامة في المعنى  
لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » .

فأرواح المسلم لا يرث روحه غير خمسة عند الجمهور ، وهي لا يرث إجماعاً وذلك ،  
أن في الإرث معنى أولاً لأنه لا يرث بحرف الإرث في ماله مسلماً وبذلك وتصرفاً ،  
ومع اختلاف ليس لأشب أولاً لأنه لا يرث على الآخر كما ذكر في مسوط

وأما غير مسلمين فيتوارثون في دينهم وإن اختلفت ملاتهم وهذا هو الأصل لعدم  
جميع ملته واحدة في مذهب الإسلام ، فاليهودي يرث من المصراي والمصري يرث من  
اليهودي وكذلك في سائر الملل

وإن هـ ذهب جمهور الأئمة ، وهو الذي درج عليه دون التوارث ، وذهب  
بعضهم إلى أن كل ملة مستقلة عن الأخرى فلا توارث بين أهل ملة وأهل ملة أخرى  
ميراث المرتد :

وما يتصل بهذا وإن تعرض له القاضون ميراث المرتد ( وهو الرجوع عن دين  
الإسلام طوعاً ) وحكم فيه أنه بدارات على رده لا يرث غيره أصلاً ، حتى ، ويرثه  
غيره عند أبي حنيفة . وإذا كان المرتد امرأة يؤول ما ملكته في حال إسلامها وفي حال  
ردتها إلى ورثتها لمسلمين . وإذا كان رجلاً يؤول ما ملكه في حال إسلامه إلى ورثته  
المسلمين بعد قضاء دين إسلامه ويؤول ما ملكه في حال رده إلى بيت المال بعد  
قضاء دين رده .

وعند صاحبين يؤول ما ملكه في الحين ذكره كان أو أنشئ لورثة المسلمين

وعند الثغمة والداكية كما في السراحية وغيرها يؤول ماله إلى بيت لبل ، ونوحيه  
المذاهب مبين في كتب الفقه فلا داعي للاطالة به .

### اختلاف الدارين :

ذهب الحنفية إلى أنه من موانع إرث اختلاف دار المورث والمورث بالنسبة  
غير المسلمين ولذا رها كسبه عن مسكة التي تعد وطن لكل منهما ويعتد  
رعية له . وعسف له من كما أوضحه ابن عسدين باختلاف العمة ( فتح النور  
والعين ) أي للعسكر واختلاف الميث ( نصح أبيه وكسر اللام ) وبتطاع العصمة  
بهما . وذلك من كونه لكل منهما حصص حصص وحكم على ، ومتواله من يكون  
أحد مسكبي في لحدونه دار ومعة ، ولآخر في الترت وله دار ومعة ، فإذا انقطعت  
العصمة فيما بينهما بحيث تستحل كل منهما قتال الأخرى كانت الداران محتمتين  
فيقطع الموارث بين هبهما سب خلافه لأنه يبي على العصمة والولاية .

وإذا لم تسكن العصمة ، هبهما منقطع بل كل منهما صواب وسافر على أعدائهما  
كانت في حكم دار واحدة ، وكانت وراثته بينهما ثلثه

واختلاف الدارين قد يكون حقيقة وحكما كخبر يس في درين محتمتين ، فإذا  
مات روسي في روسيا وله ورنه في أمر كما والفرص أن العصمة بينهما منقطعة بالعلمي  
السالف فلا يرثونه .

وآخرى في دار الحرب ودمي في دار الإسلام ، فإذا مات أحدهم لا يرثه الآخر ،  
لثنين الدارين حقيقة وحكما وإن اتخذاه ملة

وقد تختلف الداران حكما فقط كمتأمن ودمي في بلاد ( والمستأنس من دخل  
من أهل الحرب بلاد متان ) فإذا مات أحدهم لا يرثه الآخر لاختلاف دارهما حكما  
لأن المستأنس من أهل دار الحرب حكما يتمككه من العودة إلى داره متى أراد ، والدمي  
من أهل دار الإسلام .

وقد يكون اختلاف الدارين حقيقة لاحكاما ، كمتأمن في دار ، وحر في دار

الحرب ، هي الدار ورس خضعت حقيقة لكن المستمن من أهل الحرب حكم قد رده  
دار الحرب ، فهم من دار واحدة حكما ، ولذلك يدفع مال المستمن لو ارثته الحرب في  
بقاء حكم الأمان في ماله لحقه ، ولا شبهة أن يصل ماله لو ارثته من حقه  
والاحتمال لا يبع من ميراث هو الاحتمال الحكمي ، سواء كان معه اختلاف  
حقيقة أو لا كما ذكره ارسعي

وهذا كله في حق غير المسلمين

أما في حق المسلمين فلا أثر له مع ، لأن دين الإسلام يحكمهم حكم الإسلام  
وإن خضعت مستقبلا وحكومتها ، فهي في حكم دار واحدة ، والعصمة والولاية بين  
المسلمين كافة قائمة ، وإذا مات مصري مسلم ورثته من أهل طاعة ، وكذلك  
العكس ، وإذا مات باكستاني مسلم ورثته المسلمون من ورثته في أندونيسيا ، وكذلك  
العكس وهكذا

وإذا مات مسلم تاجر أو أسير في دار الحرب ورثته ورثته لغيره في دار الإسلام ،  
لأن دار الموت حكم هي دار الإسلام .

ودفع جمهور الأئمة إلى أن اختلاف دار لا يمنع التوارث بين غير المسلمين  
كما لا يمنع بين المسلمين

وقد أخذ به القرون بلا في صورة واحدة أخذت تمدد الحفية وهي ما إذا  
كانت شريعة الدار الأصلية تمنع من توارث الأجنبي عنها ، فإذا كان الوارث  
والمورث من رعيا دولتين مختلفتين ، وكان دون إحداها يمنع توارث الأجنبي رعاياها  
ومات أحد رعاياها عن ورث له في الأخرى فإنه لا يرثه معاملة ماثل ، بسبب التوارث .  
فإذا مات مصري غير مسلم عن ابنه لا يخبري غير المسلم فإن هذا الآن  
لا يرث أباه إلا إذا كانت قوانين المختار لا تمنع أن يرث مصري غير المسلم الإنجليزي  
غير المسلم ( المادة ٦ ) .

## أسباب الميراث

أسباب الميراث ثلاثة : الزوجية ، والقراءة ، والولاء .

أول الزوجية - حيث أحد الزوجين من لأخر العرس مقدر له شرعاً  
الذي القراءة - وهي الصلة حسنة بين أمور و + ث . وتشمل قرانه لأصول  
والعروع وأخواني ، وهي الإخوة والأمومة وحواشي ومردعه لا فرق بين المذكور  
والإناث في ذلك كله .

١ - ومن القراءة من لم يهرس . مفرصة في التركة كالصنف وربع والنس  
وثلث والسادس والنسب وسمي أصحاب العروس وهم ثلث عشر ( الزوج والزوج  
والأب والأم والجد ( أو الأب ) وابن علا واحدة الصحيحة وإن علت والنسب  
ونسب لاس وابن ابن والأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم والأخت لأم )  
وهؤلاء مقدمون في الإرث على من عداهم من القربة

٢ - ومن القراءة من لم يهرس منهم مقدرة . وسكنهم "أحدونه بقي من التركة  
بعد أصحاب العروس ، ويأخذون جميع التركة إذا كان هناك أحد من أصحاب  
العروس ، ويسمون العمة السنية والعصمت وهم كاسيتي محصورون في أربعة  
أصناف حره بنت لاس وابن لاس وابن ابن ثم أصل بنت لاس والأب والجد  
الصحيح وابن علا ، ثم حره أمه أي لأخ الشقيق أو لأب ثم أسؤهم وابن ربوا  
ثم حره جد أم الشقيق أو لأب ثم أسؤهم وابن ربوا

٣ - ومن القراءة من لم يهرس أصحاب العروس ولا عصمت ويسمون دوى .  
الأرحام كاس بنت ابن بنت لاس وابن الأخوت وبن الأخ وبن الأم وكالعمة  
والخال والحانة ومروعه ، وسيتنى في البحث التالي بيان مرتبتهم في الإرث .

وفد يستحق الشخص نصيب في التركة من حقه إرث مختلفين كزوج هو  
ان عم شقيق لزوجته فإذا مات وه يكن لها وارث سواء ورث النصف بالفرص من  
جهة الزوجية والباقي بالعصوبة .

وقد يستحق الوارث سهماء المرفق ويستحق المرفق ما ردد ، كما إذا توفي عن بنت  
وحدة غير صحيحة فقط فيها ترث نصف مرفقاً والباقى رداً كما سيأتى .

### الثالث الولاء :

ومعناه صلة المصرة ، وتترع قرانه حكمة أن هذا الشرع بين المعلق وعتيقه سبب  
العقيق ، أو شئت بين شخص واحد سبب عقد مولاة وعقب

( ولأولى ) هى التى تسمى وللاء المصاهرة أو الملق وتسمى المصاهرة النسبية أى  
الآية من جهة النسب لا من جهة النسب . وذلك أن السيد رضى الله عنه على عتيقه  
محرمة ويح عنه بد لا سيلا ، ومن صبره بنت أهلا بولاية والشهادة والتلك بعد  
أن كان محروما من كل ذلك لحسنه الشارح فى مقالة هذه العممة التى أولاه لعتيقه  
وتزعم فى تحرير ربه وللاء عليه تقوم مقام الالة النسبية ، و... حتى به إرته إذا  
مات وفى الحديث « ملا . لجه كلحمة النسب » فكما أن ولد يسبب إلى أبيه  
بالنسب وإلى عصبه بالنسبة ويرثه أبوه إذا مات كذلك العقيق سبب إلى مطلقه  
بأولاد ، وإلى عصبته بذكور بالنعس ويرثه معصه أو عصبته بذكور .

وسيتى بيان ذلك فى باب إن شاء الله تعالى .

### ( وثانية ) الموالاة والمجتمعة :

وهى أن يقول شخص لآخر أنت مولائى نزلت بذا من وتعلق على إذا حدث ،  
ويقول لآخر ذلك ولأول يسمى لمولى ( بكسر اللام ) والأدى والذى سعى مولى  
( منفتح اللام ) والأعلى ولمولى ومن معانى لمولى لغة الحبيب وإذا مات الأدى ورثه  
الأعلى متى توفرت الشروط المبينة فى كتب الفقه ، وقد تكون الموالاة من الحبيب  
كما أسلفنا بيانه فى التمهيد فيرث كل منهما الآخر إذا لم يكن هناك من هو أحق منه  
بالإرث على ما سيأتى .

وقد ذهب جمهور الأئمة إلى أن الإرث بالموالاة وهى عقد الحلف قد نسخ بآية

الموارث وآية : « ولو للأرحام نصيبه أولى ببعض في كتب الله » وذهب  
الحنفية إلى أنه « يسبح وإنما أحر عن يرث دوى الأرحام  
وقد درج قانون مورث على مذهب الجمهور . وهناك غير عن السبب الثالث  
من أسباب الإرث ( الإرث معصومة النسبة ) وه يعبر عنه بإلث مولود حتى  
لا يشمل الإرث عقد المولاة .

### ترتيب المسحقين للتركة

ذكره : إجماع العرب بين مستحق التركة بعد معروف ثلاثة النسبة حسب  
المقرر في مذهب الحنفية وحسبما درج عليه قانون الموارث يعرف :

الترتيب عند الحنفية	الترتيب في الفقه
( ١ ) أصحاب العروس	( ١ ) أصحاب العروس
( ٢ ) أمصة النسبة	( ٢ ) أمصة النسبة
( ٣ ) أمصة النسبة ( مولى المدفون )	( ٣ ) أمصة النسبة ( مولى المدفون )
( ٤ ) أمصة المدفون مولى المدفون	( ٤ ) أمصة المدفون مولى المدفون
( ٥ ) أمصة دوى وص النسبة	( ٥ ) أمصة دوى وص النسبة
( ٦ ) دوى لأرحام	( ٦ ) دوى لأرحام
( ٧ ) مولى مولاة	( ٧ ) مولى مولاة
( ٨ ) أمصة النسبة على الغير	( ٨ ) أمصة النسبة على الغير
( ٩ ) الموصى له بجميع المال	( ٩ ) الموصى له بجميع المال
( ١٠ ) بيت مال	( ١٠ ) بيت مال

ومن هذا يعلم أن المدون خالف مذهب الحنفية في ترتيب يرث مولى العتاقة  
وعصته وفي أمصة الروحانيين وفي يرث مولى مولاة .

أصحاب القروض

القرض هو السهم المقرر شرعاً للوارث في التركة .

والفروض المقررة منه النصف والرابع والثلث والسادس .  
وأصحاب الفروض من لورثة اثنا عشر شخصاً ، ثلث منهم يرثون حسب  
ازوجية وهما لزوج ولزوجة ، وبسبب ذوى الفروض السبعة إلى السبب وهو  
الزوجة والدفون يرثون سبب المرأة والنسب ، ويسمى ذوى الفروض السبعة ،  
وهم الأب والأم والنسب وبنات الأم والأخت الشقيقة والأخت لأب ولأخ للأم  
والأخت لأب والأم وأجد الصحيح والجدة الصحيحة .

ويبدأ في التوريت أصحاب الفروض ، كما هو موضح في ، وقد تستغرق سببهم  
التركة وقد لا تستغرق ، فإن لم تستغرق سببهم التركة ونق شيء منها أعطى للمصيبة  
النسبة حسب الترتيب الآتي ، وإن لم يوجد أصحاب فروض بدى " حصص النسبة  
هذا توفيت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وعم شقيق كان للزوج النصف فرضاً  
وبالأخت النصف فرضاً ولا شيء للعم وهو المأصّب النسبي لاستغرق في فروض التركة .  
وإذا توفي رجل عن بنت وأخ شقيق كان للبنت المصعب وأبى الأخت حصصاً .  
وإذا توفي رجل عن أخيه الشقيق فقط استحق كل التركة بالتصميم .

میراث المروج

مذہب کی کپڑ میں روحانہ حالت

۱۔ نصف زمین کی بیخودہ ملتوہ مرغ و رت و ہوا لاس و س لاس و س  
س و س و س لاس و س و س و س

۲۔ روح نہ کال لہذا عرواق و هوام نہ کر سواں گا کہ اس میں روح اُم  
من روح حریفہ و بعد من علی ہذاں اخصی قویہ ہوی لا و حکم صفت مہرہ  
اڑو حکم نہ بیکہ من ولدوں کا جس وند فکم اربع نہ ترکہ من عد وصیۃ





١ - فإذا توفى عن زوجة أو من ابن فقط كان للزوجة الثلث فرضه والباقي لاس  
الإس عصياً .

٢ - وإذا توفى عن زوجة و بنت بنت فقط كان للزوجة الربع فرضه و بنت  
البنت الباقي وهي من دوى لأرحام .

٣ - وإذا توفيت امرأة عن زوج وأخ شقيق وعن أمها لدى نسب عمداً  
عدواً كان للزوج النصف فرضاً والباقي لأخ الشقيق نصيباً ، ولا شيء للإس القاتل  
لحرمانه من الميراث ، ولا يحجب غيره عن ميراث لا يحجب حرمان ولا يحجب نقص  
عند الحصة ، وهو قول عامة الصحابة ، فهو كمن لم يمت أهله لا يرث

والربع أو الثلث فرض الزوجة واحدة كانت أو أكثر ، وإذا حمل الأنثى كمن لم  
تولد واحدة لأنه لو جعل لكل واحدة ربع وهو أربع لأحد جميع ما يراد  
فرضها على فرض الزوج ولو جعل لكل واحدة الثلث وهو أربع لأحد نصف  
مال وسوى فرضها الزوج مع أن الله تعالى قد جعل ميراث الزوج نصف  
ميراث الزوجة بالنص وبذلة قوله « للذكر مثل حظ الأنثيين »

وشروط الإرث حسب الزوجية ( ١ ) أن يكون عند الزوج محمد شرعاً سواء  
أن كان ميتاً أو حياً أو زوجة أم لا ، كان بمقدوره ومات أحدهم لا يرث الآخر  
ولو كان معه دحول أو جده ( ٢ ) وأن تكون الزوجية بين الزوجين قائمة وقت  
وفاته حقيقته وهو صاهر أو حاكم ، كما إذا توفى الزوج في عدتها من طلاق رجعي  
أو من طلاق بات وقع من الزوج وهو في مرض موته ، تغير طلقها أو رضاها وهو  
اسمى بطلاق العار أي الخراب من التورث .

وحكمة ذلك أن الطلاق الرجعي لا يقطع الزوجية مادامت العدة باقية ولذلك  
يملك الزوج حراجه ، يقول أو الفعل بدون رضا وبدون عقد ومهر حديدين فيثبت  
به التورث .

والطلاق البات وإن كان يقطع الزوجية من حين وقوعه ولذلك لا يخور للزوج  
أن يراجع فيه روحته بما ذكر بل لابد بمودة إلى رباط الزوجية من رضا الزوجية

وعقد ومهر حديد فلا يشت به التوريث لا أن الشارع تعامل هذا مطلق الذي قصد بالطلاق في مرض مونه حرمان روحته من الإرث — تنقيص قصده خشك توريثها منه ، إذ كانت لا تزل في العدة حين لوفاة

وإذا ماتت لزوجها في أثناء عدتها من الطلاق الرجعي يرثها زوجها خلاف ما إذا ماتت أثناء عدتها من الطلاق الذي قصد به مطلق الفرار من إرثها إياه فإنه لا يرثها لإسقاط حقه بالطلاق الناس .

أما إذا مات بعد انقضاء عدتها فلا تركة سواء أكان الطلاق رجعياً أم مائتاً ، وسواء أكان اسماً طلاقاً أم لا — وكذلك إذا ماتت في أثناء العدة وكان الطلاق بائناً في غير فرض الموت (م ١١)

تنبيه :

إذا كان الزوجان غير مسلمين وكانت روحيتهما صحيحة في دينهما ، فإن كانا مقلان عليهما إذ أسما توريثاً إذ مات أحدهما ، وإن كانا مما لا يقرن عليهما إذ أسما ، كما إذا كان أحدهما محرماً للآخر كالأخت وعمة وست الأخت لا يتورثان بهذه الروحانية إذ مات أحدهما كما حجة العلامة ابن عدي

### ميراث الأب

للأب في الإرث أحوال ثلاثة : —

١ - يرث بالفرض المخصص — وهو السدس — إذا كان لاشته انتوى فرع وارث مذكر كالابن وابن الابن وإن نزل .

٢ - يرث بالفرض وهو السدس مع التعصيب وهو أحد الباقي مد سهام ذوى العروس — إذا كان لاشته انتوى فرع وارث مؤث كانت بنت الابن وابن رل  
٣ - يرث بالتعصيب المخصص إذا لم يكن لاشته انتوى فرع وارث مضيقاً بأن لم يكن له فرع أصلاً أو كان له فرع غير وارث بالفرض أو بالتعصيب كمت البنت أو ابن البنت وهما من ذوى الأرحام .

ودليل ذلك قوله تعالى في سورة النساء : ( ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ) فأوجب صدر الآية أن يكون للأب السدس إذا كان لأمه الميت ولد ، والمراد به كما تقدم الفرع الوارث ذكرًا كان أو أنثى ، واحداً أو متعدداً ، إلا أنه إذا كان مذكراً واحداً أو أكثر استحق الباقي بعد فرض الأب بالتعصيب ، لأن العصوبة بأسوة مقدمة على العصوبة بالأبوة فلم يبق للأب شيء بعد ذلك يستحق بالتعصيب وإذا كان مؤنثاً واحدة أو أكثر استحققت فرضها فقط ، وما بقى بعد فرض الأب وفرضها يستحقه الأب بالعصوبة لعدم وجود عصاة أولى منه لقوله عليه السلام : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما أقتته الفرائض فلأولى رجل ذكر » أي فلأقرب رجل ذكر ، والأب هنا أقرب رجل ذكر إلى الميت — فاحتتم له استحقاق ما فرض واستحقاق بالتعصيب وأفاد قوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » أنه إذا انحصر إرث الابن المتوفى في أبويه كان لأمه الثلث فرضاً ، ويتعين أن يكون للأب الباقي وهو الثلثان بعد فرضها إذ ليس هناك مستحق غيره فيستحقه بالتعصيب المحض .

### أمثلة

- ١ — توفي عن أب وابن : للأب السدس فرضاً لوحد الفرع الوارث والباقي للأب نصيباً .
- ٢ — توفي عن أب وأم وبن : للأب السدس ف والأم السدس ف لوحد الفرع الوارث والباقي للأب ع
- ٣ — مات عن أب وأم ورجل وبن : للأب السدس ف والأم السدس ف وللزوج اربع ف والباقي للأب ع
- ٤ — توفي عن أب وست : للأب السدس ف والبيت النصف ف والباقي للأب ع

٥ - مات عن أب وستين : للأب السدس ف ولستين الثلث ف والباقي

للأب ع

٦ - توفى عن ست وست أس وأب . للست النصف ف ولست الأبن

السدس سبعة للستين وللأب السدس ف والباقي ع

٧ - توفى عن روحه وأب وست وست ابن . للروحه النصف ف وللأب

السدس ف ولست النصف ف وست الأس السدس سبعة للستين والباقي للأب ع

٨ - توفى عن أب فقط . ورث ابنة كلها نصيباً

٩ - توفى عن أب وأم فقط : للأم الثلث ف والباقي للأب ع

١٠ - توفى عن أب وأمه وأب . للأب السدس ف والباقي للأولاد المذكور

مثل حظ الأشبين .

١١ - توفى عن أب وابن ست : قبل العمل بقانون الوصية يستحق الأب

التركة كلها نصيباً ، ولابن . لأن البنت ميراثاً لأنه من ذوي الأرحام المأخوذ من في

الإرث عن العصبة النسبية ولا وصية لعدم وجودها ، أما بعد العمل به فإن البنت

وإن حرم من ميراث له وصية واحدة في حدود ثلث التركة ، وما يسبق بعدها يستحقه

الأب بالإرث نصيباً .

## ميراث الأم

للأم أحوال ثلاثة :

١ - السدس فرضاً - إذا كان نصيب فرع وارث مذكراً كان أو مؤثراً ،

وهو الأس وأب الأبن وإن رل . ولست وست الأبن وإن رل - أو كان معها

إنسان فص عدس الإخوة أو الأخوات سواء أ كانوا أشقاء أم لأب أم لأم أم محتطين

وسواء أ كانوا ذكوراً فقط أم أنثى فقط أم محتطين .

٢ - ثلث التركة كلها فرضاً - عند عدم من ذكروا - بأن لم يكن له بيت

فرع وارث ولا إنسان ف أكثر من الإخوة والأخوات .

ودليل ذلك قوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس » حيث أفرد أن فرض الأم السدس في حنتين إذا كان متوفى ولد ولمراد به كما قدمت الفرع الوارث ذكراً أو أنثى أو كان به جمع من الإخوة ولمراد به اثنين فصاعداً .

وبإيه ذهب جمهور الصحابة والعقهاء : روى عن زيد بن ثابت أن العرب تسمى الأخوين أحمود وقد أطلق لفظ الجمع على الاثنين في قوله تعالى : « إن يتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما » وما قسم ، وقوله تعالى : « وهن أمهات ما أحصى الله سوروا الحراب » ثم قال : « حصن على حصن » ، وروى عنه صلى الله عليه وسلم : ( الاثنين في موقفهم جماعة ) كما ذكره لإمام الخصاص في أحكام القرآن . فثبت بذلك أن الاثنين من الإخوة يحصن الأم عن الثلث إلى السدس كما يحجبها الثلاثة في كثير من حقائق ذهب إليه ابن عباس من أن الحجب لا يكون إلا بثلاثة فصاعداً ، وأن الاثنين كواحد في عدم الحجب ، ومعنى به قول الجمهور وبه أحد فائز سوارث

وعط الإخوة مطلق حقيقة على ما ذكر حصه وصاق صريق التعيين على المذكور والذات ، ولا يطبق على لإثبات حصه بل سبب أخوات وحكم الاثنين من الأخوات في الحجب حكم الاثنين من الإخوة لإجماع

ودلت الآية على أن فرض الأم الثلث عند عدم الفرع الوارث وعدم اثنين فأكثر من الأخوة والأخوات ، وإذا وُجد فرع غير وارث كان الميت وثلث الميت أو واحد واحد من الإخوة أو الأخوات فلا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس .

٣ ثبت لاق من التركة عند فرض أحد الزوجين في المتنتين الآتين .

الأولى . أن تكون الورثة زوجاً ومثلاً ومثلاً فيزوج المصنف فرضاً والزم ثلث الباقي فرضاً ، وهو سدس التركة ولأن الباقي تعصداً ، وهو ثلث التركة ( والمثناة من ستة ) .

الثانية أن يكون الورثة روحه وأما وأمة ، فبروحه ربع فرضاً والأم ثلث  
 الباقي فرضاً وهو ثلاثة وألأب الباقي نصف وهو ستة ( ومائة من اثني عشر ) .  
 وبذلك كان نصيب الأم نصف نصيب الأب .

وقد سمي الفقهاء هذين النوعين ( مراراً ) نسبة العراء لشهرتهما كاسكوك  
 الأعر ( والعمر سبي ) نقصاً عن قيمتهما ذلك ، وقد وافقه عليه جمهور الصنفين ومنهم  
 من ثلث ودرج عليه لفقهاء وهون موريت ، لأن الأم بن في أصول بيت  
 كالأب والبيت في فروته ، بد السب في ورثته لذكر والأنثى وحد وكل واحد  
 منهما تفصل بهيت بلا واسطة ، فكما جعل حق الأب والبيت مع أحد الزوجين هو  
 الباقي من التركة مد فرضه يتم به لذلك صنف لأنثى حمل حق لأبوين مع أحد  
 الزوجين هو الباقي من التركة مد فرضه يتم به كذلك فتمتحق الأم ثلث الباقي  
 مد فرض أحد الزوجين وما يبقى يستحقه الأب نصفاً

وأيضاً فإن حظ الأم من التركة بد عدد الأنواع هو نصف حصه الأب مع  
 الآلة ، فيجب أن يكون حصه كذلك إذا كان معهما أحد الزوجين .

ولا يحقق ذلك عدد إلا بد قسم الباقي مد فرض أحد الزوجين على الأبوين  
 فأعطيت الأم ثلثه وأعطى الأب باقيه وهو ثلثان نصفاً كما سبق ، بخلاف ما بد  
 أعطيت الأم ثلث كل التركة مع أحد الزوجين فيه استند تفصيل لأنثى على الذكر  
 في المسألة الأولى حيث يكون حصصا اثنين من ستة ونصف الأب واحد من ستة ،  
 ويستند أن يريد نصيب الأم على نصف نصيب الأب في مسألة الثانية حيث تأخذ  
 هي أربعة ويأخذ هو خمسة ولم يعهد لثالث طير في الشرع

قال ابن القيم في أعلام الموقعين أن عمر بن الخطاب ورث من ثلث قائم وجود  
 الزوج على ما إذا لم يكن زوج فيه يكون حينئذ الأب نصف ما للأم ، فقديراً أن  
 الباقي مد الزوج وبروحه كل أسأل وهذا من حسن القياس لأن قاعدة الفرائض  
 أن الذكر ولأنثى إذا احتملا وكان في درجة واحدة فيما أن أحد الذكر نصف

الأنثى كالأولاد وبني الأب ، وبما أن تساويه كولد الأم ، وأما أن الأنثى تأخذ  
صعب ما يأخذه الذكر مع مساواته لها في درجته فلا عهد به في الشريعة . اهـ

\*\*\*

ولو كان مكان الأب حد صحيح في هاتين المسألتين أحدثت الأم ثلث الكل  
بعد عرض أحد الزوجين لاثنتي الباقي بعده ( مادة ١٤ ) .

### أمثلة

١ — توفي رجل عن أم وروحة وولدين — للأم السدس و لوجود الفرع  
الوارث والروحة الثلث و لذلك وللولدين الباقي تعصباً للذكر صعب الأنثى .

٢ — توفيت عن أم زوج وست — للأم السدس و لوجود الفرع الوارث  
ولم يرع ربع و لذلك ولست النصف و الباقي يرد على الأم والست  
بنسبة فرضيهما ١

٣ — توفي عن أم وأخوين لأب — للأم السدس و لوجود عدد من الإخوة  
وللأخوين الباقي تعصباً

٤ — توفي رجل عن أم وروحة وأخوة لأب — للأم السدس و لوجود عدد  
من الإخوة ولم يرع ربع و لعدم وجود الفرع الوارث وللإخوة لأب الثلث و  
والباقي يرد على الأم والإخوة لأب بنسبة فروصهم

٥ — توفي رجل عن أم وأب وإخوة — للأم السدس لوجود عدد من الإخوة  
ولم كانوا محويين عن الإرث بالأب والأب الباقي تعصباً .

٦ — توفي عن أب وأم وروحة وأخوين لأب — للأم السدس لوجود  
الأخوين ولم يرع ربع والباقي للأب تعصباً ولا شيء للأخوين لأب

٧ — توفي عن أم وست وست — ( قبل العمل بقانون الوصية ) للأم الثلث  
فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدد من الإخوة والأخوات والباقي رد لأن الرد



على ذوى الفروض السبية مقدم على ذوى الأرحام ومنهم بنت البنت . أما بعد العمل به فابنت البنت وصية واحدة في حدود الثلث والباقي من التركة بعدها ترثه الأم فرضاً ورداً .

٨ - توفيت عن أم ، جد ، زوج

$\frac{1}{2}$  الباقي ع  $\frac{1}{2}$

٩ - توفي عن أم ، جد ، روحه

$\frac{1}{2}$  الباقي  $\frac{1}{2}$

### ميراث البنت الصليبة

وهي بنت المتوفى لصلبه ولها أحوال ثلاثة :

١ - النصف للواحدة إذا لم يكن معها من المتوفى بعضها .

٢ - الثلثان للاثنتين فصاعداً إذا لم يكن معهن ابن المتوفى بعضهن

٣ - الإرث بالنصف إذا كان معها من المتوفى سواء أكانت البنت واحدة

أم أكثر والابن واحداً أم أكثر .

ودليل ذلك قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » فإن كن ساء فوق اثنتين فهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فالنصف » ونعطف الولد كما قدمنا ينتظم ولد النصف ذكر أو أنثى وولد الابن وإن رل ذكر أو كان الولد أنثى عند عدم ولد الصلب ولا يناول من البنت وبنت البنت قدس قوله تعالى ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) على أنه إذا اجتمع الام والبنت الصليبان لا يكون لها في التركة سهم مفترق وإنما تقسم التركة كلها أو الباقي منها على سهم ذوى الفروض بينهما لها سهم وله سهمان بطريق العسوة . ولا فرق في ذلك بين أن يكون لاس واحداً أو متعدداً والبنت واحدة أو أكثر ودل باقي الآية على أن النصف فرض البنت الواحدة وأن اثنتين فرض ما فوق اثنتين من البنات الصليات . وكذلك اثنتان فرضهما الثلثان لما رواه أحمد في مسنده عن جابر قال جاءت امرأة

سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سبب من سعد فقالت رسول الله  
هاتان أنت سعد بن ربيع قبل أن هما معك في أحد شهيداً وأن عمهما أحد ماله فم  
يدعهم مالا فقال بقضى الله في ذلك فبرت آفة الموارث فقال لأخي سعد أعط  
ابني سعد الثلاثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك

وقد استبعد ذلك أيضا من أنه على حمل بنت الواحدة النصف بقوله تعالى  
( وإن كانت واحدة فهي النصف ) وحمل لأخت الواحدة النصف بقوله تعالى : ( إن  
أمرؤ هاتئ منس له ولله وله أخت فهي نصف ما ترك ) ثم حمل للأختين الثلثين بقوله  
تعالى : ( فإن كانت نسيت فهما اثنتان ما ترك ) فدل بالأولى على أن للثنتين ما للأختين  
لأنهما أمس رحمتين من لأختين ولا يصح أن ينقص حظهما عن حظ من هو  
أحد منهما .

وقيل إن حكم الأختين مستبعد من قوله تعالى « فوق اثنتين » بدخلى اثنتين  
في فوقهما كما في حديث ( لا سفر امرأة فوق ثلاثة أيام وياها ، إلا ومعه روحها  
أو ذو رحم معها ) أي ثلاثة أيام فما فوقها .

ودعنا من عباس إلى أن حكم الأختين حكم الواحدة فهما النصف ولعمول عليه  
مذهب الجمهور وبه أخذ القانون ( م ١٣ )

وقال في لمعى قد أجمع أهل العلم على أن فرض الأختين الثلثين إلا رواية شدة  
عن ابن عباس والصحيح قول الجماعة ، ومثله لاس القيم في أعلام الموقعين .

### ميراث بنت الإبن

وهي بنت الابن لصلبه وبنت ابن الابن منها ترك . وهذا في إرث بنت حالات  
٢٠١ النصف للواحدة والنثني للأثنين وأكثر عند عدم بنت الصلب  
وعدم وجود النصف فإذا توفي عن روحه وبنت أمه فقط فنروحة اثنتان وبنت  
الابن النصف وبالباقى ردا .

وإذا توفيت عن زوج وستى من فقدته زوج أربع ف وستى لأن الشان  
فرضا والباقي ردا

٣ - الإرث «عصب» وذلك إذا كان معها عصب في درجتها فيأخذ من كل  
الفرقة من بكر هذه أصحاب فروض أو التي عند سهم ذوي القروض للذكر مثل  
حظ الأنثيين وسقط إذا استعرفت له وص الفرقة ، وإذا كانت أرل منه درجة  
تجيب به .

(١) وإذا توفى عن بنت ابن ، وابن ابن هو أخوه فيها كل الفرقة تعصب  
(ب) وإذا توفى عن زوجة ، أو ابن ، بنت ابن ، من ابن هو من عه -  
هذه زوجة ثم فرض وسكل واحد من الأنوين السدس والذي يولد الأنثيين «تعصب  
(ج) وإذا توفيت عن زوج ، أو ابن ، وست ابن ابن - فلزوج أربع  
ف وسكل واحد من الأنوين السدس فرضا والبيت النصف فرضا والمسألة من ١٢  
وعاب إلى ١٣ ولم يبق شيء من ميراث عند سهم ذوي القروض لولدي الابن  
(د) وإذا توفى عن بنت ، بنت ابن ، وابن ابن (هو أخوه) . بنت ابن ابن  
فللبنت النصف ولولدي لاس الذي تعصب ولا شيء للأخيرة عصبها «من الابن  
للكوم أرل منه درجة

(هـ) وإذا توفى عن بنت ، بنت ابن ، من ابن (هو ابن عه) وبنت ابن  
ابن - فلبنت النصف ولولدي لاس الذي تعصب ولا شيء للأخيرة لأنها أرل  
درجة من عهها

وتدليل على هذا قوله تعالى «نوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين  
فمن كن منهم فوفى اثنين فمن ثلث ما ترك وإن كانت واحدة فهي النصف» وقط  
الأولاد كما سبق ينتظم أولاد الصب وأولاد البين مهما رل السون سواء كان  
الأولاد ذكورا أو إناثا عند عدم أولاد الصب وفرض الأنثيين هو فرض ما فوقهما  
كما سلف .

٤ - لها السدس تكعة للثنتين وهذا إذا كان معها بنت صليبة واحدة ولم يوجد مع بنت الابن عاصب في درختها ولا عاصب أعلى يحجبها ، فلبت البنت فرضاً ولبت الابن السدس فرضاً تكعة للثنتين وهما فرض النساء فقد فرض الله تعالى للثلاث المتعددات الثلثين بقوله : « بين كرسى فوق اثنتين وهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فله النصف » وسات العصب وسات الاس كلهن ساء من الأولاد فكان لمن الثلثان فرض القرآن لا يردن عليه لقوله عليه السلام : « لا يرد حق البنات على الثلثين » ( ذكره شارح السراجية ) واحتصت الصليبة بالنصف لقوة قرانتها فحق سدس من حق البنات فتأخذ بنت الابن واحدة أو أكثر تكعة للثنتين ولذا يقول الفرصيون « لها السدس تكعة للثنتين » ، وقد قصى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنت وست ابن وأخت بنت للبنات النصف وبنت الابن السدس تكعة للثنتين وما بقي فلا تحت كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه .

٥ - سقوطها بالصليبتين إذا كثرت لاستفراق البنات الصليبات الثلثين وهما فرض النساء من الأولاد في الإرث لا يردن عليه وهذا يجمع عليه إذا توى عن بنتين وسات ابن فقط فانزكة للستين فرضاً ورد ولا شيء لبنت الاس إرثاً ، وإذا توى عن أم وبنتين وسات ابن فقط فلام السدس وللبنات الثلثان فرضاً والباقي يرد على الأم والبنات بنسبة فرضيهما ولا شيء لبنت الابن ميراثاً .

وسقوطها بالصليبتين إذا يكون إذا لم يوجد معها معصب فإن وجد ورثت معه بالتعصيب سواء أكان في درختها كأخيها أو ابن عمها أم أنزل منها كابن أخيها أو ابن ابن عمها فمعصب في هذه الحالة من في درختها من بنات الاس ومن فوقه ممن لا يحتاجن إليه بأخذ الصليبات الثلثين فيأخذ المعصب وبنت الابن ما بقى من التركة للذكر نصف الأنثى ، ولا يعصب من دونه ، وهذا قول عامة العلماء كما ذكره ابن قدامة .

٦ - سقوطها بالابن واحداً أو أكثر معها عاصب أولاً واحدة كانت هي

أو أكثر فإذا توفي عن ابن وست ابن أو سات ابن أو عن أساء وست ابن أو عن  
ابن وست ابن وابن من حب الاس أو الأساء من عداهم (م ١٢) .  
ومن هد سين أن ست الان قد تحرم من الميراث كما في الخاتين  
الخامسة والسادسة .

وقد عالج قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعد من أول أغسطس سنة ١٩٤٦  
هاتين الخاتين التي تحرم فيها ست لان من الإرث لحمل لها وصية وحنة في التركة  
مثل ما كان يأخذه أبوه لو كان حياً عند موت أصله بشرط ألا يرد عن الثلث  
فان تجاوز الثلث رد إليه (م ٧٦) .

### الأمثلة

- ١ - الورثة : روحه أم ست ابن  
 $\frac{1}{2}$  ف لوحود الميراث الوارث  $\frac{1}{2}$  ف لذلك  $\frac{1}{2}$  ف  
 والباقي يرد على الأم وست الان فقط بسنة موصيه .
- ٢ - الورثة : روح ست ابن أخ ش  
 $\frac{1}{2}$  ف  $\frac{1}{2}$  ف الباقي وهو سهم من أربعة أسهم
- ٣ - الورثة : ست ابن فقط له الصف موصياً والباقي ردأ
- ٤ - الورثة : أب أم ست ابن  
 $\frac{1}{2}$  ف  $\frac{1}{2}$  ف الباقي حصصاً  $\frac{1}{2}$  ف  $\frac{1}{2}$  ف
- ٥ - الورثة : ست  $\frac{1}{2}$  ف  $\frac{1}{2}$  ف الباقي موصياً  $\frac{1}{2}$  ف  $\frac{1}{2}$  ف
- ٦ - الورثة : بنت ابن ، ابن ابن (لها التركة ع)
- ٧ - الورثة : ست اسه محمد ، اس اسه علي ، اس اسه بكر (لهم التركة ع)

۸ - انورثہ روحہ ، ساس ، اچش

$\frac{3}{4}$  ف  $\frac{2}{4}$  ف  $\frac{1}{4}$  ف  $\frac{1}{4}$  ف وهو أسهم من ٢٤

۹ . اورثۃ زوج ، ست ، ست اس ، أخش

$\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{8}$  مكية الباقي ع وهو ا من ١٢

١٠- سورة أب ، أم ، بنت ، بنت ابن ، والزكاة ٩٠ فداناً

أ ف ه و (شيء مبرر) (قبل العمل بقانون الوصية)

و بعد العمل بقانون الوصية في الشركة وصية واحدة في حدود الثلث والمائة

من ٦ لامتئين منها أربعة أمهم قيزاد<sup>(١)</sup> عليها أربعة للابن المتوفى مثل نصيب البنين

قتلهم الأسمم ١٠ ولما كانت أرفة لأسمهم أريد من نبت الفركة وحسب دها إلى

انٹیم پیچہ: ہلی عدد ۱۰ ٹیٹ ولینٹین مڈس و اقل عدد کدھت ہو ۹ فتعلی ست

الابن ٣٣٣ ٣ بطريق اوصية الواحدة وهي ثاوي ٣٠ و١١١ والبقى تقسم بين الورثة

بالمهر بصفة الشرعية فيعطى لكل من الأنوين سدين وقديده ١٠ أمدية والمستين ثلثين

وقدر ذلك ٢٠ عدداً .

١١ - رجل نوى عن يحيى ، أب ، بنت ابن والزكوة ١٨٠ فذات

٢٧ و ٢٦ و ٢٥ لا (قبل القانون)

الحمد لله

(١) في الدور المختار (والأصل) ثم في رومي على صاحب من ورثة من ذمته على سهام  
(ورثة اه)

وقد رد المختار (قال في الهدية - وروحه في ذلك أن معنى قوله أولاً ثم يراد مثل صيب

من داره على خراج عريضة فهو ركنها وبها وأوصى من صلب تلك عريضة من ١٧ سنة

على أصل المراجعة وبصحبته كثر نسخ ١٧ للمؤلف له ١٥ في ١٧ بمصر في ١٢ من شهرها

عصبة وأموصى به بنت لثام أختنا (أ) ودعت أن يلدت الصبي وللأخت العصبه (أ) وأخت

وهو أصعب من ذلك وهو من أصعب ما تشتمل عليه جموع واحد وصعب ما يصعب للكسر

ہم ۳ بعضی لمبوی نہ سہ و حد وائی ہو برکتہ اور وٹہ البس مہا بھہ، والائی وھو واحد  
لاحت لصبر ورتہا حصہ مم بنت ۔

ولا ترق بين اوصيه الاخره ووصيه الباخره في طريقه سحراج مصب الموصى به على

سحر الذي يفتنه تبارك الخاري في يداه وعمرها =

\_\_\_\_\_

وبعد القسول لها وصية واحدة في حدود الثلث ومائة من ٦ للستين ٤ ولأب  
الباقي فرضا وتقسيمه في ٣ للأب المتوفى ٤ أسهم مثل نصيب الستين لتعطي لفرعه  
وسكونه أكثر من الثلث يرد إلى الثلث فتكون السهام ٩ لست الأب منها ٣ أسهم  
وصية واحدة وهي تعادل ٦٠ ف والباقي ثلثه ستين وقدره ٨٠ ف وباقيه وهو ٤٠  
قدانا للأب فرضا وتقسيميا .

١٢ - توفي رجل عن زوجة ، ابن ، بنت ابن والفرقة ٢٤٠ حبها  
بف الباقي الباقي لا ( قبل القانون )

وبعد القانون له وصية واحدة ومائة من ٨ للزوجة ١ ف والباقي وهو ١/٢ للأب  
ع فيمرض للأب المتوفى مثل نصيب أخيه فتكون حصة السهام ١٥ سهم ولما كان  
ما يخص لأب متوفى أكثر من الثلث يرد إلى الثلث وتصبح المائة من ١٢ لست  
الأب ثلثه وصية واحدة ( ٨٠ قدانا ) والباقي للزوجة منه ١ ف ( ٢٠ قدانا ) ولأب  
الباقي تقسيميا ( ١٤٠ قدانا ) .

١٣ - توفي عن زوج ، أب ، أم ، ابن ، بنت ابن  
بف بف بف الباقي لا ( قبل القانون )

وبعد القانون له وصية واحدة وتمتد أسهم الفرقة ١٢ للزوجة ١ وسكل من  
الأب ١/٢ والباقي للأب وهو ٥ أسهم فإذا صر إلى الفرقة منها للأب المتوفى تكون  
لأسهم ١٧ يخرج منها للوصية الواحدة لست الأب ٥ أسهم وهي أقل من الثلث  
والباقي ١٢ سهم للزوج ١/٢ وللأب ١/٢ ولأب ١/٢ والباقي وهو ٥ أسهم .

١٤ - الورثة زوجة ، ابن ، بنتان ، ابنا بنت  
بف الباقي لا لا ( قبل القانون )

وبعد القانون لست الأب والباقي لست وصية واحدة مثل ما كان يأخذ أصلها  
فيقسم الفرقة إلى ٩٦ سهم للزوجة منها والباقي للأب والبنين تقسم للذكر مثل حظ  
الأثنتين فيراد على الفرقة مثل نصيب ابن وست أي ٤٢ + ٢١ = ٦٣ فتكون

الجلد ١٥٩ والمزيد أريد من الثلث فيرد إليه فتقسم التركة إلى ١٤٤ منها (تفاديا من السكور) تنسب للوصية وهو ٤٨ (منه لبقى الـ ٣٢ مضافة ولاسى البت ١٦ مضافة) والباقي ٩٦ (منه للروحة ١٢ ، وللأولاد الباقي ٨٤ للذكر صعب الأثنى)

١٥ — المورثة ابن ، ٣ سات ، ست ابن

لهم التركة ع لا (قبل القانون)  
وبعد القدر تنقسم لتركه ٦ أسهم يخرج منها ، لست لاس وصية واجبة والباقي للورثة منه للابن ٢ ولكل بنت واحد .

ميراث الأخت الشقيقة

للأخت لأب وأم خمس حالات :

- ١ — النصف للواحدة إذا لم يكن معها أخ شقيق بعصها .
- ٢ — الثلثان للثنتين ، أكثر إذا لم يكن معهن أخ شقيق بعصهن .
- ٣ — النصف للأخ الشقيق سواء أكانت الأخت واحدة أم أكثر وسواء أكان الأخ واحد أم أكثر فيرث الكل جميع التركة أو الباقي منها بعد سهام دوى الفروض المذكور مثل حظ الأثنين

٤ — الإرث بالعصوة مع ست واحدة أو أكثر أو مع ست ابن واحدة أو أكثر أو مع الست وست الـ ٣ — إذا لم يكن مع الأخت الشقيقة أخ شقيق بعصها — فلها الباقي من التركة بعد سهام أصحاب الفروض عملة أخ شقيق — وبانصرورة تسقط إذا لم يبق شيء من السهام بعد أصحاب الفروض .

٥ — حجب الأخت الشقيقة واحدة أو أكثر معها أخ شقيق أو لا — بالان وابن الـ ٣ — ولا تحجب باخذ الصحيح على ما سيأتى في مقسمة الحد الاحوة والدليل على ذلك قوله تعالى في آخر سورة النساء ( يستفنونك قل الله يفتيك في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان عما ترك وإن كانوا إخوة رجالا وساء فلذكر مثل حظ الأنثيين بين الله لكم أن تصوا والله بكل شيء عليم ) .



والكلالة في الأصل مصدر بمعنى الكلال وهو الإعياء ثم أخذت على الميت الذي لم يحلف ولداً ولا ونداً يرثه . قال الفراء : الكلالة من سقط عنه طرفاه وهما أبوه وولده مصدر كلاً وكلالة أي عيالا على أصله . وقال ابن الأثير : الأب والابن طرفان للرجل ، فإذا مات ولم يحلفهما فقد مات عن ذهاب طرفيه ، فسمى لذهاب طرفيه كلالة . انتهى

ومن شأنه أن يكون عيالا على غيره ، وصحيفاً في قومه ، ونطق الكلالة أيضاً على الورثة خلا الولد والوالد ، وسُموا كلالة لاستئذانهم بسب الميت الأقرب فالأقرب من تكليفه السب إذا استدّار به ، أو لاستغفاره من الإكليل الذي يحيط برأس من حواسه ولا يصوغ عليه ، فكان الورثة ما عدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله لا من طرفيه أعلاه وأسفله كإحاطة الإكليل برأس . فاما الولد والوالد فهما طرفا الرجل فإذا ذهبا كان بقية السب كلالة ، والولد ليس بكلالة باتفاق الصحابة والوالد ليس بكلالة عند الجمهور والإحوة من أي جهة كانوا كلالة .

وقد ذكر الله تعالى الكلالة في موضعين من سورة النساء . والمراد بها فيهما الميت الذي لم يحلف ولداً ولا ونداً على ما ذهب إليه الجمهور ( أحدهما ) في أولها لبيان حكم ميراث الإحوة والأخوات لأُم فقط وهو قوله تعالى : « وإن كان رجل من يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت ( أي من أم كما قرأ سعد بن أبي وقاص ) فكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) . وسيأتي بيانه . ( والثاني ) في آخر السورة وبعد تلك الآية قوله لبيان حكم ميراث الإحوة والأخوات لأخوين أو لأب فقط وهو آية : « يستقونك قل الله يفتيكم في الكلالة » المعروفة بآية الصيف يروها صحيحاً .

قال ابن قدامة في المعنى : والمراد بهذه الآية ولد الأخوين وولد الأب بجماع أهل العلم وروى عن حار قال يا رسول الله ! كيف أصنع في مولى ولي أخوات ؟ قال عبرت هذه الآية ( رواه أبو داود )

وروي أن جارا اشكى وعنده سبع أخوات (وروي سبع أخوات) فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم قد أرسل الله في أخواتك ميتين لمن الشئتين استعنى .  
وقال أو نكر الصديق في حطته . لا إين لأية تنى نرى الله في ون سورة  
الباء في شأن المرائض أرم في لولد والولد والأُم ، والآية شاة في الزوج ولروحة  
والإخوة لأُم ، والآية شاة تنى حتم بها سورة . بها نرها في الإخوة والأخوات  
من الأب والأُم اه ومثلهم من كل من الأب قص .

ويؤيده أن الله تعالى جعل ميراث لإخوة والأخوات عند الاحتلاط بالتمصيب  
بقوله « وإن كانوا إخوة رجالا وساء فلذلك مثل حظ لأنثيين » وقد بين أن  
عرض الإخوة لأم عند الاحتلاط اثنتا عشرة سهم بقوله « وإن كانوا أكثر  
من ذلك فهم شركاء في الثلث » فتعين أن تكون المراد بالإخوة والأخوات هـ —  
الإخوة والأخوات لأنوين ولأب

والولد في قوله تعالى : « ليس له ولد » قيل المراد به الإبن ، لأن الإبن  
يقط لأخت ولا يقط لأبنت . وكذلك في قوله تعالى « إن لم يكن لها ولد »  
لأن الإبن يقط لأب دون أمت . وذهب بعض المحققين كما ذكره الآلوسي  
في تفسيره إلى أن الولد في قوله تعالى « ليس له ولد » ماق على صهره وهو سكرة  
في سياق انقضي فميم الذكر والأنثى ، وإذا لم يكن له تنوي ولد أصلا استحققت أخته  
لنصف فرصا . ومفهومه أنه إذا كان له ولد لا يستحق ذلك ، لأنه إذا كان ابنا  
حجبها فلم تستحق شئ ، وإذا كان بنتا لا تستحق لأخت لنصف فرصا ، بل  
تستحق معها نصيبا من تركة بالعصومة لا بقيد مصغية ولا بوصف القرصية ،  
وكذلك يراد بالولد ما يشمل الذكر والأنثى في قوله تعالى : « وهو يرثها إن لم يكن  
ها ولد » إذا حصل الإرث المطلق على المتبادر منه وهو إحرار جميع المال بين الأب  
لا يحرر جميع تركة أخته إلا إذا لم يكن لها ولد أصلا . وأما إذا وجد لها بنت فإنه  
لا يحرر جميع تركتها ، بل يأخذ ما في منها بالتعصيب .

وقد نصت الآية على أن فرض الأختين اثنتين، وذلك اثنتي عشرة كما في حديث جابر على أنه فرض ما فوقهما . قال في السراحيبة : « وهذا استحققت الاثنتان اثنتين كل استحقاق ما فوقهما أظهر . ونصاً في الله تعالى قد صرح في لأخوات بالثنتين وفي سائر ما فوقهما بقوله جل شأنه « في كل نساء فوق اثنتين فهن ثلثا ما ترك » ليعلم من حال الأختين حال اثنتين ، ومن حال سائر ما فوق الأخوات بطريق الأولوية اهـ ( م — ١٣ )

### أمنية

١ — الورثة روح	« أخت ش
ف	ف
٢ — الورثة روح	« أخت ش
ف	ف أصلاً من ٦ وتقول إلى ٧
٣ — الورثة أم	« ش ش أخت ش
ف	الدق ع
٤ — الورثة بنت	« أخت ش
ف	الدق ع
٥ — الورثة بنت	« أخت ش
ف	الدق ع
٦ — الورثة بنت	« بنت ام ، أخت ش
ف	ف تركة الدق ع
٧ — الورثة روح	« بنت ، أم ، أخت ش
ف	ف ف لا

لاستيفراق الفروض التركة مع العول

من ١٢ إلى ١٣



٥ - الإرث بالعصبة مع الست أو ثلث لإبن وإن برل أو معهما فتأخذ  
 الباقي بذهن من التركة بالعصبة واحدة أو أكثر خديث : « اجعلوا الأخوات مع  
 الست عصبة » ونسقط إذا استعرفت الفروض التركة فلا تأخذ شيئاً .

٦ - حصتها من الإرث واحدة كانت أو أكثر لأختين الشقيقتين لانسبهما  
 حق الأخوات وهو النصف ، إلا إذا كان معهما أخ لأب يعصها .

٧ - حصتها من إرث الأب والإبن وإن الإبن وإن برل ، وبالأخ الشقيق  
 والأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع الست أو ست الإبن سواء كان مع الأخت  
 لأب أخ لأب يعصها أو لا ، لأن لأخت الشقيقة في هذه حصة كأنها أخ شقيق  
 في كونها عصبة أقرب إلى الميت ( م ١٣ ) .

### أمثلة

- ١ - الورثة روحه ٥ ابن ٥ أخت لأب ٥ م بالابن ( محجونة )
  - ٢ - الورثة أب ٥ أم ٥ أخ لأب ٥ أخت لأب ٥ م بالأب ٥ م بالابن
  - ٣ - الورثة روحه ٥ أخت ش ٥ ست ٥ أخت لأب ٥ م بالابن ٥ م بالابن
  - ٤ - الورثة روحه ٥ أخت ش ٥ ست ابن ٥ أخت لأب ٥ م بالابن ٥ م بالابن
  - ٥ - الورثة روحه ٥ أخ ش ٥ أخت لأب ٥ م بالابن ٥ م بالابن
  - ٦ - الورثة روحه ٥ أخت ش ٥ أخت لأب ٥ م بالابن ٥ م بالابن
- ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

- ٧ — اورثة روحه ٥ احتاش ٦ أخت لأب وأخ لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ٨ — اورثة روحه ٥ أخت لأم ٦ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ٩ — الورثة روحه ٥ أخت لأب ٦ أخت لأم  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٠ — اورثة أخت ش ٥ أخت لأب ٦ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١١ — اورثة روحه ٥ أخت ش ٦ أخت لأب ٥ أخت لأب ٥ أم  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف لا ٢/٢ ف  
 ١٢ — الورثة أخت لأب ٥ أخت لأب ٦ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٣ — الورثة بنت ٥ أخت لأب ٦ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٤ — اورثة أخت ش ٥ أخت لأم ٦ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٥ — اورثة روح ٥ أخت ش ٦ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٦ — اورثة روح ٥ أخت ش ٦ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف
- ٦ أخت لأب وأخ لأب  
 الباقي ع  
 ٦ أخت لأب  
 الباقي يرد على الأخيرين  
 إخوة لأم  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٥ إلى ١٢  
 أخت لأب ٥ أخت لأب  
 الباقي ع  
 أخت لأب ٥ أخت لأب ٥ أم  
 لا ٢/٢ ف  
 ١٢ إلى ١٣  
 لها الزكاة ع  
 أخت لأب ٥ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٢ إلى ١٣  
 أخت لأب ٥ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٤ إلى ١٥  
 أخت لأب ٥ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف  
 ١٦ إلى ١٧  
 أخت لأب ٥ أخت لأب  
 ١/٢ ف ٢/٢ ف

## ميراث أولاد الأم

أولاد الأم هم إخوة المتوفى وأخوانه من أمه فقط <sup>(١)</sup> وهم أحوال ثلاثة .

١ — السدس للواحد ذكرًا كان أو أنثى .

٢ — الثلث للأكثر من واحد ذكرًا كانوا أو أنثى أو مختلطين

بالتسوية بينهم .

ولا يستحقون هذين العرصين إلا إذا كان المتوفى كلاله لس له فرع وارث مذكرًا كان أو مؤنث ولا أصل وارث مذكر من لم يكن كلاله فإن كان له فرع وارث مطلق أو أصل وارث مذكر فهي الحالة الشبهة .

٣ — المحجب عن الإرث بوجود أحدهم .

والدليل على ذلك قوله تعالى في أول سورة النساء ( وإذا كان رجل يورث كلاله أو امرأته وله أخ أو أخت فكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) . والكلاله في الآية كما أسلف الميث الذي لا ولد له ولا والد . والأخ والأخت فيها هما الأخ لأم والأخت لأم بالإجماع فإذا كان بمسوفى كلاله أخ أو أخت لأم استحق كل واحد منهما السدس فرضًا وإذا كان به أكثر من واحد من الأخوة أو الأخوات لأم فهم شركاء في الثلث واشتركة تقتضي المساواة فيه فيستوى دكورهم وأنثاهن لأن نصيب الذكر على الأنثى به هو باعتبار المصونة وهي منتفية في قرابة الأم وإذا استحقوا هذا العرض لأنهم أقرباء من جهة الأم فعرض للواحد منهم ثلث فرض وهو السدس وفرض للأكثر من واحد أكثر فرضها وهو الثلث ولم يعرض لهم أكثر من ذلك كيلا يريدوا عليها وهم إنما يدلون إلى الميث بواسطة .

(١) ويسمون بالأخوة . أحد من الخيف وهو الاختلاف في النسب لكونهم من أصلين مختلفين كما يسمى الأسقاء بنى الأعين لأنهم يجاز من الأخوة والأخوات ويسمى أولاد الرجل من صورة شتى بنى الفلات أى أبناء الضرائر والملة الضرة .

وقد طهر أن أولاد الأم إذا كانوا أكثر من واحد يرثون ما عرص ثلث المأثر بالسوية . وقد يكون معهم أخوة أشقاء ذكورا فقط أو ذكورا وأناثا . وهم عصمة لا يستحقون إلا ما أنقته أصحاب الفروض فإذا لم يبق بعدهم شيء من التركة سقطوا . كما في روح وأم وأخوة لأم وأخوة أشقاء فزوج النصف فرسا ولأم النصف فرسا وللأخوة لأم الثلث فرسا . ومنه من ستة فم سق الاخوة لأشقاء شيء من التركة .

### المسألة المشتركة

وقد اختلفت الصحابة في هذه المسألة وما مشيها من كل مسألة اختلفت فيها . روح وأم أو حدة صحبة . ومن فصلا من الأخوة لأم وعصمة من ولد الأبوين واحدا أو أكثر فمن عمر رضي الله عنه أنه قضى بإسقاط ولد الأم بن فضل له معهم يا أمير المؤمنين . إن أيام كان حبرا في الي . ثبت أنهم واحدة تشرك معهم في الإرث . انتهى . مع أولاد الأم في الثلث يقسمونه بينهم جميعا . يسوية لا فرق بين ذكورهم وأنثاهم . كأنهم جميعا أخوة لأم وواقفه على ذلك زيد بن ثابت . وجمع من الصحابة ومن ذلك سميت مشركة للشركاء فيها من جميع في الثلث وسميت لحرمة والده . به وإليه ذهب مالك والشافعي ومسؤولين ولد الأم وولد الأبوين في ميراث لاسنواهم في العرة من جهة لأم بينهم جميعا من ولدها وقرابة الأب أيضا . لم تردهم قر . واستخدمه فلا يسمى أن سقطهم .

ودهب جمع من الصحابة منهم علي وابن مسعود وابن عباس ونحو موسى وأبي بكر . كعب إلى عدم التشريك بينهم في الثلث فيعطى من فرس لهم وهم أولاد الأم وحدهم . وحدهم العصمة مادام لم يسبق له شيء من سهم بعد أصحاب الفروض . وإليه ذهب أبو حنيفة وأحمد وكثير من الأئمة . وقال ابن قدامة أنه لموافق الصاهر .

انكتاب والسنة والفقهاء .  
ونفصل ذلك يرجع إليه في الفتاوى . وقد حد القام عده في المسألة  
والثانية في هذه المسألة ( ١٠٠ )

ومن العنايط الذي ذكرناه للمسألة المشتركة يعلم أنها لا تتحقق إذا كان بدل





- ٩ - الورثة روحه ٦ أحوه لأم  
 ١٠ - الورثة روحه ٦ أم ٥ إخوان لأم ٥ أخت لأم  
 ١١ - الورثة روح ٦ أم ٥ إخوان لأم ٥ أخت لأم ٥ أخت ش ٥ أخت ش

لا قبل القايون  
 لاستعراق القروض التركية  
 (وبعد) يشترك الإخوة الأربعة في الثلث وهو مسمان ونصحيح المسألة  
 يحملها من ١٢ للروح ٦ لأم ٥ لكل واحد من إخوة سهم واحد .

- ١٢ - الورثة روح ٥ أم ٥ أخت لأم ٥ أخت ش  
 لا قبل القايون لاستعراق  
 القروض التركية

(وبعد) يشترك الإخوة الثلاثة في الثلث وهو مسمان ونصحيح المسألة  
 يحملها من ١٨ سهماً للروح ٩ لأم ٥ لكل واحد من الثلاثة ٢ .

- ١٣ - الورثة روح ٥ أم ٥ إخوان لأم ٥ أخت لأم  
 لا قبل القايون  
 حوان لأب ٥ ثلاث أخوات لأب

لا قبل القايون  
 (وبعد) يشترك لإخوة التسعة في الثلث وهو مسمان ، وهو لا يقسم على  
 عددهم فتصحيح المسألة نصرت ٩ في أصل المسألة وهو ٦ فتبع السهام ٥٤  
 سهماً للروح ٢٧ لأم ٦ ولكل واحد من الإخوة التسعة سهمان .

## ميراث الجدة الصحيح

أخذ الصحيح هو الذي لا يدخل في سببه إلى الميت أم كُتِب الأب وأبى أبى الأب وإن علا وهو من أصحاب الفروض . وقد يرث بالتعصيب مع العرض أو بالتعصيب المحض .

ويقتضيه الجدة غير الصحيح وهو الذي يدخل في سببه إلى الميت أم كُتِب الأم وأبى أم الأب وهو من ذوي الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات .

والجدة الصحيح عموم مقدم الأب عند فقهه في الإرث وفي بعض أحكام أخرى وقد سماه الله تعالى أباً في قوله تعالى : « كما أخرجنا من الجنة » وهما آدم وحواء ، وقوله تعالى : « يا أي آدم » ، وقوله تعالى : « وكان أبوها صالحاً » وكان أحد السبع على ما ذكره المفسرون وقوله تعالى : « وتنت ملة آباءى إبراهيم وإسحق ويعقوب » وكان إسحق جده يوسف عليهما السلام .

وللجدة في الإرث عند فقهاء الأئمة والأخوة والأخوات لأبوين أو لأب ثلاث حالات كالآب .

- ١ — يرث السدس فرصاً — إذا كان ميت فرع وارث مذكر
- ٢ — يرث السدس فرصاً والباقي تعصباً — إذا كان ميت فرع وارث مؤنث
- ٣ — يرث بالتعصيب المحض — إذا لم تكن له متوفى فرع وارث أصلاً لا مذكر ولا مؤنث

فإذا كان له فرع غير وارث كان لبيت وبيت الست بين الجدة يرث المتوفى بالتعصيب المحض .

(١) ففي زوجة وحد وابن ترث الزوجة الثمن والجدة السدس فرصاً والباقي للأبوين تعصيباً .

(ب) وفي زوجة وحد و بنت ابن ترث المروحة الثمن و بنت الابن النصف والحد  
السدس فرضاً والباقي تعصيباً .

(ج) وفي زوجة وحد فقط ترث الزوجة الربع فرضاً و ترث الحد الباقي تعصيباً .

(د) وفي حد و بنت بنت يرث الحد كل القرعة تعصباً .

### ميراث الحد مع الأخوة :

١ - إذا كان مع الحد أولاد ذكوراً كانوا أو بنات أو محنتين ( سوا  
الأخويات ) حجبهم عن الإرث بالإجماع كما يحجبهم الأب لأنهم لا يرثون إلا الكلالة  
وهو الميت الذي له محض ونداء ولا ولد كما في آية النساء والولد يشمل الحد  
الصحيح وابن عملاً كما تقدم

٢ - وإذا كان مع الحد أولاد لأبوين ( سوا الأخوين ) أو أولاد الأب فقط  
( سوا الأخوات ) فقد حجبوا لصحة ومن بعدهم في تورثهم معه . فذهب أبو بكر  
الصديق وابن عباس وطائفة من الصحابة والتابعين إلى أن الحد يحجبهم عن الإرث  
كما يحجبهم الأب . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ومجم من السلف .

واحتجوا بأول قوله صلى الله عليه وسلم : « ألقوا المرأة من رءوسها وما بقي للأولى  
رحل ذكر » ، والجد أولى من الأخوة والقعدة في المعصاة بتقديم جهة الأمومة على  
جهة الأخوة

قال ابن قدامة في معيل لأبويه إن للحد قرينة ولادة وحرثية كالأب وأنه لا يحجبهم  
عن الإرث سوى الأب بخلاف الأخوة والأخوات فيجبون سلافة بالأب ولأن  
وإن الأم ، والحد يرث الفرض ولتعصيب كالأب وهم يتفردون بوحدهم معه .  
وأما ما ذهب إليه من أن الحد كالأب في ذلك عليه آيات الله فيقوم مقام الأب عند  
فقدته في حجب ولد الأب كما يحجبهم الأب لو كان حياً .

وكأن ابن الابن يقوم مقام أبيه في حجب إخوة استوى ، كذلك أبو الأب  
يقوم مقام الأب في حجبهم ، ولذلك قال ابن عباس : « ألا تنق الله ربك من ثمت  
بجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أباً » .

وذهب كثير من الصحابة أشهرهم علي بن أبي طالب ويريد من ثابت وعند الله  
ان مسعود رضى الله عنهم إلى توريث الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب مع الجد  
فقلوا بن الجد يقوم مقام الأب في الإرث مع الأولاد (أي مع أولاد المتوفى) ،  
ويقوم مقام الأب في حب الإخوة والأخوات لأن ( إخوة المتوفى وأخواته لأمه )  
وأما في حب الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب فلا يقوم مقامه فيه ، وسكن  
يقسمهم ويعمل هو كأحد الكور منهم . ومنه من ذلك والثوري والأوراعى والشافعى  
وأحمد وأبو يوسف ومحمد صاحب رأى حبيبة رضى الله عنهم .

وحجتهم في ذلك كما ذكره ابن قدامة في معنى الأب . أنهم ثبت بالكتاب  
ولا يحدون . لا بن أو حم أو قيس ولم يوجد من ذلك شيء فلا يحدون بالجد ،  
ولأنهم من وور للجد في سبب الاستحقاق وهو الإدلاء إلى الميت بالأب إذ كل من  
أحد ولإخوة يدعى به إليه فيسودون في الإرث ، وفراة السيرة لا تنقص عن قراءة  
الإخوة ، بل ربما كانت أقوى .

\*\*\*

ومع ما تقدم على توريثهم مع الجد احتجوا في كدفة النورث ، وأنهم مذهب  
فيها مذهب علي ومذهب زيد ومذهب من مسعود كما ذكره المرحوم في مسوط  
وإن قدامة في معنى وشرح المرحومة ، وقد تكفى بين مذهب أمير المؤمنين علي  
بن أبي طالب رضى الله عنه ومذهبه مذهب الأخرى وماترح عليه فاقون مورث  
في إيجاز وإصحاح

\*\*\*

ذهب علي رضى الله عنه إلى :

( ١ ) أن الجد يقسمهم كالأخ شقيق . فكانوا جميعاً لأبوين ، وكان الأب إذا  
كانوا جميعاً لأب فيرث معهم . تنصبت ويقسمهم ما دامت بينهم حياً له من  
الدين بحيث لا تنقص حظه عن سدم جميع أسال ، فإذا كانت تنقصه عنه كل

السدس خيراً من التقاسمة فيعطى سدس المال فرصاً ويقسم الباقي في هذه الحالة بين الإخوة والأخوات بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإذا كان مع المحدث أخوان أو ثلاثة أو أربعة ، فالتقسمة خير له ، لأن نصيبه الثلث أو الربع أو الخمس . وإذا كان معه خمسة كانت التقاسمة والسدس سواء . وإذا كان ستة فأكثر كان السدس خيراً له من المقاسمة ، لأن نصيبه بها لا محالة أقل من السدس فيعطى السدس فرصاً<sup>(١)</sup>

(ب) وأنه إذا اجتمع مع المحدث الإخوة والأخوات أصحاب فروس سوى البنات وسائر الأساء كزوج وأم وحدة صحبة يعطى أصحاب الفروس فروصهم ثم يقسم المحدث الإخوة والأخوات ما دامت التقاسمة خيراً له من السدس وإلا أعطى السدس فرصاً<sup>(٢)</sup> .

(ج) وأنه إذا كان مع المحدث أخوات مفردات أي بس من معهن عاصب ولا أث يفرن معهن عصبة أحد فروصهن ( النصف لواحدة والثلث للاثنتين ) وورث أحد الباقي بالتعصيب فلم يعتبر المحدث كآخ من يعصمن حتى يقسم المال بينهم جميعاً بالتعصيب وهذا إذا كان إرثه بالتعصيب بعد فروصهن خيراً له من السدس وإلا كان السدس خيراً له فيعطى السدس فرصاً<sup>(٣)</sup> .

(١) في البسوط ، مدعي عن أن أحد بقاسم الأخوة والأخوات ما دامت التقاسمة خيراً له من السدس أو كانتا سواء فإذا كان السدس خيراً له أخذ السدس ثم الباقي بين الأخوة والأخوات — ومدعي مدعي عنه أن أحد بقاسمهم مدعي التقاسمة خيراً له من ثلث جميع المال أو كانتا سواء فإن كان ثلث خيراً له فيه يعطى ثلث ثم الباقي بين الأخوة والأخوات —

(٢) في البسوط ومن مذهبه أنه إذا اجتمع مع المحدث الأخوة وأصحاب الفروس سوى دامت فإنه يوفر عليهم فروصهم ثم ينظر إن كان سدس بعض المحدث وإن كان أقل يكتل له السدس وإن كان أكثر من السدس ينظر للحد إلى التقاسمة وإن كان سدس جميع من قسما كان خيراً له ذلك والباقي للأخوة أما اعتبر للحد مدعيه ، أو سدس جميع من بعد استثناء أصحاب الفروس كما اعتبرها فيا إذا لم يكن معهم أصحاب فروس

ومدعي ريد في هذه الحالة أن يمد أحد أصحاب الفروس فروصهم مدعي للحد إلى التقاسمة وإن ثلث مدعي بعد الفروس وإن كان سدس جميع المال في ذلك كان خيراً له أعصى له وباقي الإخوة والأخوات . ووافق مدعيه في رواية أهل الحجاز ويروي أهل الرقاق أنه مع على في هذه الأمور . (٣) في البسوط ، أن من مذهبه أن الأخوات المفردات أصحاب قرأين مع المحدث وفرصته —

(د) وبه اذا اجتمع الخدم مع الإخوة والأخوات والبنات أحدثت الست فرصهن وأخذ الخدم السدس فرصا ولا يكون عصبة مع الست اذا لو جعل عصبة معهن لأخذ الباقى بعد فرصه وفرصهن كالأب مع الفرع اوارث الموت فلم يبق شيء للأخوة فوجب حملها صاحب فرضها وبذا كان هناك ست وحد واحدة وأخوات خمس الصف وللخدم السدس والبنات الإخوة والأخوات عصبة<sup>(١)</sup>.

(هـ) لا عهد بالأخوة والأخوات لأب مع لأخوة والأخوات لأبوين في مقاسمة الخدم ولكن يعتقد به اذا فردوا عن الأخوة والأخوات لأبوين ويحمل الجدة كأخذ المذكور منهم في حكم المقاسمة<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

وقد استعبد من هذه الأصول التي هي على عينيها مذهبه.

أولا — أن اخذ اذا كان معه أخوة ذكور فقط أو أخوة وأخوات لأبوين

— الوارثه حسب وفريضة اثنين ثلثان هـ وفي أبي ومذهبه أنه اذا كان مع أحد أخوات فرص من فرصهن ولا يأخذ إلا ربع كان ذلك عصبة عن سدس فرص له السدس هـ وفي شرح السراجيه أخذ لأب مع الأخوات فردت بل يكون لأب مع صاحبه فرص فرد كان معه أحب شقيقه وأب لأب مع الأولى حسب وانه سدس ثلثة الثلثين وأخذ أحد في هـ وعنه في المسوط أن أحب لأبوين مع جدته بقرعة بنت لأبوين مع أبيه فكذلك لا يصير ملكه عصبة بأب لا يصير أحبته عصبة بجدته هو ذهب ريد إلى أن لأخوات في هذه الحالة لا تكن أصحاب فرص بل يهرن عصبة بأبوين يكون مقاسمة بينه وبين كذا من الإناث لا كدريه مشهوره فيه جعل لأب مع صاحبه فرص وإن شئت صاحب مقاسمة هـ أصوله هـ

(١) وفي المسوط (عن قول علي) أعداء وذات صاحب فرص مع يوك سدس لفوقه اعلى (ولأبويه سكا واحد منهما السدس) ولا يأخذ حظ الأب لأب (مباشر) مع البنت عصبة بها في بنت صاحب فرص فهو أعصيا للجد حكم مصوبه هـ كما قد سوسه صلات شعب الأخوة ولا يرثهم وذلك لا بداهم فلم يجعل له حظا من المصوبة عنها هـ

وذهب ريد ومن سمعوا إلى أن خدم مع بنات أو بنات والأخوة والأخوات يكون عصبة ببنات الأخوة وأخوات ما يبي بعد فرص بنت أو اب هـ

(٢) هذه عنزه مسوط وبه وجهه على وعند الله أن اخذ مع الإخوة لأبوين بقرعة لأب لأبوين والأخ لأبوين يحب الأخوة لأب وذهب ريد إلى أنه عند الله في مقاسمة كآبهم جميعا أخوة لأب حتى يأخذ عند نصيبه فخرج من الوسط ثم برد لأخوة لأب ما أصابهم من الأخوة لأبوين ويجردون جائز هـ واجتصا هـ

أولاً يقسمهم كأنح ويرث معهم بالتعصيب ما دامت المقاسمة حياً له من السدس  
والأعلى السدس فرضاً .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون معهم أصحاب فروص آخرون غير البنات  
أو لا يكون (فقرة ١ ب )

ثانياً - أن الجدة إذا كان معها أخوات مفردات لم يعصن بدكور ولم يعصن  
مع الفرع الوارث المؤث أحد الأخوات فرضهن وورث أحد الباقي بطريق التعصيب  
إذا كان ذلك حياً له ولا أحد السدس وورث لأخوات الباقي (فقرة ٢ ح ) .

ثالثاً - إذا كان مع الجد أخوات مع فرع وارث مؤث فللجد السدس  
وللسات فرضهن والباقي للأخوات عند علي ولمسات فرضهن والجد والأخوة  
يتقاسمون الباقي عند زيد (فقرة ٤) .

وقد درج القانون في التقسمة على مذهب علي في كل الحالات الآتية هذه  
الحالة الأخيرة فقد أحد فيها بمذهب زيد وهذا من مادة ٢٢ من القانون .

هـ إذا اجتمع أحمد مع الأخوة والإخوات لأبوين أو لأب كانت  
له حاتان :

الأولى - أن يقسمهم كأنح إن كانوا دكور فقط أو دكوراً وإناثاً أو  
إناثاً عصيين مع الفرع الوارث من الإناث

الثانية - أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع  
أخوات لم يعصن بالدكور أو مع الفرع لو رث من الإناث (أي لم يعصن مع  
الفرع الوارث من الإناث) .

على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على نوحه استقدم تحريم الجد  
من الإرث أو مقصده من السدس اعتبر صاحب فرض السدس ولا اعتبار في المقاسمة  
من كان محجوباً من الإخوة أو الأخوات لأب »



أمثلة

- ١ — الورثة حد ٥ ثلاثة أخوة ش  
المقاسمة حير  
تقسم التركة بينهم بالحوية
- ٢ — الورثة حد ٥ ابن وابن ابن  
الناقي ع  $\frac{1}{4}$
- ٣ — الورثة حد ٥ ست  
 $\frac{1}{4}$  + الباقي ع  $\frac{1}{4}$
- ٤ — الورثة حد ٥ أولاد ابن  
الناقي ع  $\frac{1}{4}$
- ٥ — الورثة حد فقط كل التركة
- ٦ — الورثة حد ٥ أب  
م كل التركة ع
- ٧ — الورثة حد ٥ أب ٥ أم ٥ ابن  
م  $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{4}$  الباقي ع
- ٨ — الورثة حد ٥ أم ٥ أولاد ذكور وإناث  
 $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{4}$  الباقي ع
- ٩ — الورثة حد ٥ ست ٥ أم  
 $\frac{1}{4}$  + الباقي ع  $\frac{1}{4}$
- ١٠ — الورثة حد ٥ ٥ أخوة أشقاء (مقاسمة والدين سواء)
- ١١ — الورثة حد ٦ ٦ أخوة أشقاء (لدين حير في حده فرض وساقى للأخوة)
- ١٢ — الورثة حد ٦ بنت ٦ أخت ش أولاد  
 $\frac{1}{4}$  لها مع الجدة الباقي لذكر ضعف الأنثى

١٣ - الورثة حدة و أحوال لأب (يقسمهم الحدة كـ)



ما أخذ الصحيح فيه تحجب لإحوة ولأخوت لأن جمعه ولا يجب  
الاشتقاق أو لأب على ما عده

٣- أن فرض الأم مع جد بروحين وأب ثابت أدنى بعد فرض أحد  
روحين بخلافه مع جد فيها - تحقق نسبة الكل منه فرض أحد لروحين

### مبرات الحدة الصحيحة

١- حدة صحيحة ( هي التي لا حل في نسبها إلى ثابت حد غير صحيح )  
يدخل في نسبها به حد ضال كما أم وإن أب وأم أم وأم . أب ودخل  
في نسبها به حد صحيح كما في أب وعمه في المسود ، حدة التي تدل على  
نسبة مصه أو صاحبة وبس كافي لأمنه المذكورة ، وعمه تدل على أم أحد  
لأوين أو حد الصحيح واحد بمتة به وهي من أحب الأم ومن

( وحدة غير الصحيحة ) هي التي تدخل في نسبها إلى ثابت حد غير صحيح  
كأم في الأم وإن في الأم وهي الحدة التي تدل على ثابت من نسب المصه  
ولا صاحبه فرض ، وهي من ذوي الأرحام . وفي المسود ( وبه أحمد عده  
وهو معنى قول الفقهاء ، كل حدة دخل في نسبها إلى ثابت أب من ثمين فيها  
لا يرتب الأم أب الأم تدل على الأم وهو ليس بمصه ولا صاحب فرض  
ولا يرتب مع أحب الأم ومن والعصب فكذلك أمه إلى تدل به هكذا رأى  
عن عمر فقد ذكر الشيخ أن من سئل عن أم مع حدة متعددة ( أي في درجة  
وحدة ) أم أم الأم ، أم أم الأب ، أم أم أب ، أم أم أم فوريهن إلا لأحده  
لأن في نسبها إلى ثابت من ثمين أم تقصر

ويوضحه أن يرتب الحد من على اعتبار اقتراب ولاداء إلى بيت ، ومن  
يدى مصه أو صاحبة فرض تكون نسبة أقوى من تدل على ليس بمصه  
ولا صاحبة فرض

فرض جدة و جد

ترث جدة السدس فرضاً إذا كان معها أم ، سواء كانت جدة من جهة الأم ، أو جدة من جهة الأب ، حدث في سعيد الخدري أنه عليه السلام أعطى الجدة السدس ، وحدث في غيره من أن ذلك له عليه السلام أصح جدة السدس والسدس فرض لأكثر من واحدة إذا كان متحدثات في الدرجة كأن أم وأم لأب فاشتركت فيه ونسبته مساوية ، قال في التلخيص في شروط النكاح في ميراث جدة أم لأب حصصت مع بنت ولدهم فأم مائة في كتب الله شيء ، وما أعلم في نسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما كان معه حدث ) ، وسكن أرحمى حتى أنزل السدس ، ومن الغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه السدس ، فمن : هل ملك عمر ؟ ( إن نسبة علي بن أبي طالب في ميراثه محمد بن مسعدة ، ونسبته أو بكر ، وهو كان عمر جده لآخرى ( أم الأب ) ومن مالك في كتاب الله شيء ، وما كان الله الذي قصي به ، لا في غيره ، وما أتردد في الفرض ثلث وسكن هو ذلك السدس فإن احتضنت فهو الكفا وأبها حدث وهو

ومما حدثت لتحدثت السدس بمن مساوية ، لا فرق بين ذات القرابة الواحدة وذات الله ، ومن أم وأب بعض السدس نصفين ، وأم أم الأم ابنتي هي أم أي لأب إذا كان معها جدة تقرأية واحدة كأن أم الأب اقتسم السدس صديق أيضاً باعتبار الأبدان كما ذهب إليه أبو يوسف ودرج عليه قانون التوريث في المادة ١٤

وقد علمت مما سبق أن حدثت الأصحاحات بين أكثرين بشاركتي في السدس سواء في ذلك ذوات القرابة الواحدة والفرق بين ، وسكن ذلك متى كان في درجة واحدة وأما إذا كان غير متحدثات كأن أم الأم وأم أم لأب فإن القرابي أولى بالسدس من العددي سواء كانت القرابي أو العددي من جهة الأم أو من جهة الأب ، وإليه

ذهب خفية ، وهو مروي عن علي وريث في إحدى رواه عن ، وذلك لأن  
 حدة ترث بعد الأمومة والأمومة هي لأصل ، ومعنى لأصبيه في الميراث أن يظهر منه  
 في الميراث من أي جانب كان كل منهما ، لأنهم حصل بيت واحد يصل أصبه  
 وقد درج الأصول على ذلك في مادة ١٤

### حجب حدة عن الإث

سبق أن الدرس فرض حدة ، سو ، كانت من جهة الأم أو من جهة الأب ،  
 ولكنهم قد تعجبوا من الإث في حالات لاية .

١ - إذا كان مع حدة أم فإن الأم تحجب سو ، كانت حدة أمه أو أبوه  
 لأن الإث حدة ، أي هو - ب - الأمومة ، وفرض لأب مع أمه وهو الدرس  
 أو أمه ، وقد سبقت الأم في الإث للحدة أي من فرض الأمهات ،  
 ولا نزاع في حدة الأمومة لأن في فرض الأم ، بدلي بالأم ، والعدة أمه أن بدلي  
 به به يعجب به كما عجب حدة الأب ، ولا نزاع في حدة الأمومة لأن في فرضها وإن  
 كانت لا بدلي - يكون الأم أقرب منها إلى بيت وهي كريمة بيت الأم مع  
 البنين فإن فرض الدرس يستحقه الأم ، أي شيء بيت الأم في ميراث

٢ - إذا كان مع حدة أب فإن كانت أمه حجت به لأب بدلي به إلى  
 الميت وهو أقرب إليه من أبيه فيحجب ، وإن كانت أمه لا حجة له في ترث فرض  
 معه عدم الإدلاء به مع عدم حدة الأب ، بدلي به ترث الأمومة وهو  
 يرث ، معصومة

٣ - إذا كان مع حدة جد صحيح فإن كانت أمه لا سقط به - كونه لا بدلي  
 به ، وإذا كانت أمه لا سقط به - كانت مدية به كأنه أب لأب مع أي الأب  
 فيها سأل به وهو أقرب منها إلى بيت فيحجب ولا حجة له بدلي كانت غير مدية  
 به ، بل ترث معه كأن الأب مع أي الأب بدلي روحته وكأن أم لأب مع أي  
 الأب بدلي أم زوجته .

٤ - تحب لخدمة اقربى خدمة العبدى من أى جهة كانت كل منهم ، ونة  
 الأب تحب أم أم لأم وأم أى لأب . ولا فرق فى ذلك بين أن تكون القربى  
 وريثة أو محجوبة ، فقد يكون محجوبه غيره وتحب العبدى كأُم لأب المحجوبه  
 بالأب ، وحدثت مع أم أم لأم ، فإنها تحب عن ذريته

### أما — له

١ - ونة روح م أم م أم لأم م خدمة لأُم م أم ش  
 ٢ - وريثة أب م خدمة لأب م أم لأم م أم ش  
 ٣ - وريثة روحه م أم م خدمة لأب م أم خدمة لأب م أم ش  
 ٤ - ف م ف م لأم م لأم م  
 ٥ - ف م ف م لأم م لأم م

عانت به ١٣

٤ - وريثة أب م أم أم م أم ش  
 ٥ - ف م ف م لأم م لأم م  
 ٦ - وريثة أم أم م أم أم م روست  
 ٧ - وريثة أم أم م أم أم م أم ش  
 ٨ - أم أم أم أم م أم أم م أم ش  
 ٩ - ف م ف م لأم م لأم م

### الإرث بالتعصيب

عصبة الرجل مة سواه وفراسه لأبيه أو أباؤه مذكور من وثيقه وسماه عصبة  
لأنهم عصوا بسبه أي أحاطوا به لحاقه ودفع العيون عنه من عصب القوم بعلان  
دأ أحصوا به وجمعه عصبات وول لأهري العصبة جمع لما سمع له واحد وفيه  
عصب مثل كلمة وكامل وطلية وطلالب — وقد استعمل القريظون لفظة عصبة  
وعصب في المفرد وعطاه عصبة وعصبات في الجمع ، وعضة عضوه مصدر ، وأردوا  
به القرية من جهة الأب وسموه عضوة — به أي به من جهة السب والقرية ،  
وأضموه أيضاً على لينة حكيمة لآية من جهة أمه وسموه العضوة النسبية  
أي التي سبها المتق . والمراد هنا التعصيب النسبي  
العضوة النسبية :

والعضوة النسبية ثلاثة أنواع عضوة بنفس وعضوة به وعضوة مع الغير  
والعضوة مع الغير خلقت بدون قيد تصرف إلى الأول وكذلك اندصب وانصابت  
العضوة بنفس

والعصب بنفسه هو القريب المذكور الذي لا يدخل في سبته إلى الميت أنثى  
من يمكن سبه وإن لمست وسطه أصلاً كالأب والأولاد ، أو كانت بينهم واسطة  
غير أنثى كالأب والأم والأخ والأخت ، فإن كانت الواسطة أنثى  
كالأخ الأم وأي ذم وإن لمست أي عصبه بنفسه من صاحب عرض أو من  
دوى الأرحام . وكذلك إذا كان القريب مؤنثاً كفتة الآن أو الأخت الشقيقة  
أولاً وبه لا يكون عصبه بنفسه وإن كانت الواسطة بينه وبين الميت مذكراً  
والعصب بنفسهم أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض حسب القرب لآتي

١ - فروع ميت ، وهم : البنون ثم بنوه وبن بنوه

٢ - أصول ميت ، وهم : الأب ثم جد الصحيح وابن عملا .



- ٣ - الخوئي القرينة ، وهم : حرمات الميت أي : حوته ثم سوره وبن سوره  
 ٤ - خوئي العبيدة ، وهم : حرمات الميت أي : أمه ثم سوره وبن سوره  
 جهة البنوة مقدمة على جهة الأمه وجهة الأمه مقدمة على جهة الأخوة وجهة  
 الأخوة مقدمة على جهة العمومة وكل جهة أقوى من بنى سبه

فإن قوى ميت عن وثقة من أحب بدو من أحبوا فروصهم وما بقي يرثه  
 العصة ، وإن لم يكن هذا : أحب فروص أصلاً وث العصة كل له كنه ، فإن كان  
 العصة واحد أحد كل من دون احتياج إلى ترجيح ، وإن كان أكثر من واحد  
 يحتاج إلى الترجيح فإن كان من جهتين فإن كان أحدهم من جهة البنوة والآخر  
 من جهة الأمه قدم الأول وكذا إن كان أحدهم من جهة الأمه والآخر من جهة  
 الأخوة قدم الأول أو كان أحدهم من جهة الأخوة والآخر من جهة العمومة قدم  
 الأول وذلك بشارة الأقرب إلى ميت على الأبعد ولا شك أن أساء لإسار  
 أشهر أصلاً من أسوء وفي حديثه لسان يسم على الأمه ومنع وكذا  
 قرنت درجة المروءة قوى لأصل وشدت ربه في الإله ، ولأصول أقرب إلى  
 الإله من لأخوة وهم الوصلة في صلة الأخوة ولذلك قدموا عليه في الإرث ،  
 ومثل ذلك مع في إخوانه : سنة إلى الأعمام ، والتقدم بحسب الجهات يسمى عند  
 الفرسيين « الترجيح بالجهة »

فإن استووا في الجهة قدم الأقرب درجة إلى ميت فيقدم الأم على ابن الأم  
 ولأن على ولد أم الأب والأخ على ابن الأخ والأم على ابن الأم ويسمى :  
 « الترجيح بالدرجة »

فإذا استووا في الدرجة قدم الأقوى قرابة فيقدم صاحب قرين كالأخ الشقيق  
 على صاحب القرابة الواحدة كالأخ لأب وابن الأخ لأبوين على ابن الأخ لأن ابن  
 الأم لأبوين على ابن الأم ولأب ويسمى : « الترجيح بقوة القرابة »  
 فإن استووا في الجهة والدرجة وقوة القرابة استعحق الجميع على السواء

هذه هي القعدة العامة في ذات العصاة غير أن دور المورث قد أن درج  
على مقسمة الحد الإخوة في الميراث فقصي أن حصة لأب لا تقدم مقسمة على حصة  
لأخوة بل يثنى منها حد مع إخوة والأخوات لأبوين أو لأب فيه لا تقدم  
عليها بل يثنى منها كما تقدم

\*\*\*

وحكم العصة أنفسهم أنهم يثنى ما بقي من الميراث بعد دوى الميراث  
وحدود ودرجهم من ميراثهم الميراث بين يحد منهم حد يستحق العصة منهم  
كل الميراث ومن استمرقت به دوى الميراث ميراثه مستحق العصة شتاً منها  
لقوله عليه السلام : ( أعتقوا الميراث منكم ، ثم في لأبوين حل ) ( ك )  
( ١٨ ، ١٧ ، ١٦ م )

#### العصبة بأب

وعصبة غيره كل أي حدث في عصونتها إلى الغير وشاركتها في تلك  
العصبة ، وتقتصر في أربع من أسماء فرعيها النصف للواحدة والثمن لأكثر  
من واحدة وهي ليست العصبية وبت لاس ولأحب الشقيقة ولأخت لأب فرد  
وحد مع كل واحد منهم عاصب بنفسه في درجته وقوته صارت عصبية به فترث  
معه « عاصب لاس عرض ورتب معاً لذكر مثل حظ الأنثيين » وقوله تعالى : « يوصيكم  
الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ، وقوله تعالى : « وإن كانوا إخوة رحماً لا  
و » ، ولذا ذكر مثل حظ الأنثيين »

فأما العصبية بعصم بالأب ، العصبية وبت لاس « عاصب من في درجته من  
من إخوة أو أسماء أعمام » وكذلك من هو أب أو أخوة من أم أم « لاس  
إذا أحسن إليه كما تقدم في ميراثه » ، ولأخوات الشقيقات بعصم بالإخوة لأشق  
والأخوات لأب يعصم بالإخوة لأب .

وبل لاس ذكر لأخت صالحة عرض واحتجعت مع أبيها له نصيب كما مع الأخوين

مع العلم بأنهم لا يعصبون على كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 دوى لأرحامه وكذلك استحقاقهم مع كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 استحقاقهم مع كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 ولا بد من أن لا يعصبوا على كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،

وإذا كانت الأنثى مع حبه ، فإنها لا تعصب على كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 في درجته كما أن الأنثى مع زوجها ، فإنها لا تعصب على كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 من بعد موتها ، لأن مع كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 صحت به ( ١٩ )

#### العصوة مع الغير

والعصوة مع غيره - كل أنثى احتجت في عصومتها ، في الغير ولو كانت  
 ذلك غير في العصوة ، وهو أن يعصب على كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 لأن كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 لست أو لست ، لأن العصبية ، وذلك من أخذ البيت أو بيت الآن فرضها وتأخذ  
 لأخت شقيقة أو لأخت مصرية من مصرية الزكاة ، مع أصحاب الفروض فإن لم يوجد  
 بقى لا يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 مع البنات عصبة )

وقد علم مما تقدم أن الغير في العصبة غيره ، مدكر هو عصبة غيره ( وهو الآن  
 أو من لا يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 إلى الأنثى ويرثان معاً بالتعصيب ، فقد ذكر ضعف الأنثى - وإن الغير في العصبة مع  
 غيره - من عصبة غيره ، بل هو أن يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ، بل يستحقونهم في كل من يورثونهم ،  
 إلا أن وجوده شرط في عصبة لأخت مدكرة ، عصبة مع غيرها ، فقد ذكر ما سبق بعد  
 أصحاب الفروض ( م - ٢٠ ) .

أُمثلة

- ١ - يورثة أب  
 و من اس  
 الدقيق ع
- ٢ - يورثة ابن  
 و من اس  
 الكل  
 ( محجوب من إرث وله وصيه واحد )  
 في حدود الست
- ٣ - يورثة من  
 و من ش الكل من
- ٤ - يورثة من  
 و من ش الأب
- ٥ - يورثة أخ ش  
 و من ش الأخ
- ٦ - يورثة أخ ش  
 و من ش الأخ
- ٧ - يورثة أخ لأب  
 و من ش الأخ
- ٨ - يورثة من  
 و من ش ع
- ٩ - يورثة حد  
 و من ش للحد ع
- ١٠ - يورثة أخ ش  
 و من ش لأب لتحقيق
- ١١ - يورثة أخوان شقيقان  
 و من ش بالسوية
- ١٢ - يورثة عم لأب  
 و من ش للعم
- ١٣ - يورثة عم لأب  
 و من ش
- م  
 الفرقة
- ١٤ - يورثة روحة  
 و من ش أخ لأب
- ١٥ - يورثة بنت  
 و من ش أخ لأب
- الدقيق ع  
 م  
 صبروره الأخت  
 عصمة مع الست



محرومة لا محجوبة عنه في حق ليرث وحجب معلومة فلا يرث ولا يحجب غيره  
عن ليرث، وقد كان مريضاً من محجوب يحجب غيره والمحجور لا يحجب أحد  
من نسله

وحجب عن حبس حرمان وهو منع الشخص من كل الميراث لوجود  
شخص آخر يحجب عن ذلك، لأن الأخت والأخ بالأب، وحجب نقصان وهو منع  
الشخص من فرض، وبغضائه فرضاً أو من وجود شخص حر يحجب، وحقه مخرج  
الورث عن ذلك، بل عن وحجب لأن جميع من لأخوة عن الثلث إلى السادس  
المحجوبون من نصيب الميراث

- ١ - روضة لا يحجب حبس حرمان، ويحجب حبس نقصان عن  
الزوجة، بل عن كل زوج فرع وارث سواء أ كان منها أم من غيرها.
- ٢ - الزوج لا يحجب حبس حرمان، ويحجب حبس نقصان عن  
النصف إلى ربع، كان زوجة فرع وارث سواء كان منه أم من غيره.
- ٣ - الأم لا تحجب حبس حرمان، ويحجب حبس نقصان عن الثلث  
إلى السادس مخرج ورث مذكر كان أو مؤنث أو جميع من لأخوة أو الأخوات  
ذكوراً أو إناثاً أو محتطين من جهة واحدة أو من جهات مختلفة.
- ٤ - الجد الصحيح يحجب حبس حرمان بالأب والجد الصحيح الأقرب  
منه درجة إلى المتوفى.

- ٥ - جدة الصحيحة تحجب حبس حرمان أوتة كانت أو أمة بالأب  
وتحجب جدة أمة حبس حرمان بالأب والجد الصحيح الذي يليه إلى  
سوى - وتحجب جدة المعدي بالجددة القربى من أي جهة كانت حبس حرمان.
- ٦ - لأخت الشقيقة تحجب لأخت الشقيقة حبس حرمان بالأب والابن  
ومن الابن وابن من جدة كانت أو أكثر - معها - شقيق أم لا.
- ٧ - لأخت الأب يحجب لأخت الأب حبس حرمان واحدة كانت

أو أكثر - معها أح ذات أو لا ي محب به لأخت الشقيقة وصلاح الشقيق  
والأخت الشقيقة يد صرت عصبة مع الميت أو سب لاس ولد لأخوين لقيمتين  
في كثير من أماكن معها أح ذات مصمها

٩٠٨ - أولاد الأم محب لأخوة ولأخوات لأم محب حرمين ذكر  
أو أن واحد أو معدداً بغيره ورث مصمها واصل لورث لمذكر

١٠ - سب لاس محب بنت لاس محب حرمين وحدة كانت أو أكثر  
معها ابن ابن أو لا يء ع و ث مذكر لأعلى درجة منه و سب في كثير من  
الآن فأكثر الأهل منه درجة يد م يكن معها من مصمها في درجته وهو ابن  
لاس أو ابن مصمها دة

وقد ع مع و صية فمره م حرمين من لورث ممتنى م مع امرء  
المورث الأعلى منه وصية وحدة في حدود الميت

\*\*\*

ولا محب - ت أصلاً وهي من أمحب الموصى به من موصى أو موصى  
كما تقدم

وكذلك لأب وهو قد يرث موصى وقد يرث موصى وقد يرث موصى  
ولا محب أصلاً عن الميت

حجب المقربة النسبة :

علم مما قدمناه في مبحث الإرث موصى أنه يد حتم عدد من لعصبات  
النسبين من حرمات معددة كالترحيب بجهة فتقدم جهة النسوة على جهة الأبو  
وهذه على جهة لأخوة وجهة لأخوة على جهة العمومة ويد تحدد الجهة واحتجب  
لدرجة كالترحيب بمرتب الدرجة فالأقرب درجة محب الأعد

وبذا اتحدت الجهة ولدرجة كالترحيب بقوة القرابة فيترجح ذو القرابين على

ذی القصة واحدة ومن هذا هو أن لا يجب أصلاً عن ميراث وأنه  
يرث بمصيب (مود من ٢٣ - ٢٩)

### مبحث العول

فقد أنه يبدأ في ميراث التركة بين الورثة بأصحاب الفروض فيعطى كل ذی  
فرض حصة بعد له شریک فقد نستوی سهام أصحاب الفروض سهام التركة كما  
في تركت مائة ربحاً واحدة شقيقة وتزوج المصنف في ولاخت المصنف

وقد نقص من سهم عن سهم التركة ووجدت عصمة سجن في سهم  
كما في تركت زوجة وبنتين وأحد شقيقة في سهمين المصنف في ولاخت  
الأخت المصنف وسمى المصنف في سهمين حدين «عائلة» لأخذ كل ذی فرض  
حقه كاملاً

وقد يكون سهم الزوجية في سهم التركة ومن هذا عصمة كما في التركة  
أختين شقيقتين وأما والأختين المصنف في ولاخت المصنف في ولاخت المصنف  
أحدون ما أنقته أصحاب الفروض فيرد إلى عبيد سهم فروصهم

وسمى المصنف في هذه الحالة «عصمة» وسبق في مبحث الرد  
وقد يريد سهم المصنف في سهم التركة كما في كل لائحة وحداً وأختين  
شقيقتين فلا يخ المصنف في ولاختين المصنف في فردت السهم سهماً وصارت  
سبعة وأصل السهم من سهم وسمى المصنف في هذه الحالة «عائلة» من العول  
على أن رفع قدر على رجل ميراث دارية لأنها هذه الزيادة قد ارتفعت سهامها  
إلى أكثر من سهم التركة<sup>(١)</sup>

وقد صطح لفرصيون على طائفي «امول» على هذه الردة ، فيقولون

(١) في «...» يعني «أصرف عائلة وعائلة» ورد (والأخيرة سماها في الميسر)  
«عائلة» في «...» و«...» و«...» و«...» و«...» و«...» و«...» و«...» و«...» و«...»  
بأنها عن فروصها ولا عصبة له أم ، ومثله في الميسر السرحي



في السنة التي فيها نصف ونشأ منها ستة وعاشت سندسها إلى سبعة ، والتي فيها  
صعدت وبعث أصبا ستة وعاش منها إلى ثمانية وهكذا

والعول إنما يكون في ما آل إلى ترحم فيها لقروض ولا يسع لها ما  
ويريد عدد السهم . وينقص مقدير لأربعة في التركة ، وفي ما لم يذكر به أعطى  
الروح فرضه كاملاً وهو نصف السنة لا في ما لم يعرض لأختين وهو النش ، وإذا  
أعطى الأختين فرضيه كاملاً وهو أربعة من ستة لا في ما لم يعرض الروح وهو  
النصف فلا بد من خمسة من سهم سنة فرضيهما يكون النقص مشتركاً بينهما على  
قدر السهم ، كما قسم مال مدين بين العمداء بالخصص . وفي ما لم ينص على لواء  
محمد لمدين ، وكما قسم ثلث التركة بين أربعة إذا ضاق عنها جميعها فتحمل التركة  
سبعة أسهم وهي مجموع نصف السنة ونشيم . للزوج ثلاثة وللأختين أربعة والزيادة  
في عدد السهم . فوجب للنقص في مقدير لأربعة ، فمد أن كان للزوج ثلاثة أسهم  
من ستة أصبح له ثلاثة من سبعة ، وكذلك لأختين من أربعة أسهم من سبعة مد  
أن كانت أربعة من ستة

وأول من حكم بالعول عمر بن الخطاب فقد وقعت في عهده صورة صافي محرجه  
عن فرضه ثلث ورأى صفة به فيم أنشأ المراسر بعد النقص في العول وحل أعيوا  
الفرص فقصى عمر في العول وأربعة الصحابة في ذلك ودرج عليه جمهور الأئمة  
وبه أحد نقاؤ ( م ١٥ )

\*\*\*

وإذا قد علمت أن لقروض القدرة في كتاب الله على ستة لا غير وهي النصف  
والربع والثلث والثلث والثلث والثلث

« أم أولاً أن النصف ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في فرضه البنت  
الواحدة بقوله تعالى « وإن كانت واحدة » النصف « وفي فرضة الأخت الواحدة  
بقوله تعالى « وإن كانت واحدة » نصف ما ترك « وفي فرضة زوج سدة عدم أولاد بقوله تعالى  
« ولكم نصف ما ترك » أرو حكمه . يكن له ولد » .

وربع قد ذكره الله تعالى في موضعين في قوله «روح مع ولد بقوله  
تعالى» فإن كان من ولد منكم أربع ثم تركن «وفي فريضة روحه عند عدم ولد  
بقوله تعالى» وهن أربع ثم تركن منكم ولد «

والمثل قد ذكره الله تعالى في موضع واحد وهو في قوله «روح مع ولد بقوله  
تعالى» فإن كان منكم ولد أربع ثم تركن «

والثالث قد ذكره الله تعالى في موضعين في قوله «الأم من أم ولد  
لأب بقوله تعالى في آية سورة النساء» «وإن كان منكم ولد أربع ثم تركن «وفي  
فريضة الثقات بقوله تعالى» في تركن «وإن كان منكم ولد أربع ثم تركن «

والثالث قد ذكره الله تعالى في موضعين في قوله «الأم من أم ولد  
ولحقه موه» «وفي آية سورة النساء» «وإن كان منكم ولد أربع ثم تركن «وفي  
فريضة الأم» «وفي آية سورة النساء» «وإن كان منكم ولد أربع ثم تركن «

والسادس قد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في قوله «الأم من أم ولد  
بقوله تعالى» «ولأنه بكل واحد من السدس تركن إن كان له ولد» «وفي فريضة الأم  
مع الأخوة بقوله تعالى» «وإن كان له أخوة فلا منه السدس» «وفي فريضة واحد من  
أولاد الأم بقوله تعالى» «وله» «وأخت» «وكل واحد من السدس» «

وذكر السدس أخت في آية في آية موضع آخر في قوله «تلك لأم ولد  
لست وفي فريضة لأخت لأب مع لأخت الشقيقة منكم للثمنين وفي فريضة أخت  
الصغيرة وفي فريضة جد مع ولد» «

وأما ترتيب هذه الفرائض فخرج من سبعة أصول فخرج مصف السدس  
ومخرج أربع أربعة ومخرج ثلث ثمانية ومخرج الثلث ثلاثة ومخرج الثلث ثلاثة

ومخرج السدس منه ، وهذه المخرج خمسة التي هي مقادير هذه الكسور الاعتيادية  
سمى مخرج مفردة . وبينها مخرج مركبة وهي ثلاث عشر والأربعة والعشرون .  
وإن أربعة من هذه الأصول لا تكون أصلا وهي الاثنان والثلاثة والأربعة  
وسمائية ، وثلاثة منها قد حول وهي لسة وثلاث عشر والأربعة والعشرون  
فما لسة فتقول بوحده واثنين وثلاثة وأربعة لا غير إلى ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧  
وتقول المرحيوس عات سدسها ونسب ونسب  
وأما ثلاث عشر فتقول بواحد وثلاثة وخمسة لا غير إلى ١٣ ، ١٥ ، ١٧ فيقال  
عالت بنصف سدسها واربعا وربعا وسدسها معا  
وإن أربعة وعشرون فتقول بثلاثة فقط إلى ٢٧ فيقال عات شمس ،  
وإنك الأربعة .

١	روح	٦	أحت ش	٦	أحت لأم	
	١	١	١	١	١	عات من ٦ إلى ٧
٢	روح	٦	أحت لأم	٦	أم	
	١	١	١	١	١	عات من ٦ إلى ٨
٣	روح	٦	أحوه لأم	٦	أحت لأم	
	١	١	١	١	١	عات من ٦ إلى ٨
٤	روح	٦	أحت ش	٦	أحت لأم	
	١	١	١	١	١	عات من ٦ إلى ٩
٥	روح	٦	أحت ش	٦	أحت لأم	٦ أم
	١	١	١	١	١	عات من ٦ إلى ٩
٦	روح	٦	أحت ش	٦	أحت لأم	٦ أم
	١	١	١	١	١	عات من ٦ إلى ١٠

٧ - روحه في أحقر شئ في أحت لأم

١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

٨ روحه و احب ش و احب لام

١	٢	٣
١٥	١٢	١٠

روحہ و احسن شی و اُخت لأم و أم

1	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$ من 13 و 15
---	---------------	---------------	--------------------------

١٠ - روحه ، أحسن ذى ، أحسن لاء ، أم

$\frac{1}{3}$        $\frac{2}{7}$        $\frac{1}{2}$        $\frac{1}{2} \text{ و } ۱۲$        $۱۷$

١١ - روحه ي نفس ي ألب ي نمر

$\frac{1}{6}$        $\frac{1}{6}$

وهذه المسألة الأخيرة تعرف بالمعربة لأن نبي كرم الله وجهه أفتى فيها بذلك  
على النبوية حين سئل عنها وهو على منبر الكوفة - وفيه آيات من القرآن -  
للروحنة أم لا قال - صرحت بما وصي في حقيقته فمعجم من فطنته ودينه أن  
الروحنة كان لها ثلث ثلاثة من أربعة وعشرين قدر لها ثلث ثلاثة من سبعة  
وعشرين وهي المسمى

ارد علی دوی

ذهب على أكثر من الصلة له ولد بين إلى أن أصحاب الفروض بدلت استوعب  
فروضهم من التركة ، بل بقى شيء من سهام التركة بعد فروصهم ومن هذه كعصبة  
يستحقونه وحسب رد الباقي على أصحاب الفروض بدلت فروصهم إلا الزوجين فإنه  
لا يرد عليهما بحال ، لقوله تعالى في سورة النساء « وَاُولَ الْأَرْحَامِ عَلَيْهِمْ أُولَى »  
بعض في كتاب الله ، فإن معناه أن الأنظار الذي ترطههم منه الرحم والقرية  
أولى من غيرهم جميع ميراثه حسب هذه الحصة فوجب قصره عليهم وقد دلت آية  
الموارث في سورة النساء على استحقاق كل واحد منهم فرضه فقدرته ، فعملاً

بالآتين حمل - كل واحد منهم فرضه ربة امورث ، ثم يجعل ما بقي من السهم مستحقاً لهم يصدره ربة لأهل ويقسم عليهم ستة فروصهم

وارد لاسنن ، لا على ثمانية من أصحاب الفروض ، وهم الأم واحدة الصحيحة والست واثلاث الاس والأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم والأخ لأم .

أما الأب واحد ولا يتصور الرد عليهم ، لأن الرد بما يكون عند عدم وجود عصبة مستحقون باقي السهم ، وهم ربن السعصبة ما بقى من أصحاب الفروض .

وكذلك الزوج وأروجه لا رد عليهم ، لأن ميراثهما استأجر غير الرحم والقراءة وهو الزوجية وهي رد الرحم والقراءة كما بقية الآية .

وبلى حد ذهب الخفية والحكمة كما ذكره ابن قدامة في المعنى .

ودهب عن رضى الله عنه بنى أنه رد على أحد الزوجين كما رد على غيرها لأن العلم بامرهم ، فكأن يقول بعض عصبهم يجب أن يريد بالرد صبيهما .

ودهب يريد بنى ثبوت بلى أنه لا يرد على أحد من أصحاب الفروض شيء بعد ما أخذوا من سهمهم ، بل يوضع الباقي في بيت المال ، وبه أخذ عروة والزهرى ومالك وإليه ذهب الشافعى ، قبل بحججنا انقضت أدل ، وألا يرد على دوى الفروض ستة فروصهم ، وروى عنه أنه عرض أمره إلى رضى الإمام .

واستدل يريد ومن رضى الله عن بنى يجب لكل وارث من أصحاب الفروض بعض الظهر فلا يجوز ردة عليه ، لأن في زيادة محورة الحد الذى حدّه الله . وقد قال بعد آية امورث : « وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُبِينٌ » .

فلحق الوعيد بمن حاور حد مشروع ، وفي رد عليهم زيادة على ما قدر لكل واحد منهم ، فوجب وضعه في بيت المال لمصالح المسلمين عامة .

وقد أخذ القسوس عذهب على رضى الله عنه ومن تبعه من الأئمة فقص في المادة ( ٣٠ ) على أنه إذا لم تستغرق الفروض المتركّة ولم يوجد عصبة من النسب يرد الباقي

على غير ٧ وحين من أصحاب الدوص ستة فروصهم ، وسنى حلة واحدة أحد  
فيها تدعى عمار رضى الله عنه وهى ما إذا مات أحد الروحين عن الآخر وسى له  
ورث من أصحاب الدوص ، ولا من المعصيات السنية ، ولا من ذوى الأرحاء ،  
فإن من مذهبهم ، أحد فرصه ويرد له فى عبء الأوثان ، وفيه من بصحة الطاهرة ،  
ولقد حمل أود على أحد روجين مؤخر عن ميراث ذوى الأرحاء









٢١ - الورثة روحه ٤ حداث ٦ أخوات لأم ( عصى الروحفة واحد من ٤ وهو

أقل مخرج فرضها والباقي ٣ قسم	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
على من يرث عليه عتة رأس صاحب	٢	١	١

الدرس - سحق نصف الثلث فيحصل حداث واحد  
ولأخوات لأم اثنان ، غير أن الواحد لا ينقسم على  
احداث وهو أربع و تسع و بين عدد ٤ بين وعدد  
الانثى لا ينقسم على عدد لأخوات وهو ٦ و بينهما  
وافق نصف ( لكل واحد نصف من حفظ نصف  
السنة وهو ٣ .

ثم يوزن بين عدد رؤس الجدات وهو ٤ ووفق  
عدد رؤس لأخوات وهو ٣ فتعدهما متساويين  
فصرب أحدهم في الآخر أي ٤ × ٣ = ١٢ ثم  
صرب الآخر في أصل المسألة وهو ٤ فيحصل مجموع  
المسهم فينتج ٤٨ فيعطى الروح ١٢ وله في ٣٦  
نفس ثلاثة للأحداث الأربع ثلثه وهو ١٢ لكل  
حصة ٣ سهم ولأخوات لأم ثلثه وهو ٢٤ لكل  
أحب ٤ سهام وبذلك حصل كل ورث على فرضه  
فرضاً ورداً )

٢٢ - الورثة ٤ زوجات ٩ بنات ٦٤ حداث ( مسنة من ٢٤ و سكها مسنة

رذة فترد إلى أقل مخرج فرض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
٧ فرضاً ورداً = ٨ الروحفة وهو ٨ فيعطى الزوجات			

التمن وهو واحد وهو لا ينقسم عليهن والباقي ٧  
يسحقه باقي الورثة فرضاً وداً )

ولعرفة مخرج قروض القرضين (من رد عليه ومن لا يرد عليه) ينظر في مسألة من  
 رد عليه على حدة، فيرى أن مجموع السهام المستحقة له خمسة، لأن ستة السدس  
 إلى الثلثين الأربع وهو أربعة وأخموخ خمسة فيضرب هذا العدد في مخرج قرض لروحة  
 وهو ٨ فيسبح ٤٠. على ذلك، وجدت ثمة وهو ٥ والباقي وهو ٣٥ فسم أحسن فيعطى  
 للعدلات خمسة وهو ٨ وعلى سائر أربعة خمسة وهو ٢٨ فسم

وہ آرتے صحیح ہے، جیٹ عرف صلب کل و حد میں ہوا، اور یہ  
فاطر کہ کمال اس حیات ماری

أولاً : أن عدد الروح : وسببهم • ( كما سبق ) وبين العديد من تير

وعدد المات ۹ وسم۴۸ ( کا سبق ) و ہیں لعدین نایں

وعدد حركات ٦ وسهولتين ٧ ( كما سبق ) وبين العدد بين تباين .

١٠٥ من العدد ٦، ٩، ٢٠ في أ ب العدد ٦، ٤، ٧

٧. نصف انصرفت نصف 'جدهما في كتاب الآخر واصل ١٢ وبين عدد ١٢،

و اعداد توافق داشت مشرب نیست احدی کاملاً الآخر و حاصل ۳۶

١٢٠٠ - حرب حد - حاصل وهو ٣٦ إلى ٤٠ وهو مجموع سهم تركة كما سبق

فيكون المجموع ١٤٤٠ - ٢ -

فمنه على ارجوحات نمده وهو ١٨٠ يكون الشكل و حدة ٤٥ ممها و نظرحه من

١٢٤٠ حتى ١٢٦٠ فيعتبر رتبة أحمه للمسات الاسم وهو ١٠٠٨ منهم بكل

بنت ١١٢ مهما ، ويطلق خمسة الوحدات الست وهو ٢٥٢ مهما ليكون لكل

لكل جلد ٤٢ سهماً<sup>(١)</sup>

(١) (والتعريف) وهو أحد النكاح في اللغة عدل من رد عجبها وهما أحد  
 روحين هاتين، أنهما من نفس من يخرج من أحد روحين على ما من رد عنه فإن  
 القصة هناك (كما في المثال ٢١) حيث دم النقي من الأربعة وهو ٣ على صلب عدت وهو ١  
 والصليب الزاوية وهو ٢ والمجموع ٥ على الحفلات واحد وخص استات (أنا) وورم ٤  
 أعينه (الظاهر) أن الصليب حميد من له من رد عنه في بحر من أحد روحين واحد هو يخرج



(وأودوا لأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) بدعته أن مصبه أولى ميراث  
من فيه كتمه الله وحكم به قدس على شحنة قهر الإرث بالوصف العام وهو القراءة  
وترجم بلا فرق بين ذوي الفروض والعصبات وغيرهم وقد فصل الشرح في الكتاب  
ميراث أصحاب الفروض والعصبات بعضهم من بعض بوصف أحد من فني الإرث  
أن ذوي الأرحام بوصفهم فكأن بينهم تفرقة ككتاب

وكذلك ثبت إرثهم بالنسبة بعد روى عن عمر أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول «حب وث من لا وارث له» (رواه الترمذي واهل حديث  
حسن) وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتورث أبي لهية من عبد لمير من  
حاله ثابت ابن الدحداح

وهي هه ذهب أم حبيبة وأخوه ومن هه ومن أبي نبي والحسن من صاحب  
وأحمد من حبل وسحق من هويه وحاق كثر

وذهب يدين است ومن عس في رويه صمعة عنه إلى أنه لا ميراث لذوي  
الأرحام ، وقد عرفت من أنه من أصحاب الفروض والعصبات بوصف ماله في بيت  
من هه في ذلك من له من سمع من مص وسعد من حير وبه قال مالك  
والشافعي والأوزاعي ومالك وأهل المدينة والشافعية وقد في بعض الشروح  
أن أصحاب الشافعي فتورثوا من هه فسادت لما

واستدل لهذا المذهب بأن الله تعالى يشي في آية ميراث أصحاب الفروض  
والعصبات ولم يذكر شيئاً من ميراث ذوي الأرحام وموكلهم ميراث يشي فتورثهم  
مع ذلك زيادة على الكتاب وذلك لا يجوز بحرف واحد والتمس

وقد عصب من دليل الجمهور لحرف عنه وأن تارة منهم ليس زيادة على الكتاب  
بل هو ثابت به ، فإن سجد في الإرث بالوصف العام لا يتناقض استحقاقه بالوصف  
الخاص ، والمص على الإرث شيء لا يبي لا يرث بالأول ، بل آية الأنفال دالة على  
رثتهم كما سبق



- ١ - أولاد الست وبن بره دكور ككور أو بنات  
 ٢ - أولاد ست الاس وبن بره سواء كان الأولاد دكور أو بنات (وس  
 الست وست الست واس ست لاس وست ست الاس من ذوي الأرحام)  
الصف الثاني من نسب نسبه اميت وهم

- ١ - الجد غير الصحيح (١) وابن علا كأي أم بيت ، وأبى أمه  
 ٢ - الجد غير الصحيح وبن ست كأي أم بيت ، وأم أم أبي لأم  
الصف الثالث من نسب بن نبي اميت وهم

- ١ - أولاد لأخوات مصفة وبن بره سواء كان لأولاد دكور أو بنات  
 وسواء كانت لأخوات شقيقة أو لأب أو لأم  
 ٢ - ست لأخوة مطاه سواء كان لأخوة شقيقة ، ولأب أو لأم وأولادهم  
 وبن بره

- ٣ - ست أم ، لأخوة الأشقاء ولأب وبن بره وأولادهم وبن بره  
 ٤ - أب لأخوة لأم وأولادهم وبن بره ( أم أم أم ، لأخوة الأشقاء ولأب  
 وهم غصنت )

#### الصف الرابع :

- من نسب بن جد بن ست وهم أبو الأب ، وأم الأم سواء كان قرين أو  
 بعيد أو إلى جديته وهما أم الأم ، وأم الأب سواء كانت قرين أم بعيد  
 وهم ست طوائف :

- الأولى أمم ست لأم وعمه وأخواته ولأم أو لأب أو لأم .  
 ( أما لأعمم لأبوين أو لأب فهم من الغصنت )

- الثانية أولاد من دكور في الطائفة السابعة وبن بره . وست أمم اميت  
 لأبوين أو لأب وست أسنهم وبن بره وأولاد من دكور وبن بره .

- (١) أم الجد الصحيح والجد الصحيح بهم من نسب لفرس كـ سـ سـ ، وقد علم أن جد  
 الصحيح له بنت أيضا لا تصيب كالأب

الثمة أعم أي بيت لأم - وعمته وأحواله وحلاله لأبوين أو لأب أو  
 لأم - وأعم أم بيت وعمها وأحواله وحلالها لأبوين أو لأب أو لأم  
 المرأة أولاد من ذكرها في الطائفة السابقة ورأى - وبيت أعم أي  
 بيت لأبوين أو لأب - وبيت أسنهم ورأى - وأولاد من ذكر ورأى  
 الحصة أعم أي أي بيت لأم - وأعم أي أم بيت وعمتها وأحواله  
 وحالاتها لأبوين أو لأب أو لأم - وأعم أم بيت وأم أبيه وعمتها وأحواله  
 وحالاتها لأبوين أو لأب أو لأم .

السبعة أولاد من ذكرها في الطائفة السابقة ورأى - وبيت أعم أي  
 أي بيت لأبوين أو لأب - وبيت أم بيت ورأى - وأولاد من ذكر ورأى  
 رلوا وهكذا (م ٣٩)

والأصناف الأربعة المذكورة مقدم بعضها على بعض في الإرث على حسب  
 الترتيب السابق فبمقدم الصف الأول على الثاني والثالث والرابع على  
 الرابع كما في ترتيب المصنفات بدفء حقه السوة على حقه الأوبة وهذه على حقه الأخوة  
 وحقه الأخوة على حقه العمومة وهو معنى به عدد حامية روحه في السراحيه  
 دوى الأرحام يرثون على سبيل المصنف من وجه لأهل يرثون بغيره السبعة  
 وليس لهم سهم مقدر كما أن حال مصوبه كذلك ويقدم منها لأقرب فالأقرب  
 فوجب قياسهم في التورث على المصنف من كل وجه وقد قدم في المصنفات من  
 كل وجه بواحدة بيت على حد الصحيح وقد تر المصنفات فكذلك دوى الأرحام  
 يقدم أولاد البيت على الجد غير الصحيح اه .

وكذلك طوائف الصف الرابع مقدم بعضها على بعض في الإرث على حسب  
 الترتيب المذكور فتقدم الطائفة الأولى على الثمة والثانية على الثالثة وهم حرا  
 إلى الطائفة الأخيرة



فإذا مات متوفى وليس له وراث من أصحاب الميراث السنية ولا من  
العصبات السنية ومن هو أحد لزوجين وله فراغ من دوى لأرحم كانت الحركة  
لهم ميراثاً .

وإذا كان معهم أحد زوجين كان هم ما بقي من المال بعد فرض أحد  
الزوجين لم يصب من أنه لا يرد على أحد الزوجين مع وجود أحد من دوى الأرحم  
وإذا كان موجود من دوى لأرحم فرداً واحد من أي صنف من الأصناف  
الأربعة استحق التركة كلها أو ما في ماله من فرض أحد الزوجين كما يستحقه لأصناف  
من أي جهة من جهات المصوبه لأربعة يتبعه وإذا كان موجود منهم أفراداً  
متعددين فإن كانوا من أصناف مختلفة قدم من كان من الصنف الأول على ما تفرق  
الأصناف ومن كان من الصنف الثاني على الثالث والرابع ومن كان من الصنف  
الثالث على الرابع . كما رعى في صنف الصنف - مع ما سبق من الترتيب

وإن كانوا من صنف واحد فإن قدمت درجة واحدة في الإثبات أقرهم درجة  
إلى المتوفى فإن سنوا في الدرجة قدم الأقوى منهم فإني وإن كانوا سواء في قوة  
القرابة شتركوا في ميراث وإن كانوا ذكوراً فقد تولى من هذه فذهب التركة بينهم  
بسوية وإن كانوا مختطين فقد كرم من حظ لأبوين

### ورثت الصنف الأول

إذا تعدد دوى الأرحم من الصنف الأول فزولهم بنسب أقربهم إلى الميت  
درجة<sup>(١)</sup> كميت الميت فإن كان من سنن الأرحم من الأقرب تدلى إليه بواسطة  
واحدة والثانية تدلى بواسطة فإن سنن درجاتهم في القرب فإن كانوا جميعاً

(١) وهو مدعى أهل القرية وهم أصحابه وأصحابه مدعى من أن يستحق دوى بجر  
بغير معنى المصوبه وقد قدم في الأصناف الأربعة من هو أقرب وبما بقي أنه حد منهم جميعاً لأن  
وفي مصوبه المصوبه يكون ماله من ذوات ذرية عود الدرجة وأخرى عود حسب كفا في تقدم  
بوه على لأبوه فكذلك من دوى يعني مصوبه بل تقدم بوه حسب ماله من درجة  
وبسوية منحص



- ٢ - الميت  
 الميت كله لامن الميت ست ست  
 يعرب دوجته من الميت س س  
 اس
- ٣ - الميت  
 اميرت ست ست لام لا دلانها  
 ست ست من صاحبة عرض وهي ست الان  
 ست (الكل) س (لا) دون اشى لا دلانها يدى رحم وهو اس لست
- ٤ - الميت  
 اس اس تران القرية ماسوة لاسنونها فى الإدلاء  
 ست ست بعد حمة ومن وهي ست الاس  
 ست ١ ست ١
- ٥ - الميت  
 ست ست بران القرية للذكر صعب لاشى لاسنونها  
 ست ست فى الإدلاء بذات رحم وهي ست لست  
 اس ١ ست ١
- ٦ - الميت  
 ست ست تران القرية للذكر ضعف الاشى للسبب السابق  
 ست ست وهو مذهب أى يوسف  
 ست ١ اس ١
- ٧ - الميت  
 ست ست ست تسمم القرية أسدء للذكر صعب الاشى  
 ست ست ست على مذهب إبيه أبو يوسف  
 ست س ست  
 سى ١ ست ١ سى ١



الأسيين يد كانوا حية في حيز واحد بأن كانوا كلهم من جهة الألب أو كانوا كلهم من جهة لأم، وقد حصروا في حيز كل مصب من قرنة لأب وبعضهم من قرنة لأم فاشتت عر به لأب وثلث قرانه لأم، ثم أصاب كل فرق قسم بينهم كانوا أخذت فرسهم فقسم لثلاث على أهل قرنة لأب ونفس الثلث على أهل قرنة لأم (م ٣٣) وذلك كما في لأمه لآيه .

١ -	أب	أب	( كلامهم حذ غير صحيح وقد سوء في الدوحة وفي
	أم	أم	الإدلاء، ث وث وهو حذ الصبيحة وفي حيز
	أب	أم	كوتهم من قرنه لأب فقسم الثركة سه
	أب	أم	صون )
	أب	أب	
	<hr/>		
	لميت		

٢ -	أب	أم	( كلامهم حذ غير صحيح واستوء في الدوحة وفي
	أب	أب	الإدلاء، غير وارث وهو حذ غير الصحيح وفي
	أم	أم	الحزب كوتهم من قرنه لأب فقسم الثركة الثلاثا
	أب	أب	لذكر صعب لأني )
	<hr/>		
	لميت		

٣ -	أب	أم	( كلامهم حذ غير صحيحة
	أب	أب	وعم سوء في الدوحة وفي الإدلاء غير وارث
	أم	أب	وهو حذ غير الصحيح ويحسب في الحيز
	أب	أب	فيهم لأم سه الثلاثا لاني من جهة أب
	أب	أم	ميت الثلث وثلثي من جهة أمه الثلث )
	<hr/>		
	لميت		

( كما هو يدل على حدة صحبته وهما سواء في الدرجة  
 وفي الإدلاء بقرائن وهو حدة صحبته وحيرته  
 محضات منفسمة التركة الثلاثة )

٤ - أب  $\frac{1}{4}$  و أب  $\frac{2}{4}$   
 أم أم  
 أم أب  
 —————  
 لم يست

### أمثلة عامة

الميراث لأبي أم سكوبة أم

١ - أب  
 أب أم  
 أم أم  
 —————  
 لم يست

ميراث لأبي أم الأب سكوبة أم

٢ - أب  
 أب أم  
 أم أم  
 أب أب  
 —————  
 لم يست

ميراث لأبي أم الأم لإدلائه ص حمة فرض دون  
 التي لإدلائه بدي رحم

٣ - أب  
 أب أم  
 أم أم  
 —————  
 لم يست

ميراث لأمي للذكر صعب لأنني لاستوائهم درجة  
 وقوة واحد حيرهم لأنهم من جهة أم أم

٤ - أب  
 أب  
 أم  
 —————  
 لم يست

٥ - أب ه أم	ليراث لما لذكر ضعف الأختى لاسنوائهم درجة
أب	وقوة وجير لأشهم من ناحية أبى الميت .
أم	
أب	
<hr/>	
الميت	
٦ - أب ه أب	للميت من جهة أبى ميت الثمن والميت
أم	ميت من جهة أمه الميت كالميت نوى عن
أب	أب وأم
<hr/>	
الميت	
٧ - أب ه أب	عسم لتركه بينهما من صفة لاسنوائهما درجة وقوة
أم	وى كلابدى صاحب عرض
أب	
<hr/>	
الميت	

### نورث النصف الثالث

إذا تعدد ذوو الأرحام من النصف الثالث فالقاعدة أنهم إذا لم يستووا في الدرجة فإن كان بعضهم من هن و بعضهم من هن آخر قدم الأقرب درجة إلى الميت ، وإذا استووا في الدرجة قدم من كان أصله لأوين على من كان أصله لأب أو لأم ، ومن كان أصله لأب على من كان أصله لأم ، فإن استووا في ذلك اشتركوا في ميراث وقسمت الميركة على الأندل مع نصيب الذكر على الأنثى على ما ذهب إليه أبو يوسف ، وى بسوط - ما حمله أن أولاد الأخوة ولأخوات من ذوى لأرحام لا يجوز أن يكونوا أولاد أخوة أو أخوات لأوين أو لأب أو لأم أو محططين وى كل إما أن يكون بعضهم أقرب من بعض أو يكونوا متساوين في الدرجة وى كان بعضهم

أقرب فهو ميراث الحق، وإن سادوا في الدرجة فإن كان بعضهم ولدا صاحب فرصة  
أو عصبة فهو أولى من من ولد عصبة ولا صاحب فرصة وهو ولد دوى أرحم)  
لأن ولد العصبة وصاحب الميراث أقرب حكمة وتزجيج ميراث حقيقة إن وجد  
ولا ينفرد حكمة، فمما يروى في ذلك أنه من كانوا جميعاً لأبوين أو لأب  
فبعض قول أبي يوسف لأخبر قديم من سبهم إلى الأمان. وإن كانوا جميعاً لأم  
فكذلك في وية ندة عنه وهي حاتف ظهر رويته وإن كانوا محتططين  
فانزجيج بقوله الميراث من سبهم

ومن ذلك يعلم أن الصور في هذا المذهب لا يخفى من أن يكونوا جميعاً أولاد  
عصبة أو أولاد أصحاب فروص أو أولاد دوى أرحم أو يكون بعضهم أولاد  
عصبة مع أولاد أصحاب فروص أو مع أولاد دوى أرحم أو يكون بعضهم أولاد  
أصحاب فروص مع أولاد دوى أرحم وأحكام وصحة من عدة الله ومن  
الأمثلة الآتية

١ - ميراث

أخ ش أخ لأب  
ميراث بنت ذبح اشقيق لأبم أقرب  
ميراث

٢ - ميراث

أخ لأم ي أخ ش  
ميراث بنت الأخ لأم سكوتها أقرب  
ميراث

٣ - ميراث

أخ ش أخ لأب أخ لأم ( ميراث كله بنت الأخ الشقيق )  
ميراث ميراث ميراث



- ٤ - بيت  
أحتش أحتلأ أحتلام أحتكك أحتكك أحتكك أحتكك  
ست ه ست ه ست ه
- ٥ - بيت  
أحتش أحتش أحتش  
ست ه ست ه
- ٦ - بيت  
أحتلام أحتلام أحتلام  
ست ه ست ه
- ٧ - بيت  
أحتلأ أحتلأ أحتلأ  
ست ه ست ه
- ٨ - بيت  
أحتش أحتش أحتش  
ست ه ست ه
- ٩ - بيت  
أحتش أحتش أحتش  
ست ه ست ه
- ١٠ - بيت  
أحتش أحتش أحتش  
ست ه ست ه







ومعنى قوله لأب مثله ومرفى قوله لأب كنت ثم يعطى الناس للعمة  
اشبهة لأب أقوى من العم لأب ومعنى كنت للجد لأب لأب أقوى من  
الح لأب

١٢ - أقوى من عمه لأب و أب لأب و أب شقيق و عمة سقيمة  
فلعمة ولعم من أب كزعم لأب و جد و عمة بنت كذا

نورث العدة المدة

عم ثم سبب أن العدة لكاتبه من الصنف أربع من ذوى أرحمه هي أولاد  
العم ميت لأب ذكر كذا أو أب أو أب عمه وأخوته وحالاته لأب  
وأخوته أو أب أو أب عمه ميت لأب أو أب (وإنما هو لأب لا عم  
فهم عصمة) و أب أبه أو أب عمه ، وأولاد من ذكر وإن برلوا (م ٣١) .  
والعمدة في المدة بعدد الأب إذا احتلفوا في درجة القرب إلى ميت  
وأولاده ميراث أبه بدرجة به سواء عد حذر فيهم بأن كانوا من جهة الأب  
فقط أو من جهة الأم أو عد أو حسب غير أن كل عصبة من جهة أب وعصمه  
من جهة أم وراث لأن ميراث ذوى لأرحمه سبى على القرب

وهذا رتبة ميراث عمه و بنت أرحمه كانت لأولى أحق بالميراث لقرب درجتها  
عن كاتبة و بنت ميراث من جهة أم بنت عمه كان الأول أحق بميراث ذكر<sup>(١)</sup>  
أب أو أم في الدرجة و بعد حيز فيهم من كان بدلى و حسب أولى من بدلى  
ميراث أصاب كذا على عن سبب أب و بنت عمه لأب ، وميراث لأولى لإدلائها  
أصابت وهو عم لأب دون كاتبة التي بدلى بدلى رحم

وكذا بدلى عن سبب عم لأب و بنت عمه سقيمة ، وميراث للأولى لإدلائها  
به حسب دون كاتبة و بعد على مذهب إمامه بعض فقهاء الخفية خلافا لظاهر الرواية  
وهو أن يكون لميراث بنت أمة سقيمة لأب أقوى و كاتبة

(١) و قد ذكرنا في عمدة من جهة أم وأب عمه سبب في الأمه





نور مٹ لکھنے کے لئے : :

قدم في الجماعة شانه من نصف ربع هي نعمه في ميت لأم، وعنده  
وأخوه وحلله لأبوين أو لأحدهم، ونعمه أم ميت وعنده وأخوه وحلله  
لأبوين أو لأحدهم (وحيثه عمومه أبوي ميت وحضوره)

والتصنيف خمسة منه هي اعم اي اي بيت لام - واعلم اي م بيت  
وعنده واحده وحده لام من اولاف اولام - واعلم م ام بيت وام ايه  
وعنده واحده وحده لام من اولاف اولام

وخاصهٔ نحوهٔ جدی بیت و جزو ۴۰۰

فرد سید دوو لأرحه من ۵۵۵ من انطقس و بعدة في ۵۰ شہہ ہی ما سہہ  
فی ثورث اطافہ لأولی (۳۵۰) وحده شہہ ہذا کوا حسمہ من قرۃ الأث  
فقد أو من وید لأم فقد قدم فی میرث اووم وید ، وں کان لأویں فهو أووی  
من کان لأب وید ، وں کان لأب فهو أووی من کان لأم ، وید کان معصہ من  
قرۃ لأب و معصہ من وید لأم ، وید فی قرۃ لأب واثت قرۃ لأم ، وبقسم  
ما یصیب کل فرد علی ۲ دہ علی ۵۵۰ - فی یدہ ، وید سور فی قوۃ القرۃ  
سنکوی میرث وقسم شہہ علی اقسامہ میرعدہ کوفہ وذاوۃ

تاریخ الطائفة البرية والديانة

المعدنية . امة هي اولاد من ذكر في الصفة الثانية وبن ترلو . وست امة  
أي ميت لا من اولاد - وست امة وبن ترلو . واولاد من ذكر وبن ترلو  
وحاصص الفروع غير العصبة عومة اوى ميت وحيوة .

والصغیرۃ الیہ دہی اولاد میں دیکرو باطنیۃ خدمۃ یوں برو - وست آمد  
 اسی نام میت لایوں اولاد = وست اسیہ یوں برو - واولاد میں دیکرو  
 یوں برو ویکو .





وفي الحدة الصحيحة ذات القرنين. و جمعت مع حدة صحيحة ذات قرابة  
وحدة هل تعتبر كحد من حدة ذات وأخرى من جهة الأم فلتستحق  
حد من الحد أو لا تعتبر كحد و يستحق حد واحد منه كما لو كانت ذات  
قرابة واحدة ٩٩

ذهب بن الأول الإمام محمد بن اسماء على أن يستحق الإثبات باعتبار الأسب  
و قد جمعت في وحد من كحد من جهتين كل في معنى متعدد أو بمعنى الإثبات  
منها مع كذا في جمع الحد من جهتين في مثل من اسمين

و ذهب الإمام أبو يوسف إلى أن عدد جهة في أقصى عدد الاسم كان مقتضياً  
عدد الاستحقاق حسب مده كذا في مثل من كذا في حيث من واحد و من  
من عوى مثل الأول و من من عوى من واحد في مثل من واحد و إذا فقتص  
عدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة كما في الحدة ذات من فقتص فاه لا من  
إلا حدة كذا في الجهة و حدة وذلك مع في حدة حكم حدة ذات له من من  
الحكم في مثل من - فمن فترت لا حدة واحد

وكذلك احتد في ثوابت دوى لأحد من حدة القرابة في واحد  
مهم هل يثبت جهتين أو جهة واحدة و ذهب الإمام محمد بن عبد الله جهات  
تعدد في الإثبات كذا في لأمته ثلاثة - مع و أخرى لإمام أبو يوسف على مذهبه  
من عدم اعتبار تعدد الجهات في دوى لأحد على ما رواه عنه فقهاء العراق و حراس  
فثبت جهة واحدة كما في حدة ذات القرنين حيث من يقتص تعدد الجهات له  
أسماء مختلفة

وروى عنه فقهاء ما رواه أنه مقتضى تعدد جهات فثبت لكل منها  
و يعرف منه و من حدة ذات فتراثين من الاستحقاق في الجدة بالفرصية و تعدد  
حيث لا تردد بالفرصية لأسماء يستحقها باسم الجدة فإذا كانت الواحدة منهن

والعدد سواء فلا يصح اجتماع ختتين كواحدة ، وأما الاستحقاق في دوى الأرحام  
فسمى العصوبة بيقاس على الاستحقاق بحقيقة العصوبة وهو في حقيقة العصوبة  
يعتبر الختان مع مرة للترجيح كالأحوه لأبوين مع الأحوه لأب ومرة للاستحقاق  
كان الم إذا كان زوجا وكالأخ لأم إذا كان ابن عم فإنه يعتبر السببان في حقه  
الاستحقاق وكذلك يعتبر المسن مع في دوى الأرحام ميراث سهم لكنه يعتبر  
تعدد الجهات في أبدان الفروع<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وقد جرى قانون مورث على أنه إذا كان مورث جهنا إرث كل واحدة  
مهما سب بلا إرث بخلاف السب الآخر كجهة الروحانية والقراءة ورث لكل منهما  
(م ٧) كما في التبيين المتفق عليهما عند الختمية .

وخرى في عدة ذات القرانين على مذهب أبي يوسف فنص في المادة ١٤  
على أن السدس يقسم بين الحدات على السواء لا فرق بين ذات القرابة الواحدة  
ودات القرانين كما أشير إلى ذلك في مسبحث « ميراث الحد » .

واختار مذهبه على ما رواه عنه فقهاء العراق وحراسان في دوى الأرحام إذا  
تعددت جهة قرانهم نص في المادة (٣٧) على أنه لا اعتبار بتعدد جهات القرابة  
في إرث ذوى الأرحام .

(١) وإذا مات عن بنتى بنت بنت هما أيضاً بنت ابن بنت ومعهما ابن بنت  
بنت بهذه الصورة :

بنت	بنت	بنت	نفس القرابة يسهم لذكر ضعف الأنثى
بنت	ابن	بنت	فلابن سهمان ولكل بنت سهم واحد
بنت	ابن	بنت	ولا عبرة بتعدد جهتي قرابتهما

(٢) وإذا مات عن بنت أخت لأم هي بنت أخت لأب ومعهما بنت أخت لأب .

(١) من سراجيه والسود في مدات دوى الأرحام .

تقسم التركة بينهما نصفين باعتبار الأدل، ولا عبرة بتعدد جهتي قراءة بنت الأخت .

(٣) وإذا مات عن بنت أخ لأب هي بنت أخ لأم ومعهما ابن أخ لأم .

تقسم التركة بينهما للدكر صنف الأبنى ولا عبرة بتعدد جهتي قراءة بنت الأخ .

واستثنى القانون في هذه المسألة صورة واحدة ، وهي ما إذا احتلف جبر القراءة

بأن كانت إحداهما من جانب قراءة الأب والأخرى من جانب قراءة الأم فإنه يعتبر

فيها تعدد جهة القراءة فيرث كل من أحدهما روية فقط ، ما وراءه لهرما في توريثه

بأحدهما دون الأخرى من الترحيح فلا مرجح ، وذلك كما في حال لأب هو عم لأم

ومعه عم لأم آخر وحال لأب آخر من الخالين من قراءة الأم والعمين لأم من قراءة

الأب فالأول باعتبار أنه حال لأب يشرث بدل الآخر في الثلث وباعتباره عم لأم

يشارف المم الآخر في اثنين فيأخذ حصتهين

### الإرث بالعصوبة النسبية

العصوبة النسبية هي الصفة التي اكتسبها السيد بسبب إعتاقه لعدده ، وهي نوع

من الولاء يسمى ولأء عتاقة ، وهو اسم نكرة الحسكية بين المعتق والعتيق التي

تصح سماً شرعياً لإرث معتق من عتيقه ، ويسمى المعتق مولى العتق أو الصاقة ،

ويسمى لفظ مشترك بين السيد والعد ، وإنما تعبر المراد به مرثن — ويسمى

اعتقه السيد « مولى العتاقة لأعلى » والعد « مولى الصاقة الأسفل » أو الأدنى .

فالمعتق مولى عتاقه لإسمه على رقيقته بالاعتاق وحرية ، ورفع يد لاسيلاء

عنه ، وحمله داقوة وأهلية كاملة لولايه والتصرف ، فكل سماً في حياة العتيق

باكتساب سبب الأهلية والمناسكية ولولايه للعتيق ، وهي التي يعتد بها الأدنى عن

الحيوان — كما كان الأب سبب حياة الولد باكتساب سبب الوجود عادة

وهو الإيلاد .

وكأن الولد ينسب إلى أبيه بسبب ، وإلى عصبته بالنسبة ، كذلك العتيق

ينسب إلى معتقه بالولاء ، وإلى عصبته بالنسبة

وبما كان الأثر ثبتاً باسم والفريضة الحقيقية كان يرث السيد وعصته  
 للعقيق "ت" «ولاء» ، وهو قرينة حكيمة ، كما يشير إلى ذلك حديث : « لولاء نعمة  
 كلحمة السب »<sup>(١)</sup> وللحمة «عصم القرابة» ، وحديث : « لولاء من أعتق »  
 رواه البخاري في كتابي المكاتب والزكاة .

والعقيق أيضاً يسمى مولى العدة ومولى السب ، وقد سمى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حين جاءه رجل ، وأخبره أنه اشترى عبداً وأعتقه فقال : « هو أحوك  
 ومولاء » فمن العقيق مولى العقيق سب العقيق ، ولا يكون مولاه إلا ويكون  
 ولاؤه له ، كما دل عليه الحديث السابق .

وقد كافأ الشارع السيد الذي من حق الرقبة وأحررها ، وسعرة عده  
 في حياته وتحمل غرم جناياته ، بأن جعل له ولعصته من عده يرث العقيق «ولاء» ،  
 إذا لم يكن للعقيق وارث<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك ظاهر الحكمة في كون الأثر بالولاء من جانب العقيق فقط ،  
 فيرث السيد عتيقه ، ولا يرث العقيق سيده .

#### مرمة العاصب النسبي في الإرث :

والعقيق ( «سكر» ) مؤخر في الإرث عن العصمة النسبية للعقيق ، وعن أصحاب  
 المروص ، ومقدم على ذوي الأرحام ، وعلى أزد على أصحاب المروص ، وهو آخر  
 العصبات ؛ وهذا قول عني من أنى طاب ويريد من ثبت ومن عاص وجمهور

(١) أخرجه ابن جرير في حديث من حدث عن أبي أيوب بسند صحيح وصححه  
 ابن حاتم من حديث ابن عمر .

(٢) في «المدخل» من «دراسة معقولة» تعرض على مدعب خفصه - لو لم يكن للعقيق ( «المدخل» )  
 وارث أصلاً أو كان به دورهم كان يرث العقيق . وإن كان له أصحاب مروص يعني هم فروصهم  
 أولاً فإن يصلح شيء منها يعني للعقيق ، ولا يرث على أصحاب مروص ، وإن كانوا ممن يحمل أن  
 رد عاصم ، وإلا فلا شيء له .

وشدح في الإرث «المعصومة» حسبه ألا يكون للعقيق أو بولده عصمة سبوة ، بل وحدود  
 لا يرث له شيء ، لأنه يرث عريق العصب ، وفي العصامة يقدم الأقربى للأقربى ، ولا شك أن  
 «عصمة من جهة» حسب أقوى ، فكان أقوى «الإرث» . هـ - ب - ص - ح .

الصحة والتأمين ، وإليه ذهب عامة الفقهاء وفقهاء الجعية والخدانية ، كما ذكره ابن قدامة في المفتي .

واستدلوا بما روى أن أمة حمزة رضي الله عنها أعتقت عبد لها ثم مات العبد وترك بنته ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لاسنه والبقى لاسه حمزة ، وهو ( كما في المسوط ) نص في أن مولى العتاقة مقدم على الرد على أصحاب الفروض ، ودليل على أنه مقدم على ذوى الأرحام ، من ضرورة كونه العتق مقدماً على الرد أن يكون مقدماً على ذوى الأرحام . اهـ .

( ١ ) فإذا ترك العتيق بنتاً ومعتقاً أحدث الميت فرضها وأخذ المتيق الباقي بالمصونة السبية ، ولا يرد على الميت لأن الرد مؤخر عن الإرث بالولاء .  
( ٢ ) وإذا ترك العتيق بنتاً ومعتقاً أخذ الـ كل التركة بالمصونة السبية ، ولا تنى . للمتيق لأنه عصبة سبية ، وهي مؤجرة عن المصونة السبية إجماعاً .  
( ٣ ) وإذا مات العتيق وترك ابن بنت ومعتقاً فاسأل كله للمتيق بالمصونة السبية ، ولا تنى . لأن الميت لأنه من ذوى الأرحام وهم مؤخرون في الإرث عن المصونة السبية .

ودهب ابن مسعود<sup>(١)</sup> رضي الله عنه إلى أن مولى العتاقة مؤخر في الإرث عن الرد وعن ذوى الأرحام بقوله تعالى . ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) . أي بعضهم أقرب إلى بعض في الإرث من ليس له رحم . ولأن الأصل في التوريث القرابة ، وبالولاء لا تستقر القرابة ، وإنما هو شيء بها كما يشير إليه حديث . « الولاء لجة كالخمة النسب » وما يشبه الشيء لا يكون معارصاً لحقيقته ، فكيف ترحج على حقيقته ؟ بل لا يعتر ما يشبه الشيء بحقيقته في الحكم إلا عند انعدامها ، ولذلك يؤخر الإرث بالولاء عن الإرث بالرحم المؤخر عن الإرث بالزاد .

(١) في نسخة أنه روى عن عمر وعلي بن مسعود عن علي بن ربيعة عن عائشة أن ابن مسعود ذهب إلى أن إرث مولى العتاقة لا بطريقه المصونة اهـ .

في المثل الأول تستحق الست الحركة كلها فرصاً ورداً ، ولا يرث المتفق شيئاً  
لأن الرد مقدم على الإرث بالولاء .

وفي المثال الثالث يستحق من الست التركة كلها بالرحم ، ولا يرث المتفق شيئاً  
لأن الإرث بالرحم مقدم على الإرث بالولاء .

\*\*\*

وقد أخذ قديون انوارت يذهب من مسعود ومن بعده لرحلته دينه ،  
كما أخذ في الرد على أحد الزوجين يذهب عن قدمه على الإرث بالعصوبة السبية  
أيضاً ، ولكنه أخره عن الإرث بالرحم وكان ترتيب الإرث بالعصوبة السبية آخر<sup>(١)</sup> .

( ١ ) وإذا ترك الصيق<sup>٤</sup> ومولى — فلأُم الثلث والساق لمولى في قول  
علي لأنه عصبة . وعند ابن مسعود لأُم الثلث فرصاً والباقي رد ، لأن الرد مقدم  
على الإرث بالولاء .

( ٢ ) وإذا ترك الصيق<sup>٥</sup> ومولى — فسبب النصف فرصاً والباقي للمولى  
في قول علي لأنه عصبة . وعند ابن مسعود سبب النصف فرصاً والباقي رد ،  
لما ذكر في المثال السابق .

( ٣ ) وإذا ترك ثلاث أخوات متفرقات وأُم ومولى — فلأخت الشقيقة  
النصف فرصاً ، ولأخت لأب السدس كله للثنتين ولأخت لأُم السدس فرصاً  
ولأُم سدس ، وقد استفرقت بينهم التركة فلم يبق شيء للمولى يرثه بالولاء .

( ٤ ) وإذا ترك زوجة ومولى فقط فلزوجة ربع فرصاً والباقي للمولى  
بإجماع خلافاً بين علي وابن مسعود ، لأن الزوجة لا يرث عليها ، ولكن  
على ما ذهب إليه عنهما واحتجوا القدرين يرد الباقي على الزوجة لتقدم الرد على  
أحد الزوجين على الإرث بالعصوبة السبية .

( ٥ ) وإذا ترك المتفق عمة وحالة ومولاه — فالتركة للمولى وحده في قول

(١) راجع صفحته ٢٩ من هذا الكتاب .

على تكون العمة والحالة من دوى. لأرحم ، وهم مؤجرون في الإرث عن العصة السنية . وعند ابن مسعود للعممة الثمنان وللحاجة الثلث لتقدم دوى الأرحام على مولى العتاقة .

\*\*\*

ومستحب فيما يأتي ترتيب القانون للمحققين للتركة :

الولاء معتكف ذكر كان أو أنثى

والعتيق يرث عتيقه بالولاء لعوله عليه اسلام « الولاء لمن أعتق » ونقط من من جميع العموم فشميل الذكر والأنثى ، فامرأة كالرجل في استعصاق الإرث بالولاء ، لأن السب وهو الإعتاق قد تحقق منها كما يتحقق من الرجل ، فيستويان في الحكم . وقد فصّل رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك في ميراث عتيق أمه حمرة رضي الله عنهما .

ونفذ الولاء للمعتق ولو شرط ألا يكون له ولاد ، معان هذا الشرط شرعاً فقد روى أن عائشة رضي الله عنها أرادت أن تشتري بريرة فعتقها ، فقيل أهداها : على أن ولادها . ( أي لا مائة ) فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نعتقك ذلك ، فإن الولاء لمن أعتق » إذ هو في مقدرة عمدة العتق .

ميراث المعتق ثم عصبته

فإذا عتق العبد سواء كان بعتاق سيده وبو بعتاق منه بعد موته ، أو عتق بكسابة أو تدير أو اسيلاد أو عتق قريب ذي رحم محرم منه ، وسواء كان المعتق ذكراً أو أنثى ، ثم مات المعتق ولا وارث له أصلاً من صاحب فرض أو عصبه أو دى رحم مولاه وميراثه معتقه

أما ثلثهما له معتق بالاعتاق والسكنة وطاهر وأما ثلثهما له بالتدير والاسيلاد مع أن العبد لا يعتق فيهما إلا بعد موت سيده فلا أن السيد وإن مات قبل العتق فعلاً قد ناسر السب في حياته بالتدير والاسيلاد ، فثبت له فيهما الولاء والارث



وإذا مات العتيق عن عصبة سيبين ، ثم مات العتيق ولا وراث له فيراثه  
للأقرب «الأقرب منهم» - وإيرادهم للعصبة «أعصبهم فقط» وهو كما تقدم في باب  
العصب أفاده لا كور من جهة نسوة ، ثم من جهة الأئمة ، ثم من جهة الأخوة ،  
ثم من جهة العمومة ، فتقدم كل جهة في الإرث على التي فيها  
وإذا استووا في الجهة قدم الأقرب درجة ، وإذا استووا في الدرجة قدم الأقوى  
درجة ، ثم له قرآن مقدم على من له قرابة واحدة من جهة الأب .  
وإذا استووا في قوة القرابة أيضا استووا جميعا في الإرث ، على أن لا يذكر  
مثل جهة الأسبين

( ١ ) وإذا توفي العتيق عن منه وأبيه فقط ثم مات العتيق عنهما ولا وراث  
له فالتركة للابن دون الأب عند أبي حنيفة ومحمد ، وهو اختيار سعيد بن المسب  
وقول للشافعي لأن جهة البهوه مقدمة على جهة الأئمة في الإرث «اتعصب» . وعند  
أبي يوسف في قوله الأخير الأب السدس بالولاء والذي «لا» تعصبا ، وهو رواية  
عن ابن مسعود ، وله من شريح والنعمي ، وكذلك إذا كان بدل الابن من ابن  
وإن نزل

( ٢ ) وهو كان في هذا المثال حد صحيح فإيركه كله الابن بالولاء . جمعا لأنه  
أقرب من أحد ، إذ قرنه بالواسطة وقرب الحد بواسطة الأب فلا يرأحم الابن  
( وهذه إحدى مسائل التي يخالف فيها المجد الأب في الميراث )

( ٣ ) وإذا توفي العتيق عن أب وأخوة لأبوين أو لأب ثم مات العتيق عنهما  
ولا وراث له فالتركة للأب فقط بتقديم جهة الأئمة على جهة الأخوة .

( ٤ ) وهو كان بدل الأب في هذا المثال حد صحيح فإيركه الأخوة على ما ذهب  
إليه على ابن مسعود ورشد واحتاره الصاحبان وجرى عليه العموم كما سبق .

( ٥ ) وإذا توفي العتيق عن أخ شقيق أو لأب وعم شقيق أو لأب ثم مات  
العتيق عنهما ولا وراث له فالتركة للأخ فقط بتقديم جهة الأخوة على جهة العمومة .

(٦) وهذا نفي المعتق عن أح شقيق ثم مات العتيق عنهما ولا وارث له فالزركة

تقسم بينهما على السواء .

حفظ الإناث من الولاء :

وهذا عمت أن لأحق تيراث العتيق إداً يمكن له وارث أصلاً هو من أعتقه  
وذلك بسبب العتيق ثم عصبة معتقه أنفسهم خاصة ؛ عمت أن الإناث من ورثة  
المعتق المسميين كالأخت والأخت لا حق لهم في إناثه بالولاء ، فإذا مات المعتق عن  
ابن و بنت<sup>(١)</sup> أو عن أخ وأخت لأبوين فلم يرث بالولاء للابن وحده دون البنت ،  
وبالأخ وحده دون الأخت ، لأن الابن والأخت عصبة ، نفس دون البنت والأخت .  
فإن في المدايح ، والولاء لا يرث من معتق ، ولا يكون سبيله سبيل الميراث ،  
ويستحقه عصبة لمعتق بنفسه ، وهم المذكور من عصبة لا الإناث من أصحاب  
الفرانس ، والأصل فيه حديث . « انولاء لجنه كلجنة النسب ، لا نساء ولا يوهب ولا  
يرث » أي لا يرث من المعتق ، فكما أن النسب لا يرث كذلك الولاء لا يرث  
- وإما شرطت المذكورة في هذه المصنوعة لأن الأصل في العصبة هم المذكور ،  
إذ العصبة عبارة عن الشدة والقوة ، كما يشير إليه قوله تعالى حبراً عن بني يعقوب :  
« وعن عصبة » أي جماعة أشداء أقوياء . اهـ

وفي الزيلعي ، والولاء لا يجري فيه الارت ويثبت للعصبة بطريق الخلافة ،  
والخلافة إما تتحقق فيما تتحقق منه المصرة ، والمصرة تتحقق من المذكور دون  
الإناث ، وهذا كان ثبوته بطريق الخلافة قدم الأقرب فالأقرب من عصبة المعتق ،  
فيقوم مقامه كالإرث . اهـ

عصبة المعتق ميراث أو مع غيره ( وهو حميم إناث ) لا نصب هن في  
ميراث العتيق .

(١) في المبسوط لمعتق : مات عن ابن و بنت لا يكون لانت من مائة العتيق شيء ، لأنها  
صاحبة فرض ، وإنما ميراث عصبة سبب لابن ، ولا بنت لأنها لا تسب مع الأصل في معتق عصبة  
الأصل . اهـ .

وإذا ثبت للإثبات من أولاء ولا معتق معتق<sup>(١)</sup> أو ولاء مكاتبين  
أو مكاتب مكاتبين أو ولاء مدرهن أو ولاء مدر مدرهن أو ولاء الذي حره  
بإيهن معتق معتق ، ولا ولاء من على غير هؤلاء<sup>(٢)</sup> ، أقوله عليه السلام :  
« ليس للنساء من الأولاء إلا ما اعتقن<sup>(٣)</sup> أو اعتق من مكاتب<sup>(٤)</sup> أو مكاتب  
من مكاتب أو دترن<sup>(٥)</sup> أو دترن من دترن أو حر ولا معتق<sup>(٦)</sup> أو معتق معتق »  
وهذا الحديث شائع وفي حاجة إلى شرح وإيضاح

(١) في البيوط - من أعقب امرأة عبد الله في سبطي ميراثه بالولاء كإرجل ، لأن  
السبب وهو الإعتاق قد عمي ، وقد عمي سبب إرجل وإيرته في الاستحقاق سواء  
إن اعتق ممتقها ( بالفتح ) عبداً أو أمة فهي سبب من سبب ممتق ( بالفتح ميم ) ، يستحق  
الرجل ، لأن الثاني من سبب سبب بالولاء كالأول ، على ما هو في أول منسوب بالولاء من الأول ،  
والأول منسوب بالولاء إليها ، فلا اتحاد سبب الإضافة ( أي النسبة ) حمل لذي كادون ، بخلاف  
مادة أي زوجها عبداً لأن الممتق منسوب إلى أمها بالولاء ، وعلى سبب إلى ذات منسوبة ،  
لا بالولاء ، وقد استدل سبب من سبب من ذات منسوبة ، ولا يكون حصته ، والأصل  
في هذا هو حديث أبي هاشم

(٢) في الزيلعي أسب ولاء ثابت في أي شيء ، كما في بقول ( الحديث كذا ) وبقول  
( التعليل الشارح ) وبما عمن من أمة عبد من لا يرث بالولاء من أمة مورثين ،  
لأن بالولاء لا يرث من الإرث ، وبما سبب لأمه من أبي خلفه

(٣) الإعتاق بضم العين من يملكه وجه مخصوص أصبه بملوك من الأحرار ، وفي  
الكبير هو رتب أهوه حررة وهي الإضافة على تصرفات شرعية وأهوية فالولايات والنفقات  
ورقم تصرف مائة ، وهو موقوف صاحبها ، يقع فيه اسم أهوه حكمه لثابت بفتح الهمزة الاستسلام  
والنكاح عن أهوه ، وبذلك في ورد في أهداف الخكني بذي به لا أدى علا لملك اه

(٤) الكتابة فقد بين المولى والعتق يتم بحرب دون عوان بغير الوفاء أصبه كاذب على كذا  
من مال وعتق أصبه يسمى مكاتب ، قال جابر : « مكاتب وممن عمن عهد جبر » وفي حديث  
« مكاتب عبد ما في عهد درهم » وفي منسوب إليها وما ترون يد مولى عن عهد ونصير العبد  
« دوناه في بعده وأحق تأميه ومكاتبه » وسكنه عهد لأم في جانب المولى حتى لا يملك  
فسحه دون رضى أهوه ، غير لازم في جانب العبد حتى يملك وحده فسحه لأنه عقد لمصلحة ،

(٥) أهوه بفتح الهمزة نفس أهوه أو إذا مات دترن أو مات حر عن دترن أو مات  
مدر أو دترن ، ولا يملك النسبة رجوع ولا باع المديون ولا يرهن ولا يوهب ولا يخرج عن  
ملك المولى إلا بالإعتاق أو الكتابة ، لكن إذا مات السيد عتق المديون

(٦) قوله « حر » عطف على قوله أمس أو دترن بالولاء معقوله ومعتق جعده ، وحر بالولاء  
أقوله من مولى إلى آخر وضعه من الأول إلى متى كان في الصور كنية ، وهذا الحديث وإن كان  
فيه شذوذ من حيث الرواية لكن تأكد كلامه كإبراهيم بن محمد بن عتبة المشهور كما ذكره  
السيد في شرح سر حبه والمنسوبة

شرح الحديث :

( ١ ) قوله . « ولاء ما أعتق » صورته أن يعتق سيده عبداً ، فيؤديه  
ولا وارث له فولاؤه لها ، قوله عليه السلام : « أولاً لمن أعتق » .

( ٢ ) وقوله : « أو أعتق من أعتق » صورته أن يعتق سيده عبداً لم يشتري  
هو عبداً ويعتقه بعد موت العبيق لأول ومن به عصمة سيده ثم مات العتيق الذي  
كذلك فمات هو ولاء الذي أعتقه معتقاً - فهو ولاء عتقه وولاء عتيقه  
عبيقه ، وهما حراً .

( ٣ ) وقوله « أو كاس » صورته أن تكتب سيده عبداً فيؤديه لها  
بدل الكتابة فيعتق ثم يموت وليس له ورثة فولاؤه لها .

( ٤ ) وقوله « أو كاس من كاس » - صورته أن يكتب هذا العبد المكاتب  
( بفتح ) عبداً له وقد اشتراه من مكاسبه بعد أدى لأدبي بدل الكسبه أولاً ، عتق ،  
وكان ولاءه للسيدة لأن العبد لأعلى من أهل الولاء ، إذ لا يزال عبداً مملوكاً  
قل ، لأداء ، وكذا بعد أد حمية مائة نصف فولاؤها لها . فلها ولاء مكاتبها ومكاتب  
مكاسبها وهم حراً .

( ٥ ) وقوله . « أو درم » صورته كافي المدائع أن تدر سيده عبداً لها فإذا  
مات ثم مات العبد لمدر الذي عتق فموتها كان ولاءه للذكور من عصبته (١) .

( ٦ ) وقوله . « أو درم من درم » صورته كافي المدائع أن تدر سيده عبداً لم ثم  
موت فيعتق العبد لمدر ثم يدر عبدها لدى عتق عبداً له فولاؤه بعصبته - بعصبته  
ولاً ، مدرها ومدر مدرها وهما حراً .

(١) في معنى ولاء مكاتب وأدر لسيدها إذا عتق ، وهو قول عامة الفقهاء ، وبه قول  
الشافعي وأهل العراق ، لأن سيده هو من مكاتب ودر ، وفي حديث ( لا يملك من أعتق )  
وقد كان مكاتبون بدموع مولى ويسبون إلى مكاتبهم فقال أبو سعيد مولى - أسيد وسيرى  
مولى أس وسليمان بن سار مولى ميمونه .

وصورة في السراحية ويد لختار ولاء مذرهن بن تدبر امرأة عبداً ثم تلحق  
مذر اخرب مذرته وحكم بحرقها وبجربة عندها ثم تعود إلى دار الإسلام مسلمة ثم  
يموت المذر وليس له عصبة نسبية بهذه امرأة عصبة وحكم مذر هذا المذر كذلك  
فيذا حكم القاضي بخرقة مذرته سب خاتمه مذر اخرب مذرته فاشترى عبداً وودره  
ثم مات ورجعت المرأة ثانية إلى دار الإسلام قبل موت مذرته أو بعده ثم مات  
المذر الثاني وليس له عصبة نسبية فولأؤه لهذه امرأة — فبها ولاء مذرته ومذر  
مذرته وهم حر .

### صورة حر لولاء إلى مسقة :

٧ — قوله : « أوجز » ولاء معتق في صورة أحد في المدنع أن تزوج سيدة  
عبيدها بمولاة قوم فيولد لها ولد فهذا الولد رقيق سعة لأمه ، ووالده رقيق فينت وللاء  
هذا الولد لمولى أمه فإذا أعتقت السيدة عبده بعد ذلك حر هذا العبد باعتقائه به  
وللاء ولده إلى نفسه ثم إلى مولاته حتى إذا مات هذا الولد بعد موت أمه ولا وارث له  
وحلف معتقه أنه كان ولأؤه هذا .

٨ — وقوله : « أومعق » معتق في صورة أن امرأة أعتقت عبداً لها فاشترى هذا  
العبد معتق عبداً آخر وروحه تعتقه غيره فولد سبها ولد هو حر سعة لأمه ولولأؤه  
مولى أمه فإذا أعتق ذلك العبد المعتق عبده حر باعتقائه وللاء ولا معتقه إلى نفسه ثم إلى  
مولاته فكان لها الولاء الذي جره عتيقها أو عتيق عتقه .

\*\*\*

### صورة حر الولاء إلى المعتق :

وفي المعنى لاس قدامة ومن أعتق عبداً له أولاد من مولاة تقوم حر معتق العبد  
ولاء أولاده . وجه ذلك أن الرجل إذا أعتق أمته فتروحت عبداً فأولده فولده منه  
أحرار وعبيدهم لولاء مولى أمهم يعقل عنهم ويرثهم إذا ماتوا لسكونه سب الإعدام

عليهم يعتق أمهم فصاروا لذلك أحراراً فإن أعنت العبد سيده ثبت له عليه الولاء ،  
وحر إليه ولادته عن مولى أمهم لأن الأب لا يمكن أن يسلح وارثاً وورثاً  
في المكاح فكان اسمه كولد الملاعة ينقطع عنه عن أبيه فثبت الولاء لمولى أمه  
وانسب إليها فإن أعنت العبد مسلح الأسب إليه وصار وارثاً وورثاً في المكاح فثبت  
النسبة إليه وإلى مواليه بمدة ما استلحق للملاحة ولده له فقد حر الولاء إلى معتقته  
وهذا قول جمهور الصحابة والفقهاء ولائمة الأئمة اه ملخص

### شروط حر الولاء من أعنت

نم ذكر أن لحر الولاء شروط ثلاثة :

(أحدها) أن يكون الأب عداً حين الولادة . إذ لو كان حر الأصل وروحته  
مولاة فلا ولادته عليه ولا على ولده حال ، وإن كان مولى (معتق) ثبت الولاء على ولده  
لمواليه ابتداءً ، ولا جر فيه .

(الثاني) أن تكون الأم مولاة ، لأنها إن كانت حرة الأصل فلا ولادته عليها  
ولا على ولدها بحال وهم أحرار بحال . وإن كانت أمة (رققة) فولدها رقيق معها  
هو سيدها فإن أعنتهم فولادهم له لا يحرر عنه بحال ، سواء أعنتهم بعد الولادة  
أو أثناء الحمل ، لأن الولاء الثابت بعنت مباشرة لا يتحول ولا يحرر أصلاً يحدث .  
« الولاء من أعنت »

(الثالث) أن يعتق العبد سيده فإن مات على الرق لم يحرر لولاء بحال ، وهذا  
لا خلاف فيه اه بإيضاح .

\*\*\*

وقد أوضح صاحب الدائع وصاحب العناية مسألة أحرر بما حصله أن العتق  
إذا وقع على الولد مقصوداً لا يتقل ولا يؤه أئد ولا يتحول عن المعتق للحديث السابق  
وإن وقع عليه سراً لأمه نم أعنت الأب حر ولادته إلى مواليه ، لأن الولاء بمدة  
النسب في الحديث : « الولاء لحمة كل حمة النسب » نم النسب إلى الآباء وكذلك

الولاء ، والنسبة إلى موالى الأم كانت ضرورة عدم أهمية الأب رقه ، فإن صار أهلاً  
عاد الولاء إليه كما أن ولد ملاحه ينسب إلى قوم الأم ضرورة ، فإذا كذب الملاح عن  
نفسه عاد النسب الولد إليه اهـ . ملخصاً

أخذ لا يجر الولاء عند الإمام .

عم في سبق أن لأب إذا اعتق بعد ولادة الولد من روحته لعقيقة يجر ولأه  
ولده من موالى أمه إلى مواليه أما إذا اعتق بعد أي حبيبة وأي يوسف ومحمد  
لا يقوم منه لأب سواء كان الأب حياً أو ميتاً في ظاهر الرواية فلا يجر ولأه حافده  
إلى مواليه بل يبقى الولاء عليه لمولى الأم .

وصوره كما في الدخيرة وغيرها : عند تروح بمعتقة قوم واحد له منها ولد فولأه  
الولد يكون لمولى أمه فلا مانع فإذا اعتق لأب يجر ولأه إلى موالى الأب فإن لم  
يعتق لأب ولكن اعتق أحد لم يجر الولاء إلى مواليه

ودهب مالك والثوري وآخرون إلى أن أحد يجر ولأه الولد إلى مواليه كالأب  
وقال الإمام رحمه الله إن كان الأب حياً فأخذ لا يجر الولاء ، وإن كان ميتاً يجر الولاء .  
وفي المذهب ( فإن لم يعتق الأب ولكن اعتق أحد فقال أحد لا يجر الولاء .  
ليس هو كالأب وهذا هل أبو حبيبة وصاحبه وعن أحد رواية أخرى أنه يجره  
وه قال شريح والشعبي وآخرون والثوري في أحد قوليّه ) اهـ .

من يرث بعد المتيق وعصته :

بما أن المتيق إذا كان حياً كان له ميراث المتيق الذي مات ولم يترك وارثاً  
أصلاً سواء كان المتيق ذكراً أو أنثى الحديث : هـ الولاء من اعتق هـ ، فإذا لم تكن حياً  
عند وفاة المتيق وكان له عصبة نسيبون بأنفسهم فالميراث لهم على الترتيب المتقدم .  
فإن لم يوجد أحد من هؤلاء فميراثه لمعتق معيقه ( بالكسر فيهما ) ثم لعصته النسيب

نفسهم ومن لم يكن منهم أحد فبإثباته لمعتق معتق معتقه ثم لعصته النسيين  
بأنفسهم وهكذا (١)

ومن لم يوجد واحد من هؤلاء فبإثباته من له الولاء على أبيه وهو معتق الأب  
(بالكسر) ثم مصته النسيين بأنفسهم ومن لم يوجد واحد من هؤلاء فبإثباته  
لمن له الولاء على حده وهو معتق الحد ثم لعصته النسيين بأنفسهم وهكذا (م ٤٠)

### أصناف العصة النسية

بیت سادة (٣٩) من قدور أصناف العصة النسية بدون مراعاة انقسامها  
في استحقاق الإرث احدى نصت عليه سادة (٤٠) وهم أصناف ثلاثة :

(١) (مولى العتقة) وهو لمعتق لارقيق ذكر كان أو أنثى (ومن اعتقه)  
وهو معتق لمعتق له (أو أعنتق من اعتقه) وهو معتق معتق لمعتق له (بالكسر  
الثاني في الكل).

(٢) العصة النسيون معتنى أو معتق لمعتق أو معتق لمعتق لمعتق (بالكسر  
الثاني في الكل).

(٣) (من له الولاء على مورث - أنه غير حره الأصل) : من كانت عتقه  
وقع عليها العتق مباشرة أو حره لم يقع عليه العتق مباشرة ولكن في أصح رقيق  
وعليه الولاء في كلا الحالتين مولاهما احدى أعنتها أو أعنت أصبا (واسمه أبيه) أي  
إن هذا الولاء بما ثبت من هو له بواسطة إعتاقه لأبي هذا المورث سواء كان ثبوته  
(بطريق آخر أو سيرة) أي ابتداء بدون حره الولاء، ونحوه من مولى إلى آخر  
(الأول) كما في الصور التي أوصفت بها حر العتق ولأبيه من مولى له إلى مولاه.

(١) في لبي الأول امين، دام مختلف من فيه من يرثه كان ماله لولاء (لمعتقه بالكسر)  
حين كان مولاه مسلما فهو لأب عتقه (أي عتقه من المولى) سواء كان ولد أو أبا أو أمّا  
أو عما أو ابن عم لأب أو عم أمه وسواء كان معتق كره أو أنثى دون ذلك عتقه من سبه  
كان الميراث لولاه (وهو معتق معتقه) ثم مصانته لأب وأب وأب ثم لولاه.



وحاصله أن الولد الذي مات عن برث وولد من أم غير حرة الأصل وأب أعقب بعد  
الولادة قد انحدر ولأوله سب عتق أبيه من مولى أمه إلى مولى أسه .

(والثاني) كما إذا تزوج عتق عتيقة وحاصرت مولد منه ثم توفي الولد بعدها  
ولا وارث له أصلاً ولأوله مولى أبيه أسه . غير حر من مولى آخر

مولى لأب في أحدتين عاصب سبى يستحق إرث المورث بولاء (أو بواسطة  
حده بدون حر) أي إذا كان ثبوت الولاء من هوله بواسطة عتاقه لأحد المورث  
أساء بدون حر كما إذا تزوج عتق اسمه بلال عتيقة شخص آخر فولد لها ولد اسمه  
سعيد ثم ولد لهذا الولد ولد اسمه جعفر فولد جعفر عتق حده بلال وليس هذا ولأه  
محرور لعدم سبق ولأه آخر غيره

من ثبت له الولاء على مورث بهذه الشروط سبى . أنه بولاء وهو غير  
الصغيرين السابقين كما يشير به حديث : ليس للنساء من الولاء الخ<sup>(١)</sup>.

### المقرر له بالنسب على غيره

قد قرر المورث في حياته لشخص مجهول السب في مولده أو في ابن الذي  
يقطعه سب على غيره، كما إذا كان هو أحمى أو عمن مثلاً فإن كان حيث يمكن  
التوالد والسبيل بين النكاح وبين من سبه إليه انقار وهو لأب أو أحد مثلاً ولم  
يثبت نفسه من ذلك المير بذهن أو صدق منه . ولم تكده انقار له في إقراره  
ومات انقار مضرراً على إقراره ولم يكن له ورث معروف يستحق مقره جميع تركته  
انقار أو ما بقي منها بعد فرض أحد الزوجين ميراثاً عند حفيضة معاملة له في حق نفسه  
بإقراره . وفصله في (المنح)<sup>(٢)</sup> أنه أنكر بالنسب على الغير واستحقاق مال بالإرث  
بعده وهو في السب مقر على غيره فيرد وفي استحقاق مال بالإرث مقر على نفسه

(١) لا تزال أمام المحاكم العربية بغير نص صريح شأن إرث البلاء ولأه  
لزم اشتغال القانون على بحثه ووجهه معقد .

(٢) ومثله في السراخنة

فيقبل عند عدم المراجع لأن ولاية التصرف في ماله عند عدم الإرث نشتة له فيصمه حيث شاء حتى كان له أن يوصي بجمع ماله ، وهذا كان له أن يجعله هذا المقر له انتهى مخصصاً ، وبما شرط في هذا الإقرار ما ذكر من الشروط لأنه :

١ - إذا كان المقر له معروف السب من شخص آخر كان لإقراره بظلال لأن السب لا يقبل التحويل

٢ - وإذا كان لإقراره سب لا يتضمن تعينه على الغير بل كان إقراراً على نفسه خاصة كما قد قل هو أني وهي سب وتوافرت الشروط المذكورة في باب الإقرار صح إقراره وورثته المقر له كما ترأسه وسببه .

٣ - وإذا كان المقر له ممن لا يولد مثله مثل من سبه إليه بطل الإقرار لسكذبه فيه بالمشاهدة والحقل .

٤ - وإذا كان سب المقر له نكاحاً في ذلك الميراث تصديق منه أو بانهان منه لاعترة بهذا الإقرار وترتب على هذا السب أحكامه .

٥ - وإذا كذب المقر له المقر في الإقرار بطل الإقرار ولم يستمع أثره .

٦ - وإذا رجع المقر عن إقراره صح رجوعه عنه ولو صدقه المقر عليه لأنه وصية من وجه فلا يترتب عليه الإرث بعد الوفاة

٧ - وإذا كان المقر ورثة من أصحاب المروص السبية أو العصبات السبية أو ذوى الأرحام أو العصبات السبية أو بولاء المولاة<sup>(١)</sup> ( عند الحنفية ) فلا يستحق المقر له شئ من التركة إلا في التعجيل السابق . وأما إذا كان مع أحد الزوجين فقط فإنه يأخذ ما بقي من التركة بعد فرضه عند الحنفية<sup>(٢)</sup> .

والظاهر أن المقر له إذا مات قبل المقر وتوفرت هذه الشروط يرثه المقر لأنه صدقه والبصديق إقراره ولكمه يتناحر عن الوارث المعلوم كما ذكره صاحب التكملة

(١) أحد القانون بمدد الجمهور في سح الإرث بولاء بولاء

(٢) وفي القانون يرد الباقي على أحد الزوجين في هذه الحالة .

وذهب الشافعي إلى أن استحقاق المقر له الميركة يس شرط في الإرث ، ودرج القاموس عليه وجعل ميرته بعد الإرث بالمصوبة لاسية لخبر عن الإرث بالرد على أحد الزوجين ورد على أحدهما خبر عن إرث بالرحم ولذلك إذا وُجد للفرع عند موته أحد الزوجين ولم يكن عند وارث غيره رد إليه الباقي من تركته و هو يستحق المقر له شيئاً منها .

ومع أن ابن تيمية اعتبره مسجوعاً بالركبة غير إرث شرط في استحقاقه نظراً شبهة إرث من بعض الوجوه ما شرطه في استحقاق الوارث من وجوب عتق حريمه وقت موت المير أو وقت أحكام موته وأن لا يقوم به مع من مورث الإرث السابقة ( م ٤١ )

### ميراث الحمل

الحمل من جهة حرمته بد علم أنه موجود في بطن أمه عند موت المورث ومقتل حياً - و به اشتراط ذلك لأن في الوترية خلافة عن ميت ومردوم لا يصح أن يكون حياً عن أحد فزى درجات الخلافة لوجود - و شرط انفصاله حياً لأن حياته عند موت مورث محبوبة لا تمكن معرفة حقيقته ، وقد انفصل حياً كان ذلك دليلاً على حياته يومئذ .

ويستدل على وجوده بطول أمه وقت وفاة المورث بانسداد أي يولد فيها ، كما يستدل على حياه عند الانفصال بأعلامات المدهرة (١) .

### مدة الحمل .

احسب الفقهاء في أطول مدة يمكنها الحين في بطن أمه ، وذهب الحنفية إلى أنها ستون خمر عائشة رضي الله عنها ، قالت : ما تربد المرأة في الحمل على ستين

(١) راجع المدغم في باب ميراث الحمل و به أن النسبة قبل بعد لروح أعطى لها حكم الحياة ما صار المآل وهو حوز الفقهاء عتق ما في بطن والومية به ولم كان الحمل في دور النسبة .

تقدروا لنحول ظل عمود النعل . ( أحرجه الذرافطى واليهيق فى مسديهما ) .  
ودهب الثمنعة إلى أنها أربع سوات ، وذهب محمد بن عبد الحكم من فقهاء  
السكة إلى أنها ستة فقط .

وأجمع لأئمة على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ما روى عن ابن عباس  
رضى الله عنهم أنه استدلل على ذلك بقوله تعالى « وَفِيضَالُهُ فِي بَطْنِهَا » فإذا ذهب  
عامان للفصال لم يبق للحمل إلا ستة أشهر .

( ١ ) وإذا توفى المورث وكان الحمل منه من ترك روحه أو معتدته حاملا  
فلا يرث الحمل إلا بد ولذنه لأقل من ستين من وقت الوفاة<sup>(١)</sup> أو الصلاق وم تسكن  
قد أقرت بانتصاء عذتها<sup>(٢)</sup> .

فإن ولدته لثمة ستين وأكثر من وقت الوفاة لا يرث إذ قد علم بحيتها كذلك  
أن العوق به كان بعد موت فلا حب ولا ميراث

( ٢ ) وإذا توفى المورث وكان الحمل من غيره كأن ترك روحه أمه أو روحه حده  
حاملا أو ترث أمه حاملا من غير أبيه الذى تزوجها بعده وكان الحمل غير محبوب  
عن الأرض يرث آخر فلا يرث الحمل من هذا المورث إلا بد حاملا به أمه لثمة  
أشهر أو أقل من أربع موت مورث شحوق وجوده فى صلب وقت موت مورث  
فإذا حلت به لأكثر من ستة أشهر فلا يرث لعدم بقاء علوقه وقت موت المورث<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) وهذا فى ما روى به جماعة . انتهى عنه فى آخر حجة كما أنه عنه من بعض روى بخلافه .

( ٢ ) فإذا أقرت بانتصاء عذتها ومضى حمل بعد زمان بمسورة منه ، فبعضه ثم ولدت ولداً من  
ذلك المدة فلا يرث ولا يورث عنه . انتهى . انتهى . انتهى . انتهى . انتهى . انتهى .

( ٣ ) وحجة نرى فيها . . . . . كان الحمل من مورث حيث حضر أقصى مدة وبين ما كان من  
عنه وأروحه قائمة حيث حضر أقل منه . . . . . فى حله لأولى ضرورة . . . . . لا بد من الحمل من مورث  
بعد ارتفاع سكاك الموت فبعض الموتى إلى أقصى المدة خلاف المدة فإنه لا ضرورة فيها إلى  
ذلك لشوبه من الحمل من ذلك الغير فبعض أقل منه . . . . . حرجه . . . . . فإدم تسكن  
الروح قائمة فى أمهات لتدبها فبعضه . . . . . دعه من ثمة من الحمل من ذلك أنه فبعض الموتى إلى  
أقصى المدة كما سطره .

وهذا يد كات الروحية دامة بين الحمل وذلك المير فإن لم تكن دامة بينهما بأن كات الحامل معتدة من موت أو طلاق فإن لم تقر باقصاء عدتها فلا يرث الحمل من المورث إلا إذا ولد لأقل من سنتين من تاريخ الموت أو الطلاق كما في حواشي المراجعة .

#### افصل الحين حياً وعلاماته :

ولا يرث الاخر إلا إذا افصل من طين أمه حياً لدلالة ذلك على حيائه وقت وفاة المورث ، وعرف حياه علامات الصهرة كالاستهلال والعطاس والسكاه ومص الثدي ونحو ذلك لأعضاء وانتاوب وعو ذلك ، ولأمر في هذا لا ينبغي .  
فإن افصل ميتاً فلا يرث وإن خرج أكثره حياً وطهر منه شيء من هذه العلامات ثم مات يرث عند الحفوية لأن للأكثر حكم الكل ، ولا يرث عندا فعية .  
وإن خرج الله حياً مع ظهور شيء من هذه العلامات ثم مات لا يرث إجماعاً كأنه خرج كله ميتاً ولأكثر حكم الكل

• • •

#### الحفاية على الحين :

إذا افصل الحين ميتاً بدون حفاية على أمه فلا يرث ، فمما إذا افصل ميتاً فعلى الميراث ضرب . من عدتها مثلاً فمات حياً ميتاً فهو من حملة المورثة عند الحفوية لأن الشرع أوجب على ضرب المرأة إذا تم عصبها من أعصائه وهي نصف عشر الدية ذكر أكان احبب أو أنثى ، ووجوب لعصب ينحقق بحفاية على الحين دون الميت فإذا حكم بحفاية يرث ويورث عنه كما يورث عنه بذل نفسه وهو المرأة<sup>(١)</sup> .  
ودهب كثير من الأئمة إلى أنه لا يرث .

(١) من حاشية العارفي على المراجعة

## احتيارات قانون التوثيق .

هذه هي لأحكام المصوص عنها في مذهب الحنفية .

أما القانون فقد جرى (أولاً) على أن أكثر مدة الحمل ٣٦٥ يوم (سنة شمسية) بناء على ما قرره الأطباء الشرعيون وصحياً<sup>(١)</sup>، وهو قول محمد بن عبد الحكم من فقهاء المالكية

قال ابن رشد في بداية المجتهد في كتب المراض : « قول السكوفيون (الحنفية) بن أصولهم من الحمل مائة وسبعين يوماً ، وهو قول محمد بن عبد الحكم سنة ، وقول دود (من على إحدى) سنة أشهر . وهذه سنة مرجوح فيها ، في المدة والحكمة ، وقول محمد بن عبد الحكم والمهرية أقرب إلى الصحة . والحكم بما يجب أن يكون بمقتضى الأمر ، وحده يكون مستعدلاً في أصله . يجب معتد يكون مستحباً لتفويض »

ثانياً : جرى أمور في رد نوني «ورث عن حمل من عبده على أن الحمل لا يرث من مورث ، إلا إذا ولد حياً . وبين ومات في يوم على الأكثر (سبعة أشهر) من تاريخ وفاة المورث . كل من روية فأنه بين الحمل وحدث المير وقت وفاة المورث . وذلك لحديث المدة المدة من المدة في السنة أن ضمن حملين في هذه مدة ومن النادر جداً وضع الحمل في سنة أشهر . وسند القانون في ذلك إلى رأي المحامي أنشأ له شيخ الإسلام ابن تيمية في احتجانه في باب الوصية والمساواة الحمادية كما أشار إليه من رشد في بداية المجتهد .

(١) استندت هذه في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه لا يسمع عند الأسفار دعوى من قبل زوجة أو من بعده من غيره بوجوب الحمل ولا بد من وقوعها روحياً . وأما ما ذكر من أنه من وجوب الحمل أو الوفاة وحده في المدة فأنه به أنه لما كان رأي الفقهاء في ثبوت النسب مد على رأسه في أقصى مدة حمل وبعده عليهم رأيه في ذلك إلا على أخبار بعض النساء بأن الحمل يكتم كبد سمين . وليس في أقصى مدة حمل كتاب أو سنة يوم من لورارة مدعى أحد من الأطباء في اللغة التي يمكنها الحمل فأعاد الطبيب الفرعي بأنه يرى أنه عند التبرع بعد أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوم حتى يشمل جميع الأحوال للمادة . أي قسم الطب الشرعي أولئك من هذه المادة شرعيين .

ثالثاً . جرى القبول على مذهب به جمهور لأئمة من أنه لا بد في يرث الميراث من  
أن يولد كنه حياً ، بعد ولد ميتاً كله أو بعضه سواء كان حياً على أمه أو غير  
حياً فلا يرث حلاًقاً للحمية ، وفي إذا ولد أكتنه حياً حيث اعتد به كمن ولد كنه  
حياً . وفيما إذا حصل الحتمين ميتاً بحماية على أمه حيث قدروا حياته وحكموا  
بقوتهم . كما تقدم .

\*\*\*

وإيضاحاً في الصور الآتية طبقاً مدة (٤٣) من القاموس ومذهب حمية  
أولاً . فيما إذا كان الحمل من الميراث

في القبول

في مذهب الحمية

(١) إذا توفي الميراث عن روحه ثم  
جاءت بولد بعد وفاته فلا يرث إلا إذا ولد حياً  
سنة شمسية أو لأقل من أربع وفاته وهي أقصى  
مدة الحمل<sup>(١)</sup> — لدلالة ولادته في هذه مدة  
على وجوده حياً حين الوفاة  
فإن ولد حياً بعد هذه مدة لا يرث  
لدلائهم على أن الميراث به حصل بعد الوفاة  
فليس الحمل منه فلا يرثه .

(ب) إذا توفي الميراث عن معتدته من  
الطلاق ثم جاءت بولد بعد وفاته فلا يرث إلا  
إذا ولد حياً لسنة شمسية أو لأقل من أربع  
الطلاق لدلالة ولادته في هذه المدة على وجوده  
حياً حين الطلاق .

(١) يلاحظ أن المدة هي من يوم وفاة الميراث إلى يوم ولادته كما يشهد به عمدة .

فإن ولد لأكثر منها لا يرث لدلائلها على أن المولود به حصل بعد الطلاق  
فليس الحمل منه فلا يرثه .

ثانياً : فيما إذا كان الحمل من غير المورث كأن يموت المورث عن أمه حاملاً من  
روحها الذي تروحته بعد وفاة والده فيكون الحمل أخاه أو أخته لأمه . وبحسب ذلك من  
الصور التي يرث فيها الحمل عن أبيه ولا يحجب عن الميراث نوارث آخر .  
ولا يحسب الأسرى من أن يكون لروحية قائمة بين الحامل وذلك العير أو غير  
قائمة بينهما وهي معتدة لفراق منه يموت أو طلاق .

### في مذهب الحنفية

### في القانون

( أ ) وإذا نوى المورث عن أمه وهي  
حامل والزوجية قائمة بينها وبين زوجها فلا  
يرث الحمل من المورث وهو أخوه لأمه إلا إذا  
ولدت حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر  
من تاريخ وفاة المورث وقد ولدت بعد هذه  
امدة لا يرث وذلك سواء على ما حرت به  
العدة العدة عدداً أكثر النساء من وضع حمل  
تمام تسعة أشهر .

( ب ) وإذا نوى المورث عن أمه وهي  
معتدة لوفاة زوجها أو اعتلافاً منه فلا يرث  
الحمل ذلك مورث سبب الأخوة لأم إلا إذا ولد  
لخمس وستين وثلاثة يوم على الأكثر من  
تاريخ موت زوجها أو طلاقه وقد ولد بعد هذه  
المدة لا يرث ذلك المورث . وذلك لأن  
ولادته في هذه المدة دليل على أنها حملت به

وإذا نوى مورث عن أمه  
حاملًا والروحية قائمة فلا يرث  
الحمل إلا إذا حدثت به ستة أشهر  
أو أقل من تاريخ وفاة المورث  
تتحقق وجوده في طليها وقت  
موته فإذا حدثت به بعد فلا يرث  
لعدم التيقن بوجوده عند الموت .

وإذا نوى مورث عن أمه  
حاملًا وهي معتدة للفرقة يموت  
أو طلاق ولم تقر بانتقاء العدة  
فلا يرث الحمل من المورث إلا  
إذا ولد لأقل من ستين من تاريخ  
الموت أو الطلاق .



قبل انقطاع الزوجية يثبت نسبه من أمه  
وولادته بعدها دليل على حصول الحمل بعد  
انقطاعها فلا يثبت نسبه من أبيه .

وموت المورث إنما كان أثناء المدة  
فيكون وجود الحمل محققاً عند وفاته فيثبت الحمل  
بعد انفصاله في المدة لا بعدها إذ أنه بعدها  
لا يثبت به النسب من أبيه كونه الموقوف به  
حيث أنه بعد انقطاع الزوجية ولا يتحقق معه  
عند موت المورث

#### نصيب الحمل في التركة :

الحمل من حصة الورثة كما ذكره السرخسي في المبسوط فلا بد من رعاية حقه  
وحفظ ميراثه حتى يفصل فردا انفصل حياً أحده ، وإذا انفصل ميتاً رد إلى  
باقي الورثة .

وقد احتج الفقهاء بما يوقف له من التركة وانعنى به عند الحنفية قول أبي يوسف  
رحمه الله وهو أن ينقسم التركة بين الورثة مرة على اعتبار أن الحمل ذكر وأخرى على  
اعتبار أنه أنثى . ووقف له أوامر الصبيان حتى يفصل حياً احتياطاً في أمره ، وذلك لأن  
المالك أن لا يلد امرأة في طين واحد إلا ولداً واحداً فيسبى الحكم عليه وبه  
أخذ القانون .

#### أمثلة

- ١ - توفي شخص عن زوجة ، أب ، أم ، بنت ، زوجة ابن حليل .  
( الحمل ابن ابن أو بنت ابن ، وللزوجة الثلث وللأب السدس ولأُم السدس  
وللبنت النصف ، والمثلة من ٢٤ ، فإن فرض الحمل ذكرراً أخذ الباقي بالنصف وهو

واحد ، ويد عرض أنى فيه السدس تسكنة بتثني وهو ٥ ، وتكون المسألة إلى ٢٧ ،  
فالأفضل للحمل أن يعرض أنى ويعطى له ٥ أسهم )

٢ - توفيت امرأة عن روح ، أم حلى من أبى شوهة .

( الحمل أح ش أو أخت ش ، وللروح النصف والأُم الثلث والمسألة من ٦ ،  
عالم فرض أحد استحق السهم الناقى تمصياً ، وإن فرض أنى كان هذا النصف وهو  
ثلاثة ، وتكون المسألة إلى ٨ ، فيفرض الحمل أنى لأن ذلك أوفر له )

٣ - توفى عن أب ، روحه حلى :

( الحمل أمه أو بنته ، وللروح ثلث ولأب السدس ، والمسألة من ٢٤ ، وإذا  
فرض الحمل ذكر أو أحد الذي وهو ١٧ سهماً نصيباً ، وإذا فرض أنى فيه النصف  
فرض وهو ١٢ ، ولدى الأب نصيباً ، فيقدر الحمل ذكر لأن ذلك أفضل له ) .

٤ - توفيت امرأة عن روح ، أم حلى من غير أبها

الحمل أح لأم أو أخت لأم ، وللروح النصف والأُم ثلث ولأخ لأم أو الأخت  
لأم السدس ، والمسألة من ٦ ، فلا يختلف حسب حمل فى العرضين فيعطى له سهم  
من التركة لا غير )

٥ - توفيت امرأة عن روح ، أخت ش ، روحه أب حامل :

( الحمل هنا أح لأب أو أخت لأب ، والمسألة من ٦ ، وإن فرض ذكر أو  
لا يستحق شيئاً لاسعراق السهم التركة ، وإن فرض أنى فيه السدس تسكنة  
للثنتين وهو واحد ، وتكون المسألة إلى ٧ ، ولأبى له أن يعرض أنى ) .

٦ - توفى عن ابن أح ش وروحه أح ش حلى :

( الحمل هـ ، إن أح شقيق أو بنت أح شقيق ، وإذا فرض مدكر أو أحد نصف  
التركة نصيباً ، وإذا فرض مؤنث لا يستحق شيئاً ، فالأفضل له أن يعرض مدكر )

٧ - توفى عن أب ، أم حلى من غير أبيه :

( الجمل أح أو أخت لأه وكلاهما محجوب بذات فلا يوقف له نصيب في التركة بل ينقسم بين لأه والأب ، ولأه بنت فرصة ولأب الدقي تمصبة ) .

وفد علم من ذكره أن الجمل إذا كان وارثاً على العرصين وسكن نصيبه على أحد العرصين أو أكثر من نصيبه على العرص الآخر يوقف له حيز حصصين احتياطاً لأمره كما في الأمثلة ١ ، ٢ ، ٣ .

فما إذا كان وارثاً على أحد العرصين وعبر وارثاً على العرص الآخر فالاحتياط له يوجب أن يعتبر فرض الإرث ويوقف له نصيبه حتى ينتهي أمره كما في المثالين ٦ ، ١٥ .

وإذا كان عبر وارث على كلا العرصين لا يوقف له نصيب في التركة بل ينقسم على الورثة المستحقين له كما في المثال ٧ .

\*\*\*

وإذا انفصل الجمل حياً كله في المدة التي لا يرث إلا إذا ولد فيه يمين أمه ، فإذا ظهر كما فرض أحد من بلى أمره ما وقف له ، ورد طهر على خلاف ما فرض نقصت القصة وقسمت التركة من حديد ، وأعطى كل وارث نصيبه فيها ورد الزائد في الوفوف على من يستحقه من ورثة نسبه أصنافهم .

\*\*\*

وعلى قول أبي يوسف انتهى به مؤيد كميل من إرثه الدين ينقص استحقاقهم عند تعدد الجمل لا يحتمل أن يهر الجمل منعداً ( م ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ) .

### المفتشود

المنقود هو العاقب الذي انقطع حيزه وحيز مكانه ولا تدرى حياته ولا مماته ، وإذا فقد إسان اعترف في حق ماله حياً استصحداً لحاله الذي كان عليه ، والاستصحاب حجة معتبرة شرعاً في إبقاء ما كان على ما كان لا في إثبات أمر لم يكن ، فلا يورث

ماله بل سق على ملكه ويحفظ له حتى ينشأ أمره<sup>(١)</sup> وهذا مذهب على رضي الله عنه وإليه ذهب الحنفية . واعتبر في حق مال غيره<sup>(٢)</sup> ميت فلا يرث من الغير بل يوقف له نصيبه في التركة حتى ينشأ أمره فإن ظهر حيا أحد ماله الذي له واستحق ميراثه الذي وقف لأجله .

وإن لم يظهر حاله وحكم القاضي بموته طبق للقواعد الشرعية لمفردة فماسة لماله يعتبر كأنه مات يوم الحكم . ويقسم ماله بين ورثته الموحدين يومئذ دون من مات منهم فيه لأن شرط التورث بقا . الورث حيا بعد موت مورث ، وبالمسألة مال غيره الذي كان موقوفا لأجله يرد إلى ورثة المورث ولا يستحق منه شيء لأن شرط استحقاق الميراث أن يكون محققا لوجوده عند موت المورث ولم يكن المفقود محققا لوجوده وقت موت المورث .

وهذا إذا لم يسد الحكم موت المفقود إلى تاريخ سابق فإن أسده وكان بعد وقت موت المورث استحق المفقود ما كان موقوفا لأجله لثبوت حيائه وقت موت المورث وإن كان قبل وقت موت المورث لم يستحق المفقود شيئا مما وقف لأجله لثبوت موته قبل موت مورثه .

وعند وقف النصب المفقود في تركه المورث بطر فإن كان المفقود بمحجب غيره حبس حرمان كما إذا كان المورث ابنا مفقودا وللأب المتوفى أحـ شقيق يوقف التصرف في كل التركة ولا يسلم لأحد شيء منها حتى يستبين أمر المفقود ، وإن كان لا يحجب غيره حبس حرمان بل بشركة في الإرث يوقف له نصيبه فقد كما إذا توفي عن اثنين وأما مفقود يوقف له النصف حتى ينشأ أمره ( م - ٤٥ ) .

\*\*\*

(١) لأن في عدم ساقه من ورثته مجرد الفقد فعروا به يدفع باعتباره حيا - على أن شرط التورث موت المورث حقيقة أو حكما والأمر هنا ليس كذلك .

(٢) لأن في ورثته من غيره مع احتمال موته وعدم صدور حكم بموته ضرر سابق يورثه يدفع عنهم ما عايناه منا . على أن شرط الإرث من الله بمحقق حيائه وإرث عند موت المورث والأمر هنا ليس كذلك .

## ميراث الحثي الشكل

الحثي على وزن اعلى من الحث وهو اللين والسكر وجمعه حثاني كحلي وحثاني ويراد به من له عصونته مثل الرحان وعصونته من الماء أو ليس له شيء منهما أصلاً وهذا أمكن ترجيح حاسب له كورة فيه على حسب الأثونة أو لعكس فلا إشكال في أمره . وإذا تمكن للرجيع شعاص للعلامات أو عدم وجودها فهو مشكل . ويعمل في ميراث هؤلاء على كورة والأثونة فيقسم المال مرة على تقدير كورة وأخرى على تقدير أثونته ويعطى أقل المصائب وهو قوس عامة الصدقة وإليه ذهب الحنفية وعليه الفتوى وبه أخذ الأئمة ( م ٤٧ ) .

١ - وفي روح م أم م أخت لأم م وحثي لأم

يد قدر الحثي ذكر فالروح المصف وهو ثلاثة من ستة ولأم المصنف وهو واحد والأخت لأم المصنف وهو واحد وللحثي وهو أم لأم واحد وعصونة .

ولهذا قدر أني كان أحد لأم المصنف والأم والأخت لأم فموصيه وللحثي المصنف وهو ثلاثة وعول الستة من عتبة فيعطى الحثي ميراثه كذكر لأنه أقل المصنفين على التقديرين

٢ - وفي ميت تركه أخوين شريين أحدهما حثي مشكل ( لو قدر ذكر ) أحدهما المصنف ، ولو قدر أني أخذت الثلث فيعطى ميراثه كأنني .

٣ - وفي ميت عن م أم شقيق هو حثي وعم م ( يد قدر ذكر ) كانت له التركة كلها ، نصيب وإذا قدر أني لا يستحق شيئاً لكونه من ذوي الأرحام ولم أعاصب يستحق كل التركة فيعرض أني حتى يدين أمره ولا يعطى شيئاً من التركة )

٤ - وفي ميتة عن روح م أم م حثي مشكل لأخوين . ( لو قدر ذكر ) كان أحدهما شقيقاً فالروح المصنف ولأم الثالث وللحثي الباقي تمصيباً وهو واحد من ستة



حالا أن يولد كل منهم لتسعة أشهر على الأكثر من تاريخ وفاة مورث طبقاً لما  
ص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من القانون .

### ميراث العرفي والحرفي والمهدى ونحوهم

إذا مات جماعة من شتىهم المورث بسبب عرق أو حريق أو إهدام منزل  
أو قتل في معركة أو حرب أو عوثل ذلك من الأسباب والحوادث ولم يبق منهم مات  
أولاً همد من نوبك وعمر ويريدس ثلث رضى الله عنهم على أنه لا يرث  
بهم من بعض وإنما يرث ميراث كل واحد منهم لو رثه لأبيه .

وذلك قضى يريد في قتل جماعة في عهد التتار وفي موت طاعون عموس  
في عهد عمر وفي قتل الحرة وقتل عن على أنه قضى به في قتل الجن وصعين وهو  
قول عمر بن عبد العزيز وجمهور الفقهاء ولأنه ومنهم طاعية وبه أحد القولين  
( مادة ٣ ) وذلك لأن سبب استحقاق كل واحد منهم ميراث صاحبه غير معلوم  
يقيناً والاسم الذي يسمى على يقين أصيب فيه لا يقين لاسم الذي يد  
لا تصور اسمه ثابت .

وقد علم أن شرط استحقاق لورث لورث تحقيق حياته بعد موت مورثه  
ولا سبيل إلى ذلك فيما إذا هلك فيهما مات أولاً وفيها إذا علم أن أحدهما مات  
أولاً ولكن لا يدري أيهما على التحسين فيحتمل أن يكون مات معه .

١ - فإذا مات أخوان شقيقين عرقاً مثلاً وترث كل منهما ثلث فقط فميراث  
كل منهما ستة أصد ورث ولا يرث أحدهما الآخر .

٢ - وإذا مات الأب والإبن تحت هدم مثلاً وترك الأب روحه ( وهي  
أم الإبن الذي مات معه ) وستاً وأناً ولم يترك غير هؤلاء - فتركة الأب  
لورثته المذكورين ، للزوجة الثمن فرصاً وللثلاث النصف فرصاً وللأب السدس فرصاً  
والباقي تعصماً ولا شيء لاسه الذي مات معه . وتركة الإبن لورثته وهم أمه ولها

الثالث فرصاً وحده وأخته ولم يبق باقي تقسمة ولثة من ٩ الأم ٣ وللأخت ٤ وللأخت ٢ ولا شيء لأنه الذي مات معه .

٣ وإذا كان الآن في هذه الصورة مات كان ميراث الأب محصوراً في روحته وبنته ومات إسه الذي مات معه وأبيه فبروحة لئس وللت نصف ولدت الابن السادس ثمانية الثنتين ولأبيه السادس فرصاً والذي نصصاً - وكان ميراث الابن محصوراً في أمه وبنته وحده وأخته الشقيقة فلأمه السادس وبنته نصف ولجده السادس فرصاً والذي لأخته الشقيقة التي صدرت عصبة مع بنت والسادس خير للحد من تقسمة

### التحارج

التحارج كما عرفه السكا في الفسخ أن يتصلح الورثة على حراج بعضهم من ميراث شيء معين وهو عقد معارضة جائز متى توافرت شروط صحة من جهة الدليل . وهي مبينة في الفقه ، والأصل في جواره ما روى عن من عدس أن إحدى ساء عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قد صالحها باقي الورثة على ثلاثة وثلاثين إماماً على أن أخرجوه من التركة .

ويحور في عقد التحارج أن يخرج واحد من الورثة عن نصيبه في التركة إلى آخر منهم أو إلى ما فيه وأن يكون البدل في التحارج ما لا يعطى للحراج من غير التركة وأن يكون من أعيان التركة والمقصود هنا من كيفية قسمة التركة على الورثة الذين عد تحارج بعضهم عن نصيبه فيها

فإن خرج أحد الورثة عن نصيبه إلى واحد منهم بطريق مال دفعه إليه حل الشيء محل لأول في نصيبه وصم سهامه إلى سهامه فإذا كان الورثة إثنين وروحة فخرج أحد الإثنين بروحه من نصيبه مال دفعه إليها كان له من سهام التركة الثمن فوق نصيبه فيها كأنه اشترى منها نصيبها لنفسه فلا يشاركه فيه إخوه .

وإذا أخرج الورثة واحداً منهم لتكوين التركة لهم وحدهم مال دفعوه إليه



من غير التركة ستة أنصبتهم كانت التركة كلها لهم كأن هذا المخرج غير  
موجود أصلاً فتقسم التركة سهم واحد على حسب فروصهم وبها باعتبار أن  
هذا المخرج غير وارث .

وبذا دفعوا أسان بالتساوي مع اختلاف أنصبتهم في التركة مسكوا هذه  
الحصة بالتساوي بينهم على حسب رأس مالها .

وبدأ أخرجوا واحد منهم من التركة في بطريق عطائه شئ معيناً منها يكون  
ناقصاً لهم وخدم فتقسم لتركته سهم مريض أنه لم يحصل له ربح وتورع السهم على  
جميع الورثة ثم طرح سهم من المخرج ونقسم باقي التركة على مجموع سهم البقيين بسبعين  
نصيب كل وارث من التركة

١ - وبذا يوفيت روضة عن زوج ، أم ، عم شقيق ( فالسنة من ٦ للزوج  
النصف ثلاثة والأمة الثلث ، من وللم الذي وهو واحد وبذا أصلها الزوج على  
مدى دمه من مهر فاطمة سهمه وهي ثلاثة من ستة وقسم الباقي من التركة وهو  
ما عدا مهر ، من الأم وللم اثلاثاً فمهر سهمها قبل المخرج فيكون لأم سهمين  
وللم سهم )

ولا يجوز أن يجعل زوج كأن لم يكن ساء على أنه أحد نصيبه وحرج لأنه  
لو جعل كذلك كان نصيب الأم الثلث ونصيب أم الثلث ينقص من الأم  
من ثلث أصل ساء إلى ثلث الذي وهو خلاف المجمع عليه

وبو صرح أم على شيء من التركة فاطمة سهمه من الستة وقسم الباقي على  
سهم الزوج والأم قبل المخرج وهي حصة للزوج ثلاثة ولأم اثنين

ولو صوحت الأم كذلك فاطمة سهمها من الستة وقسم الأربعة الباقية على  
سهم الزوج وللم قبل المخرج للزوج ثلاثة وللم واحد<sup>(١)</sup>

٢ - وبذا يوفيت امرأة عن أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم وزوج

(١) راجع هذا المثال في السراية .

( فإلانة من ستة وتعول إلى خمسة بالأخت الشقيقة الصف ثلاثة والأخت لأب  
السدس واحد والأخت لأب السدس واحد وللروح الصف ثلاثة - وهذا يخرج  
الأخت الشقيقة فاطرح منهم من النخبة واقسم النقي وهو خمسة على منهم غيرها  
أحمد الروح منهم ٣ وواحد لكل من لأخت لأب ولأخت لأب ) ولو صوح كل  
من الروح والأخت لأب ولأخت لأب فكل ذلك والله أعلم .

\*\*\*

وقد تم توفيق الله وعونه في يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر ربيع الثاني  
من سنة ١٣٧١ هـ الموافق ٩ من شهر ربيع سنة ١٩٥٢ م . أيف هذا المحضر الذي  
أعيت معظم مدائه في صبح محاضرات طلاب الدراسات العليا في معهد الدراسات  
كتابية النجدة جامعة فؤاد الأول ، وأرحم الله تعالى من يسمع به الطالبين وأن يحول  
المنوبة عليه لي والمعلمين ، والحمد لله حمداً كثيراً في البدء والخدم ، ولصلاة والسلام  
على رسوله فصل الأمام وعلى آله وأئمة هداة الأعلام

مسبح محمد مخلوف

بقي منه

# قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

## قانون الموارث

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس تشريع ومجلس النواب بمرار الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :  
مادة ١ - - يعمل في المسكن والميراث نصه الموارث بالأحكام المرفقة  
لهذا القانون  
مادة ٢ - - يلى وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية  
أمر بأن تنضم هذا القانون بمحكمة الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية وبعد  
أشهر ، من فوائده

صدر برأى عايدى فى ٥ شعبان سنة ١٣٦٢ ( ٦ أغسطس سنة ١٩٤٣ )

فاروق

أمير حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس وزراء

مصطفى النحاس

وزير مدنى

محمد صبرى تونى

## أحكام الموارث

### كتاب الأول فى أحكام عامة

- مادة ١ - - يحق الإرث موت ، ورث أو بعده متى تحق الحكم القامى  
مادة ٢ - - يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة ورث وقت موت ورث أو  
وقت الحكم بالسيره مبرأ  
ونكون نحن مسجداً للإرث إن توافر فيه ما نص عنه فى المادة ٤٣

ماده ۳. اقامت ائمه و علم ائمه در اولاً فلا استحقاق لأحدهما في ركة  
الآخر سواء أكان موتهما في حادث واحد أم لا

مادة ٤ - يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :

(أولاً) ما يكنى لشهر الرب ومن يدرمه ينفقه من موت إلى الدفن .

(ثب) دھوں

(ثالثاً) ما أوصى به في الحد الذي سجد فيه الوصية

و پورع ما بقى بعد ذلك على ائورته. فإذ اتم بوحده ورنه فقصي من ا. كه بالترتيب آى

(أولاً) استخفاف من قوله الميب بسبب على غيره

(ثالثاً) ما أوصى به من راد على الخلد الذي ينفذ به بوجوهة فبدأ به عدد أحد

من هؤلاء آتاه كه و ما بقى منها من الخرابه السديه .

ماده ٥ - من موجب الإثبات قبل المورث عمد - هو : أن كان القاتل لأعلا أصلاً

تم شریکا تم کا شاهد رور ڈب شہدہ بی الحسک الاعدام و بدہ ، یہاں اعلیٰ

اللاحق ولا عدد وكان العالم عاقلاً ناساً من ممر خمس عشرة سنة والله اعلم

الأعداد تجاوز حق المقام الشرعي

ماده ۶ — لا نوارث من مملو وعمره مملو

ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض

واختلاف الداري لا يعم من الإرث بين المسلمين .

ولا ينع بين غيرنا وبين الإدا كتاب نرى في الدار الأحيى نجمع من نوريت الأحيى

الباب الثاني - في أسباب الإرث وأبوه

مادة ٧ - أسباب الارث الزوجية والقراءة والعصوة السبعة

ويكون الإرث بالزوجة بطريق الفرض .

ويكون الإثبات بالقراءة بطريق العرض أو الاستعانة أو غيرها. أو بالرجوع مع

مراجعة قواعد الحساب والبر

فوائد کان بوارث جہت اہل وراثت سے معاہدہ مراعات احکام ۱۶، ۳۷

القسم الأول — في الإرث بالرضى

مادة ٨ الفرص مهم مصدر للورث في الزكاة ، وسداً من الورث بالمعنى

المروسي وهم

الأب ، الجد الصحيح وابن ، الأخت ، الأم ، الأخ ، الأب ، الأم ، الروح ، الروح ،  
الابن ، بنت الابن ، الابن ، الابن ، الأخ ، الأب ، الأم ، الأخ ، الأب ، الأم ، الأخ ،  
الصحيحة وإن علت

مادة ٩ - مع مراعاة حكم المادة ٢١ للأب فرض سدس إذا وجد للابن ولد  
أو ولد ابن وإن رز

واحد الصحيح هو الذي لا يحق في سنة في سنة أبيه أو أمه وله فرض السدس على  
الوجه المبني في الفقرة السابقة

مادة ١٠ - لأولاد الأم فرض سدس للواحد وثلث للآخرين في أكثر من  
وإنهم في القسمة سواء ، وفي الحالة الثانية إذا استمر أبواها أو ولد له ولد  
أولاد الأم الأخ ، شقيق والإخوة الأشقاء بالأفراد أو مع تحت شقيقة أو أكثر ،  
ويقسم الثلث بينهم على الوجه المتقدم

مادة ١١ للروح فرض نصف عند عدم نوبه وولد الابن وإن رز ويرز مع  
الولد أو ولد الابن وإن رز

وللروح ولو كانت مطلقة رجلاً ، إذا مات أبواها وهي في العدة أو أبواها  
فرض الرابع عند عدم نوبه وولد الابن وإن رز ، وانضم مع الولد أو ولد له ولد  
ويضم المظنة شيئاً في فرض ثوب في حكم الروح إذا رز ، لطلاق ومات  
المطلق في ذلك المرض وهي في عده .

مادة ١٢ - مع مراعاة حكم المادة ١٩ :

(أ) للواحدة من سبب وسبب نصف ، وللآخرين في أكثر من سبب  
(ب) وسبب الابن فرض السدس ذكره عند عدم وجود سبب أو سبب ابن أبي  
من درجة ، ومن واحد أو أكثر لسدس مع سبب أو سبب الابن الأعلى درجة

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادتين ١٩ و ٢٠ :

(أ) للواحدة من الأخوات شقيقات فرض النصف ، وللآخرين في أكثر من سبب  
(ب) وللأخوات لأب فرض السدس المقدم ذكره عند عدم وجود تحت شقيقة ، ومن  
واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة

مادة ١٤ - للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن رز أو مع اثنين  
أو أكثر من إخوة والأخوات ، ولها ثلث في غير هذه الأحوال ، غير أنها إذا  
اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقى من فرض الزوج

و خدمة صحبته هي أم أحد لأوس أو أحد تصحيح وإن عتد وللخدمة أو  
أحدت ائس ، و قسم يهن على سواء لا فرق بين ذك قرانه وقراتين  
مادة ١٥ - إذا ردت أمه أو شحبه للفروض على تركه فسميت بينهم بقسمة  
أخصائهم في الإرث

### القسم الثاني - في الإرث بالتعصيب

مادة ١٦ - إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض أو وجد ولم تسعرق الفروض  
فكان تركه أو ما بقي منه بعد الفروض للعصبة من نسب

و عصبة من نسب ثلاثة أنواع

( ١ ) عصبة بالعلم

( ٢ ) " " " " " "

( ٣ ) " " " " " "

مادة ١٧ - للعصبة بالعلم خمسة - أربع منهم مذهبها على نفس في الإرث على  
ترتيب ذى

( ١ ) أبوه و أولاده لأب و أمه لأب و أمه

( ٢ ) أخوه و شمل الأب و جد تصحيح و بن عمه

( ٣ ) الإخوة ، و شمل الإخوة لإب و الإخوة لأب و أمه لأب و أمه  
و أخ لأب و بن عمه

( ٤ ) عمومه ، و شمل عمه عمه و شمل عمه و شمل عمه تصحيح و بن عمه  
سواء أ كان لأب أو أمه أو من تركه أو من أمه أو من أمه

مادة ١٨ - إذا عتدت عصبة نفس في الجهة كان المستحق للإرث أقربهم  
درجة إلى الأب فبعد جدو في الجهة و الدرجة كان بعدهم عموه ثم كان دا عراض  
التيب منهم على من كان ذ قرانه واحده فإذا عتدوا في الجهة و الدرجة و أموه  
كان ذك سهم على سواء

مادة ١٩ - للعصبة بالعلم من

( ١ ) ذك مع الأب

( ٢ ) ذك لأب و بن عمه أو بن عمه أو بن عمه أو بن عمه  
أو كانوا أو بن عمه أو بن عمه أو بن عمه أو بن عمه

( ٣ ) الأخوات لأبوين مع الأخوة لأبوين ولأخوات لأب مع الإخوة لأب ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين

مادة ٢٠ — العصبية مع الغير، هن :

الأخوات لأبوين أو لأب مع الأب أو مع الأم وإن رل ، ويكون لمن الباقي من التركة بعد الفروض

وفي هذه الحالة يصرون بالنسبة إلى أصحاب كالأخوة لأبوين أو لأب وبأحس أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة

مادة ٢١ — إذا اجتمع لأب أو أجد مع أم أو مع الأب وإن رل أمه أو السديس فرضاً والباقي بطريق التعصيب

مادة ٢٢ — إذا اجتمع أحد مع الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حصة الأولى — أم عاصمهم كأم إن كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً عصبين مع الفرع الوارث من الإناث

الثانية — أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات م عصبين بالذكور أو مع فرع وارث من الإناث

على أنه إذا كانت القاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم عزم الجدة من الإرث أو تنقصه عن السديس اعتبر صاحب فرض بالسديس

ولا اعتبر في القاسمة من كان محجوراً من الإخوة أو لأخوات لأب

### الباب الثالث — في المحجب

مادة ٢٣ — المحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر والمحجوب محجب غيره .

مادة ٢٤ — المحجور من الإرث لما ع من مواضع لا محجب أحد من الورثة

مادة ٢٥ — محجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً ، ومحجب الجدة القريبة ، الجدة البعيدة ، ومحجب الأب الجدة لأب كما محجب الجد الصحيح ، الجدة إذا كانت أصلاً له ،

مادة ٢٦ — محجب أولاد الأم كل من الأب وأجد الصحيح وإن علا وأولاد وولد الأم وإن رل .

مادة ٢٧ — محجب كل من الأم وأب الأم وإن رل مع الباقي الباقي تكون





٣٠ - ولد من ذكرها في عمدة ستة وبن ريو ، وبن محمد بن  
بن لأوس ، وبن وبن بن ريو ، وبن وبن من ذكر بن ريو  
الخامسة - محمد بن بن ذب ، وبن محمد بن بن وبن وبن وبن  
وخلاتهم لأبوين أو لأحداهما ، وأعمال أم أم لبن وبن وبن وبن وبن  
وخلاتهم لأوس ، وبن وبن

السادسة - ولد من ركو في عمدة ستة وبن ريو ، وبن محمد بن  
بن بن لأوس ، وبن وبن ، وبن بن ريو ، وأولاد من ركو  
وبن ، وبن وبن

مادة ٣٢ - نصف الأول من دوى الأرحاء - ولهم ميراث أقرهم إلى لبن  
درجة - بن أسووا في الدرجة فوله صاحب القرض أولى من ولد دى ارح  
وبن أسووا في الدرجة ولم يكن لهم ولد صاحب قرض أو كانوا كلهم يدلون  
صاحب قرض اشتركوا في الإرث

مادة ٣٣ - نصف الثاني من دوى الأرحاء - ولهم ميراث أقرهم إلى لبن  
درجة - بن أسووا في الدرجة قسم من كان من صاحب قرض وبن أسووا في  
الدرجة وبن قسم من رلى صاحب قرض أو كانوا كلهم يدلون صاحب قرض بن  
المعدوا في حدة ميراث اشتركوا في الإرث ، وبن أسووا في ميراث ميراث الأم  
واشت ميراث الأم

مادة ٣٤ - نصف الثالث من دوى الأرحاء - ولهم ميراث أقرهم إلى لبن  
درجة - بن أسووا في الدرجة وكان لهم ولد صاحب فهو أولى من ولد دى ارحم ،  
وإلا قسم قوام قرابة لبن ، فمن كان أصله لأوس فهو أولى من كان أصله لبن  
ومن كان أصله لبن فهو أولى من كان أصله أم ، بن المعدوا في الدرجة وقوة القرابة  
اشتركوا في الإرث

مادة ٣٥ - في لطيفة لأوس من عوائف صنف الرابع شية مادة « ٣١ »  
إذ اهرق في لبن وهم محمد بن ذب وبن وبن ، وبن ريو ، وبن أخوانه وبن  
وبن قوام قرابة ، فمن كان لأوس فهو أولى من كان لبن ، ومن كان لبن فهو أولى  
من كان أم ، وبن أسووا في ميراث اشتركوا في الإرث

وعند اجتماع العرقين يكون لثلاث لقراءة الأب والثلاث لقراءة الأم وهم نصيب كل فريق على سحر المتقدم

وتطبق أحكام لعقرتين الساقيتين على طائفتين الثالثة والرابعة

مادة ٣٦ - في الطائفة الثانية عدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حرة وعدم الاستواء واحد الحرة يقدم الأنثى في لقراءة بن كالأولاد عصب أو أولاد ذى رحم .

فإن كانوا مختصين بعدم ولد العصب على ولد ذى الرحم وعدم خلاف الحرة يكون الثلث لقراءة الأب والثلاث لقراءة الأم وما نصيب كل فريق منهم عليه بالطريقة للتقدمة .

وتطبق أحكام لعقرتين الساقيتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

مادة ٣٧ - لا اعتبار لعدد جهات القراءة في ورث من ذوى الأرحام إلا بعد اختلاف الحيز .

مادة ٣٨ - في ورث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

## الباب السادس - في الإرث بالعصوية السببية

مادة ٣٩ - الماصب السببية تشمل

( ١ ) مولى العاتقة ومن أعتقه أو أعتق من أعتقه

( ٢ ) عصبة لمعتق أو عصبة من أعتقه أو أعتق من أعتقه

( ٣ ) من له الولاء على مورث أمته غير حرة الأصل - بواسطة أب سواء كان

طريق الجهر أم سريه ، أو بواسطة جده بدون حرة .

مادة ٤٠ - يرث المولى ذكراً كان أو أنثى معتقه على أى وجه كان معتق وعدم

عدمه يوم مقامه عصته بالنسب على ترتيبهم المبين بالمادة « ١٧ » على ألا يقع نصيب

أحد عن السادس ، وعدم عدمه بنقل الإرث إلى معتق المولى ذكراً كان أو أنثى ثم إلى عصبته بالنسب . وهكذا .

وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على أب الميت ، ثم من له

الولاء على جده . وهكذا .

الباب السابع - في استحقاق التركة بعد أرث . في المقر له بالنسب

مادة ٤١ - إذا أقر استحقاق النسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ولم ثبت نسبه من آخر ولم يرجع المهر عن إقراره  
ويشترط في هذه الحالة أن يكون المقر له حياً وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتاً ، وألا يعوم به مانع من مواقع الإرث

الباب الثامن - في أحكام متنوعة

القسم الأول - في الحمل

مادة ٤٢ - يوقف للحمل من ركة المولى أو المصبي على تقدير أنه ذكر أو أنثى  
مادة ٤٣ - إذا بوي الرجل عن زوجته أو عن معدته فلا يرثه حمها إلا إذا ولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو العرق . ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين  
الأولى - أن ولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ موت أو العرق إن كانت منه معدة موت أو عرق ومات المورث أثناء العدة .  
الثانية - أن يولد حياً لستين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجة قائمة وقت الوفاة

مادة ٤٤ - إذا تمس الموقوف للحمل عما يستحقه رجع الملقى على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة ، وإذا رد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

القسم الثاني - في المفقود

مادة ٤٥ - يوقف للمفقود من ركة مورثه نصيبه فيها فإن ظهر حياً أحده وإن حكم عونه رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه . فإن ظهر حياً بعد الحكم بموته أخذ ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة .

القسم الثالث - في الخنى

مادة ٤٦ - للخنى المشكل وهو الذي لا يعرف أذكر هو أم أنثى أقل المصبيين وما بقي من التركة يعطى لباقي الورثة

القسم الرابع — في ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ — مع مراعاة هذه المادة ، المقرر الأخيرة من المادة ٤٣ ، يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقراتها وترثهما الأم وقراتها .

القسم الخامس — في التجارح

مادة ٤٨ — التجارح هو أن يصلح إورث على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم قد تجارح أحد إورثه مع حرهم استحق نصيبه وحل محله في التركة وإذا تجارح أحد إورثه مع أنهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بقسمة أصصهم فيها وإن كان المدفوع من مالهم وهب من في عقد التجارح على صريحة قسمة نصيب التجارح قسم عليهم بالنسبة بينهم .

تحت الطبع

عبيق موجه على هذا القبول

المؤلف

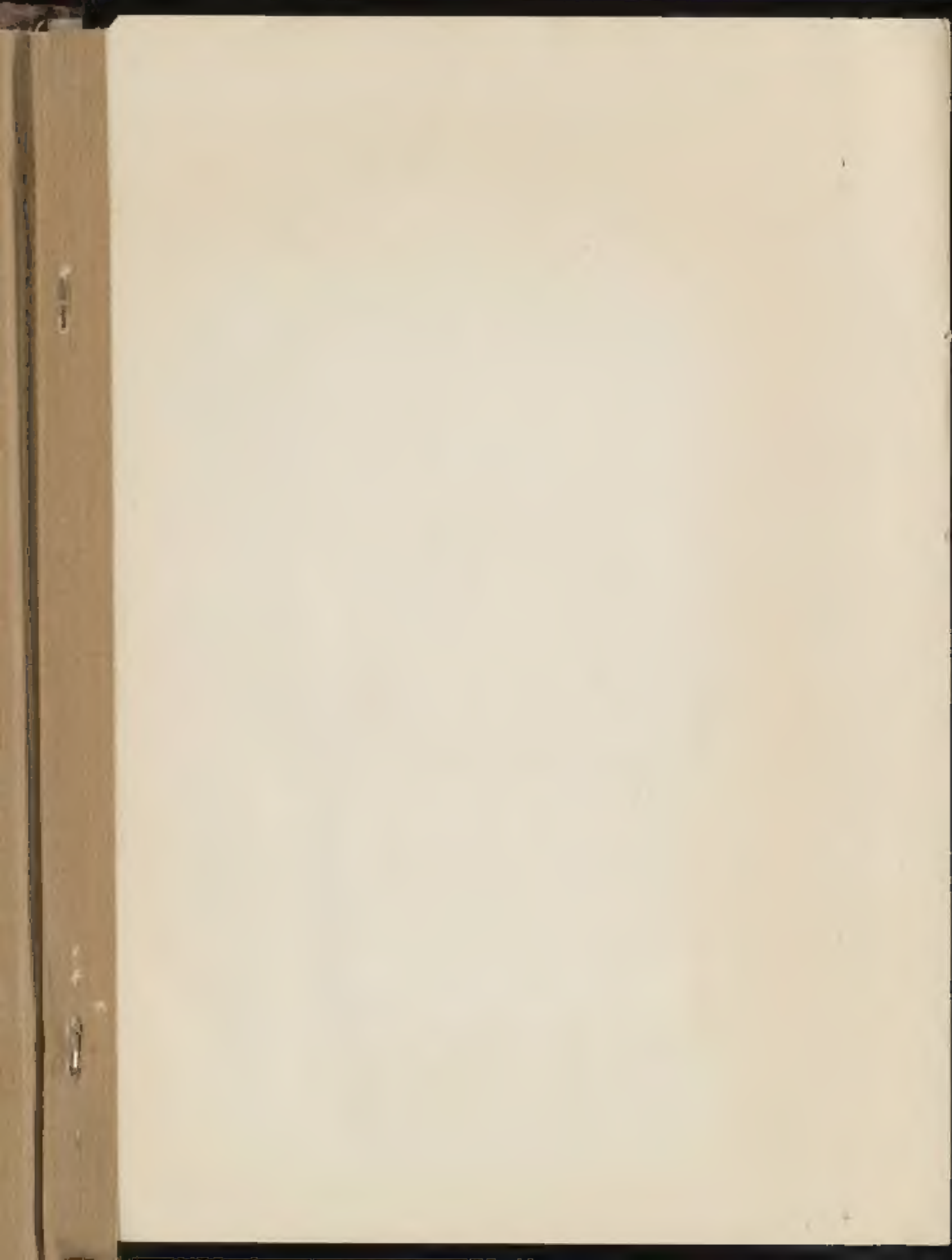


صفحة	١٣١	حياة على حبيب ..	صفحة	١٠٩	أهنة ..
١٣٥	١٣٦	نصيب رجل في تركه ..	١١٠	١١١	تورث الطائفة الثالثة والخامسة
١٣٧	١٣٨	النفقة ..	١١٢	١١٣	ورث نصيبه الراسه والسدس
١٣٩	١٤٠	.. شاطئ لشكا ..	١١٤	١١٥	أحكام عامة في ميراث ذوى الأرحام
١٤١	١٤٢	ميراث ولد الزنا وولد العان ..	١١٦	١١٧	الإرث بالمصوبة المبية
١٤٣	١٤٤	.. شاطئ وحرى وحرى وع ..	١١٨	١١٩	ميراث صاحب نسى في إرث
١٤٥	١٤٦	النكاح ..	١٢٠	١٢١	الولاء للمعتق ذكرًا كان أو أنثى
١٤٧	١٤٨	قانون ميراث ..	١٢٢	١٢٣	ميراث المعتق ثم عبده ...
١٤٩	١٥٠	أحكام عامة ..	١٢٤	١٢٥	خط الإناء من الولاء ...
١٥١	١٥٢	أقسام الإرث وأبوعه ..	١٢٦	١٢٧	شرح حديث ولاد النساء
١٥٣	١٥٤	الإرث بالنصيب ..	١٢٨	١٢٩	حر الولاء إلى المقتة وإلى الممنوع
١٥٥	١٥٦	عقد ..	١٣٠	١٣١	شروط حر الولاء
١٥٧	١٥٨	الرد إرث ذوى الأرحام ..	١٣٢	١٣٣	الجد لا يجر الولاء بعد الإدم
١٥٩	١٦٠	إرث بالمصوبة المبية	١٣٤	١٣٥	من يرث بعد المقتى ومعه ..
١٦١	١٦٢	أحكام متنوعة المحلل، المفقود، الخلق	١٣٦	١٣٧	أقسام المصبة بسببه ..
١٦٣	١٦٤	ولد الزنا وولد العان - التفارح	١٣٨	١٣٩	المفارقة بالسب على نكاح ..
١٦٥	١٦٦	لمهرس ..	١٤٠	١٤١	ميراث المحلل ..

## التصويب

ص	ص	خطأ	صواب
٥	١٢	وهدى	وهو بهدى
٩	١٣	عنه	فله
٩	١٨	كالورثة	كالورثة
١٠	٢٢	المرأه	المرأه
١٣	١٧	عمر	عمره
٢٠	١	ورثا	ورثاه
٢١	٥	الصغير	الصغيرة
٢١	٨	لأه	لأن
٢٤	٢٢	لورثه	لورثته
٢٥	٤	أه	هت
٣١	٩	وإدا	فإذا
٣٨	٨	أم روح	أم وروح
٤٦	٢٠	وإن رل	وإن رل، ولألأ
٥٠	٢٣	هكذا	هكذا
٥٧	٤	بالنصيب	بالنصيب







893.799  
M2893

FEB 5 1962

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58844228

893.799 M2893

Manaqil al-shari

893.799 - M2893